

آر ٢١٧

شرح

شرح الفراشي على مختصر خليل، تأليف الفراشي، محمد بن  
عبد الله - أ. ١١٠٠ هـ. بخط الهاشمي الحميدي الجليلي  
سنة ١٢١٧ هـ.

ج ٢ (٢٦٨ ق) ٢٨ س ١٨x٢٥ سم

٧٠٦١

نسخة جيدة، خطها مغربي حديث، طبع

الاعلام ١١٨:٧ معجم المطبوعات ١ : ٨١٩

١ - المذهب المالكي، فقه المذاهب الاسلامية

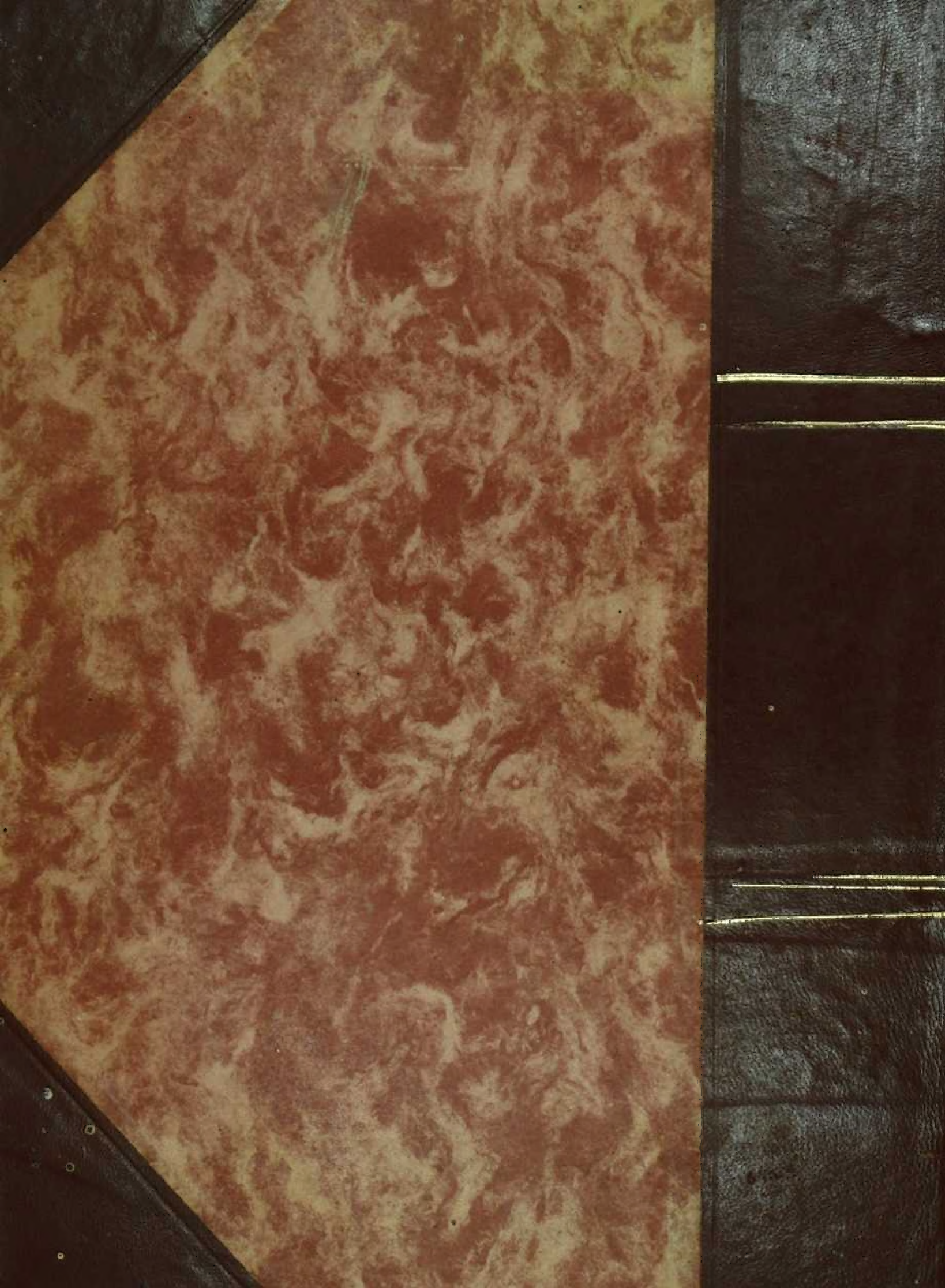
٢ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح

مختصر خليل.

١١٨٤٧

١٢١١/٦/٢٠







مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات /  
 الرقم: ١٠٦١ لا. ف. ١٤٤٧ /  
 العنوان: شرح الخبائي على مختصر خليل  
 المؤلف: الخ. ش. محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ  
 تاريخ النسخ: ١٢٣٥ هـ  
 اسم الناشر: الخ. ش. محمد بن عبد الله الجليلي  
 عدد الأوراق: ٤٨ (٨-١٦ قه)  
 ملاحظات:



بسم الله الرحمن الرحيم

و صلى الله على سيدنا محمد وآله

بالذات الربوبية مملوكة الخاوية فاما ما...

اعلم انه فرع عاذا كالمطابقة امر ان...

ذلك البيع فيه وهو اول النصف الثاني...

فان البيع...

نحوه

لكنه تكسرا ولا يلزم منه علم حقيقة...

فوله...



فيلما ولمعنا اني بعنا عصف فوله وان يعاطيات لخرولها معها في جنس البيا  
لغة **ولما كان المطلوب في انعقاد البيع** ما يدل على الرضى عن هذا المستوى  
لفظ الامر مع المضاف بقول المشتري لمصلحة يلا بغير سلعته بكذا البشعر  
يجاء الجواب البيوع من جهة المشتري لاحتفال امر به والتماثل منه فيحصل رضا  
به وعونه لاكمال الرضى على رضا به وشمله قول المشتري في مفعول السلعة او غير  
ها او دونها كما يفهم من المشتري قبلت او جعلت فلو قال المولع ويكفي لكان  
المعنى **صروا بابتعت او بعتت ويرضى البائع بها** **شرا** وكذا ينعقد البيع ايضا  
بقول المشتري **ابتعت ويرضى البائع باي شيء** يدل على الرضى من قول او جعل او  
شرا او يقول البائع بعتت وغو، ويرضى المشتري باي شيء يدل على الرضى  
عما من ولو قال البادي منهم بعوا لجانة طاعبه لارضى انما كتبت ما رعا او لم ير  
احدا رضى السلعة في نفسه ولم ينعقد ذلك وهو ما نقله ابن ابي عمير عن ابي القاسم  
من التقي فته بين صفة المضاف والمضارع وقوله ابن ابي عمير وابو الحسن وابن عبد  
السلطان والمولع وابو عرفة وغيرهم وقبلوه **والخير فيهما راجع للصورتين والآخر**  
**البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية صروا وابتعت ان قالوا ببيعكهما**  
**بكذا او انا اشتري بكذا** **شرا** يعني ان البيع يلزم من لفظ المضاف ابتداء من بايع  
او مشتري ثم قال لارضى بعرضي الاخرى ان لم يجلب فان حلف انه لم يرد البيع وانما  
اراد الوعد والمنع لم يلزم فاذا قال البائع ابعتك من السلعة بكذا من رضى  
المشتري ثم قال البائع لارضى وانما اردت الوعد وغو، او قال المشتري للبائع  
انا اشتري بكذا بلفظ المضارع فقال طاعبه خرو وغو، فقال المشتري لا ا  
رضى انما اردت الوعد وغو، حلف البائع في (اولى) والمشتري في الثانية فان  
نكس تو حلفت عليه اليمين في البيع في (اولى) والشرا في الثانية ولو كان  
بلفظ المضارع لم يقبل من تكلم به اولا بلا يمين كما في (اليمين لا تغلب لانها  
يمين غممة وكل من امان لم يكن في الكلام تزاد ورا بيا يقبل منه يمين ويلزم  
من تكلم بالمضارع اولا اتفاقا لان زيادة الكلام يدل على انه غير كافي **واما**  
المشكل بالامام لا يقبل منه عن ارادة البيع والشرا وهو قول ملا في كتاب  
محمد وقول ابن القاسم وعيسى رد ينار في كتاب ابراهيم واختار ابراهيم الموارزرجي  
ابو اسحاق واقنع عليه وهو كما في المولع في قوله ويعني فيقول بعتك  
لاكنه فلفظ قول ابن القاسم في المعروفة فانه يسمو فيهما بينهما وبين مسئلة

(الفلسوف)

فوقه ود الله  
عليه  
الفرقة  
عليه  
الاخا  
سلطان  
به  
بمستل







والحكم الجبر على ما اخرج في الجميع كما اشار اليه المؤلف بقوله **واحيى من عيسى**  
 يسبح على من يبيع المرونة **على اخرج** ايه اخرج ما ذكر من ملكه وقيل يسبح ان علم  
 البائع بغير المشتري ولو اخرج الكافي غير الكافي ما سلم العبد وسخت  
 راجحة وبيع عليه وما يوجب للمسلم وتعقب من يبيع بسخن ثرا عرو ليس على  
 عرو والجامع العروادة في المجلس **واحيى** بتعقيب بيع اليوس عدا لما كان راولي  
 عروادة عامة والثانية عروادة خاصة والخاصة اخوة راولي الباغزة الشهادة  
**ولما كان المقصود** عن ما ذكر في كلامه في المسألة **والمشقة**  
 رامتة في المحقق **في** فيه ما يخطأ في ما من يبيع وثمة لوصف **وحيى**  
 ناجر او **وصفة** وفيه المعية بالعتق يقول على ان المراد به مينة غير الثواب  
 ايه العبة لوجه الله واما مينة الثواب فهي بيع وفوله يعنى وبلي من العتق لانه  
 حكم بين مسلم وذم يخلو ما اذا اعتق الكافي عبدا الكافي جانبا ليلزم ذلك  
 راولا بان عتقه فيفرض عليه ان يرضى بملكنا وفوله يعنى متعلق بمفروض الاول  
 اخرج كافي يعنى لا يكتفية وزهرا وما احتجنا الى ذلك لان الكافي يعنى بكذا  
 ان لا يبيع بالكتابة وخوها ولا يلزم من عتق الجبر عرو الكفاية مع ان  
 المقصود عرو الكفاية وبالفحش المذكور ان يبيع ما يقتضيه الظاهر **وصو**  
**لورما الصغير** في المسلم والمعنى ان الكافة اذا اشترت من جبر على اخرج  
 وو لم يثبت لورما المسلم ولو صغيرا بانه يكتف بزيادة ويتصور كونه ولو ما مسلما  
 بان يكون من وجه المسلم او من وجه الكافي واسلم لان المزمع كنه اسلم  
 الصغرى المحيى ولو لم يبيع من ابيهم واولى لورما الكبير الشير وفقرتها على راولا  
 عتقار ليست مانعة من راولا كفتها بها في اخرج عتق ابي الكافي واب بكر غير  
 الرجز واقتدار ابي يوسف كما اشار له بقوله **على اخرج** فلهذا لا يبر مناس وفوله  
**لا يكتفية** ايه فلان يكتف بغير بيعها واما بعد كما من الواجب فبذلك وفوله في المولى  
 ما يغير وجوب بيعها فقلان ومضت كفتاة كافي لمسلم ويبعث ونزلها فان  
 بعث فلان يكتف راولا مع بقاء الحال على حاله من كون الكافي يتولى اخذ الكفاية  
 بة بل تساع كما ياتي فلما يغلان فركفت الكتابة في اخرج ولو قال لا يكتفية  
 ليرحل العتق بغير راولا مستلاد لكان اولى بان التزير لا يكتف ايضا مع بقاء الحال  
 على حاله كما قلنا في الكتابة بل يوجب عليه **رواي** **بمن تفت** **ان علم** **وتفت**  
**باسلامه ولم يبيع** **وتاجل** **ش** يعنى ان الشراى اذ اخرج غير الكافي بغير ما

يعنى



اسلم

اسلم العتق عنه بانه يباع ويجعل للمشتري حقه راولا ان ياتي بغير ثمة لالك في  
 بعض النسخ ويبيى بان لا يبيع عتق المعاملة على راولا يعينه بان وقع عتق المعاملة  
 ملة على راولا يعين بلاء بدم تعجيل الحق **وفيه** ان ياتي براء اذ اعلم الم تفت  
 باسلامه بان لم يعلم الم تفت باسلامه بلاء بدم تعجيل الحق وعلى من ياتي براء اذ  
 المؤلف وراولما وذلك لان بعض النسخ ويبيى ان انك التعجيل بتعجيله وراولما  
 انما بعد جمع علم الم تفت باسلامه بان وجوبه علم الم تفت باسلامه وعلى  
 تعينه بانها يتيقن علم راولا ببراء راولا ببراء تعجيل الحق ومفوه  
 الصورة منقول المؤلف وان وجوبه علم الم تفت باسلامه مع تعينه بان  
 نعم يتيقن ايضا على تعجيل العتق ومفوه الصورة من مجموع الغير في كلام  
 المؤلف وان وجوبه تعينه وعلم الم تفت باسلامه يحل الحق غير بعض النسخ  
 ولم يجعل غير ابي محرز وان وجوبه علم تعينه وعلم علمه باسلامه بانه  
 يجعل الحق غير ابي محرز وراولما من ثمة غير بعض النسخ قال الصور اربع صور  
 راولا فيما اذا علم الم تفت باسلامه وموان يكون معينا ايه لا وصور راولا فيما اذا لم يعلم  
 باسلامه ومما كونه معينا ايه لا **وعلم** **ما ذكر** في ان قوله راولا يحل بغيره  
 ثلاث صور وهي ما اذا لم يعلم الم تفت باسلامه وغيره مما يتبع فيها ابي محرز  
 والنسخ ويبيى على التعجيل واما اذا لم يعلم باسلامه ولم يبيع واما اذا لم يعلم  
 باسلامه وكلامها يختلف فيه فلو قال واتي من ثمة ومثل ان علم راولا باسلامه  
 او ان لم يبيع وراولما كفتة تاولان الطابق ما تلا من كلام المؤلف محله اذا اسلم  
 العبد الم تفت راولا واما اذا اسلم بغير راولا فلهذا ان ياتي ببراءة في الصور  
 كلفه اتفاقا لغير راولا وعرو تعينه والمراد بالثمة ان تكون قيمته كقيمته  
 وانه كلفانه وعمل قوله راولا يحل حيث كان مرسما واليه مما يجعل يعم ذلك من  
 المسئلة المتشبه بها بقوله **كفتة** ايه كفتة الائمة مسلمانا او كافي العتق راولا  
 قبل فتمت او بعد راولا في قوله ومضى عتق المرسس وكنتا ثم وعمل المعس يفي قلان  
 كان اليرى مما لا يجعل بان كان له ما او عروا من بيع فقلان ابي يوسف في باب اليرى  
 ان لم يبيى راولا او يفي قيمته ونفي راولا او ياتي ببراءة اذ اقول ان وما  
 يفي قيمته كلفانه كما هو الظاهر وفي ابر عتق اشارة اليه **صرو حازر** **عليه يفي**  
**ش** اذ ابيع على الكافي العتق المسلم بانه يغير لمشتريه اذ اوجبه عليه ان  
 علم الكافي ببراء علم ان راولا بالعتق تغض المبيع من اصله وهو المذهب وقيل











العزم

امور

امور ونعم انه وكيل في بيع المالك وبينه ونحو ذلك ويدل له مسئلة اليمين  
ان يبيع لفلان بدينار لمن سوسه من سبيبه من العبر الجاني على مستحقها وحلف ان  
ادعى عليه الرضى بالبيع ثم المستحق رد، ان لم يرجع له السيرة والبناع **ار**  
**شرو له اخذ ثمنه ورجع المبتاع به او ثمنه ان كان اقل** ووقف بيع العبر الجاني  
على اجازة المجنى عليه لتعلق حقه بعينه واذا ادعى مستحق الجناية ومضى  
المجنى عليه على البايع ان يبيعه رضى منه يتحمل الجناية فله تحليله فان نكل الى ثمة  
اي ارشها وان حلف انه ما قصد بالبيع تحمل الارش كان للمجنى عليه او ثله رد بيع  
العبر واختره جناية ان لم يرجع له السيرة او المشتري ارش و له امضاء ببيع واختر  
ثمنه والمشتري ثم ان دفع السيرة الارش للمجنى عليه فبلا الشك ان دفعه المبتاع  
رجع بالارش ان كان اقل من الثمن على البايع او بالثمن ان كان اقل من الارش وضاع عليه  
بقية الارش لان البايع يقول له ان كان الثمن اقل لا يلزم من اراماد بيعت لي وان كان  
الارش اقل فلا يلزم من غير، **فقتوله** والعبر الجاني ووقف امضاء ببيع البايع  
العبر الجاني على رضى مستحق ارشها ولا يبرأ من كون الجناية عمدا او خطا كما  
يدل عليه الخلاف هنا وتفصيله بالادلة بها جبر، **المشتري** اليم بقوله والمشتري رد،  
ان تعمر ما ثم انه ان كان عمدا فان كانت على النفس فانه يجبر سيرة، **اسلامه** او  
فرايه حيث استحب، **ولى** النفس واما ان كانت على غير النفس فان للسيرة  
الخيارية **اسلامه** او زفية **فرايه** ابتداء كما هو ظاهر كلامه فلهذا ياتي في الجراح ما  
يدل عليه قوله ان لم يرجع الخ راجع لقوله على مستحقه وقوله والمستحق رد، **و**  
**قوله** وله اختره ثمنه راجع لقوله على مستحقها المغير بقوله ان لم يرجع له الخ  
وحينئذ لا يكون خسيما لقوله في المستحق رد، ولا يحتاج الى انطباق الشرط عليه  
ومذا الحسر من ثمنه ان يبيع **حصر والمشتري رد، ان تعمر ما شره** والمشتري رد العبر  
الجاني اذا اطلع بعبر الشراء على جناية حيث صدرت منه الجناية عمدا او لا يبر  
مضى عود، **لمشها** ببيع جنائيات المرونة قال ابن القاسم لو اقبضه البايع ولم يثبنا  
يج رد، **بغرا** العبر حيث لم يبين له البايع **حصر رد البيع** **ولا ارض به ما يجوز**  
**رد ملكه شره** يدان من حلف بنية عبء، **ليحي** بنية ض بالجزء كعشرة اسوا له  
سواء اطلقه يمينه او اقبلت باعه فبلا يرضى ان البيع يفيض ويرد العبر الملك  
ولم ينعج الخلف المطلق من البيع والوطي في الموجل من البيع فان لم يرض به حتى  
مات السيرة عتق من ثلثه ولو حلف على ما لا يجوز له رد البيع ومجمل غنقه بالتحكم



ولو كانت ثم ضربت من غير المواز وقال الشيخ لا يري ويص على كتابته ويوقف  
 ما يورد فان عني بالادى ثم فيه الحنف وطاها واخرها ما دى وادى الحنفى فيه  
 ان شئت وقال اصبح عرابى الناس في العتبية مثله نقله ابو الحسن وانى المؤلف  
 بعنه المستلقة سلكا اشترط القدرة ان البايغ لا قدرة له على التسليم ولا خصو  
 صية للرب بل هي في ملكه في بيعه او امانة وكانا يمينه على الحنف **وهذا بيع**  
**عمود عليه بناء البايغ** شذى المؤلف من الرجوع فزعم ان كونه عليه بناء البايغ يمنع  
 القدرة على تسليم والمعنى انه يجوز للشخص بيع عمود عليه بناء البايغ او غيره  
 بغيره او بغيره يجوز ان يبيع على البايغ لا للحنفية ومما اشار اليه بقوله **ان اتبع**  
**رأى اذ عا** اذ اذ عا المال الكثير من جهة البايغ خاصة بان يكون البناء الذي عليه  
 لا كيبس ثمنه او يكون المشتراة البايغ الثمن الاخرى العمود او يكون البايغ  
 احتياج الى بيع البناء الذي عليه العمود بسبب اختلافه او غير ذلك من الوجوه والى  
 عراضة المال انما هو حيث لم يفع في مقابلة شئ ولو بقيس ابريل جواز بيع  
 الغير والتاى لجهة البيع ومما اشار اليه بقوله **وهو من كسر** شذى وامر على  
 العمود كسر غير اخر اشم من البناء ليحصل التسليم الحنفى ويرجع في امر الكسر لاهل  
 المعرفة فان لم تنفذ رأى اذ عا في البيع واما ان اتبعى الشئ الثاني فلا بيع **وهو نفذ**  
**البايغ من الواو** استغنايية لا عارضة على الشئ والجملة مستثناة لبيان على  
 المسئلة اي والحكم انه اذ عا البيع وجاز ان نفذ البناء على البايغ فالجملة نفذ  
 يرجع للمنفذ لانه موالي من قبل التسليم واما نفذ العمود فهو على المشتري كما  
 صدر به القى اليه واذ كطه انكثت عن بعضه وعزاه الى بونفس للغايب وعلى  
 من اذ كان العمود في ملكه من المتاع **وهو مملوك جوف مملوك** ان وصفا **البناء** شى يعنى  
 انه يجوز للشخص ان يقول لطاح ارض بعش عشرة اذ عا جوف ما تبنيه جوف ارضه اذ  
 صفة تنقل البناء را سفل واما على فيص كل بناء لا تنقل انى را ان طاح را سفل  
 غيب غيبة بناء را على وطاح را على بن غيبه تنقل بناء را سفل وتوصيه المرحاض  
 وقنائه والميزاب ومصبه جوفه ومما لم ينفذ من العمود فلا بيع ببيع ومما لا يري  
 ما بين السماء والارض وكل منخرق عمود واما ما لا نفى فهو ما نفى النفوس في اربع  
 توضيحه وم شى سفل را سفل بالارواح على من اشترى عليه ورا على البايغ على  
 اربع ولا يجوز لمتاع العمود بيع ما على سفل را با اذ البايغ ان تنقل على هذا  
 بطله اذ فل بعضه وبعده منه انه ملك ما جوف بنايه من العمود (وانه لا ينفى فيه

وامر العمود

على

على البايغ في الشئ الخ ومجموع جوف مملوك موافقة بان يبنى المشتراة را سفل و  
 بايغ را على ويغير طاح را سفل على البناء لتغير طاح را على **وهو جوف**  
**ما يري ومما يري** ان يري **المره في اشارة** تنفص با **مما يري** شى من اشارة  
 بيع جوف المظا ايه وهاهنا مفاخرة على غير جوف جوف المظا واقع المظا اليه  
 مقامه ايه وهاهنا مفاخرة على موضع غير جوف ايه اذ فل جوف او جوف جوف جوف  
 جوف ايه لا يبيع فيه مملوك فتكون فيه بيعا واذ انصر الحايك الى ان البايغ اعادته وا  
 ما ان حصل خلل موضع الغي ر ما صلاحه على المشتراة لا لخلل الحايك ولو باع البايغ  
 اذ ارمات فاستنكره الخطاب ان بناء الحايك على النوار ان علم ورا يجب ونارة  
 يبيع فتكون اشارة لموضع الغي ر من الحايك تنفص با انصر الحايك ويرجع للحاينة  
 نقل ما يستتبه منه فان قيل فاذ كان يبيع على ان البايغ اعادته الحايك مع  
 اذ ذلك طاح ملوك المشتري وكان المناسب ان اذ انصر لاشئ على البايغ فاجبوا  
 ان مشتري محل الجوف بمثابة من اشترى علوا على سفل فيلزم طاح را سفل اعاد  
 ته لاجل ان يتم طاح را على بالانقلاع واما فورا مفاخرة ليشتمل البيع  
 ورا جارة بونيل التفصيل الغي ر بعد **وهو جوف حرمه** شى وشى للعمود عليه على  
 حرمه لذلك او يبيع بونيل مستغنى عنه بقوله فيما من وعوى شى واما اذ في يري  
 عليه قوله **وهو يبيع** شى لا يبيع مع ان الشئ والشايفه تضافه بالجملة فنبه  
 على المشهور وينبغي ان يرجع المباعدة لجميع الشئ وكالحج الملحة جملة كالحج  
 والبيع كالكب وبعضا كاجر مبيع شرب او ان المراد من اذ بالنبى النبى الحاض  
 كالكب ولم يري في الحنفى يري في يري لما يري اذ او ليعلم ان المراد بالنبى النبى  
 نفى يري وعلى نفى يري النبى الخاص فاني يري يري عليه ما يري يري جوف يري ا  
 حمة والى يري كلى البركة واه الحسن تغيير قوله ولو يبيع به اذ اذ فل او  
 حرمها على ذلك ذكر ذلك الناصر اللغاني فيقال فل ابو الحسن في شرح فصول  
 التفسير في الامتصاص من اشارة عبري في صفة جاسق احرم ما جاز كان  
 وجه الصفة فلم رد البناء وان كان اقلية الى انه البايغ يباينوبه من الشئ (فان الخ  
 لم يجعلوا ذلك ليا اذ استحق العبر يري كالصيغة اذا جمعت فلا لا ورا ما لانها  
 لم يري فلا على ذلك وجعلوا ذلك من قبل العيو يري فواين وجه الصيغة وغيره شى  
 من ان اشترى دارا جوف بعضا مبسدا او شائين مرمو غير جوف اخر مما

او على المشتري

فهو كلامه جوف

الكتب والى











ذكر بعض ان الحاج انه يجوز اخذ رابع او غير ذلك منها وعليه فيبقى مثلا  
يبيع على الخبز فيه من غير ما يقدره رابع رطلان وهو رطلان يسير  
الخبز الخبز المخبى بخلافه ثم انه انت فوله او فيهما نظر ان الراس يعني العمامة  
**صواعق ما استثنى منه معين من المشتري جمل او سلة مثلا لا تحاشي** يعني  
ما قبل الجزء المشاع فيه على المعين استثنى الجمل والاسر واطرطان جلة اما انت استثنى  
في المشتري منها مع غير بل المشتري في البيع مثل الجمل والاسر وهو الراس  
والكارع لانه غير مجبور على الخبز فيهما لان له دفع مثلهما وكذا نماء ذمته ولا  
يحق له مثل الخبز لتبقى رابع رطلان في البيع وعليه في قوله ما لا يجوز  
استثنى منه معين **واما لومات ما استثنى منه** مثل رطلان على واحد منها لظاهر  
المشتركة وقوله لا حاشا ما يملكها فيبقى مثل الرطلان انه مثلي **وكما** اشتط عليه  
المعقود عليه عزم جعل وكان ما يستثنى في البيع الجزاء في بيعها ونراها الراس في  
مبيع ما يبيع على قدره وان يعلم واطر سعة وخفيف فيما شق علمه او قل  
بعضه اذ كره المؤلف عا طعا على عمود بنو له **صواعق ما** وجاز بيع جزاء  
صودا جزاء وانما جزاء اما كان موقوفه عليه فلا يجوز ان ياتي للجمع مثلا  
عنو صرة ليجزى في وقت وتقول زق لان العنود وان كانا يحصل بعد الزيادة رطلان  
د خرافة على الجزاء وشركه (ما يكون موقوفه عليه وكذا العطار فيبيع له درهم  
في خنك ويجعل له شيئا من الابارير او البلفل مثلا في كل غلة او يكون ذلك عنو فبلا  
يجيب ويرد به من غير ان يفتحا لانه جزاء موقوفه عليه بل المشتري ان يفتحا  
ينظر ما فيها وتكون اربعة دونه ان يعلم الفقهاء ان قدره حال العنود **ان ردة ونم**  
**يكث جمل او جملاء ومن لا استثنى ارضه ولم يعبر بلا مشقة ولم تقصر ارضه**  
**وان ان يفتل شئ من ارضه من غير ان يفتل** وذلك انما سبعة رطلان منها ان  
يكون المبيع من يابا حاضر الاغاييا على مجلس العنود ولو كان على كيل او مجيب في ثمن  
وعلى هذا فلا يشكك جواز اشتراك العرف المملو جزاء جامع ان المراد منه بعضه لانه  
ضرر وموضع الصفة لجزاء ارضه وجزاء مري واما قلنا في موضع الصفة لان  
الجملة الشريكية ما تقع صفة واعلم ان الجزاء في يكتفي به في بعضه كما في غيب  
رطل وكما يبيع ماء العرف حيث وجب ملوا ولا يشترط رية بائنها ومن اراد  
مرفل يكتفي به في بعضه الجزاء وليس مراده واليسر المراد انه يكتفي به في بعض  
منعصلا عنها وقدر يباع الجزاء في عزم رية شئ منه للضرورة كما في قل الجمل

ان كان يفسر ما يقع لاكل لا يبرم فلو انما علم ما نقص منها من ثلثه فحرم  
ويكف علم المشتري بطله ولو لم يبيع كما يغيره ما نقله الحطاب والابو مريان  
صحة ما فيها من الجمل ومنها ما يكثر البيع كثره بليغة بحيث يتعد رطلان واما  
اطل الكثرة فلا يبرمه ومنها ان يميل الشايعان قدر البيع من كيل او وزن او عدد  
لانه متى علم احدهما او جعل كان التزم على قدر قصد الى ضرورة الفاعل  
**وعب** ارض اخرى احترازها لكونها عالمين بخلافه فانه حينئذ لا يكون مبيع  
الجزء او قالو كان احدهما علما فانه لا يجوز اخذ سواء اعلمه يعلمه او لا لان  
ان اعلمه يفسر ما جمل او جمل ان يكون الشايعان من اهل الجزاء ان يكونا مبيع  
اعتاده وان لم يجرى ربا الفعل ومنه ما ان تستثنى ارضه المبيع من الغنم وارتقا  
ع طر الغنم في حال العنود وان يكتشف الغنم عن الاستنواء فان علما او احدهما  
علم الاستنواء حال العنود في جزاء وكشف الغنم عن الاستنواء فان كان رابع  
رضه علة في اختيار المشتري فان كان فيهما علة في اختيار البائع فهو شرط في الجواز  
فان اتفق لا يجوز البيع وغيره عليه الضرر منها واما ما قبله من الشرط فهو في  
الجواز والصفة **فان قيل** لا يستثنى في الجزاء لانه البيع جزاء فلا يشكك  
الشرط شرط ومنها ان يبيع بشفقة وان اتفقت المشقة فلا يباع جزاء  
**واما** ما يكال ويوزن فيجوز بيعهما جزاء ولو لم يشر في الكيل او الوزن مشقة  
لان الكيل والوزن مطلق المشقة **وعب** ارضه لان العنود ينقسم لكل احد فحاشا  
في الكيل والوزن الشري عيسى ومنها انما تقصر ارضه النقص الجزاء كما يجوز  
وصغار السمك فان قصرت ارضه كالتقاي والعنود فلا يجوز بيعه جزاء اما ان  
يقدر في ارضه النقص الجزاء في التقاي فمنه راجع للبرد المبيع من ارضه وان كان  
الواجب ثمنها **وعب** ارضه اخرى اما استثنى راجع لما يليه ان ما تقصر ارضه  
لا يباع جزاء ولا يبرم من غير كالتقاي والعنود ان يفتل من ما تقصر ارضه  
كالبطيخ والمانج والمان والفتا والموز فلا يبرم فيه قصور ارضه ويجوز بيعه  
جزاء **وعب** ارضه يكون التفاوت بين ارضه يسيرا وان كانت جملة الثمن  
كثيرة والظاهر ان الفلة بالعرف عنو معناه ذلك ثم صرح بمسوع الشرط لما فيه  
من التشعب فقال **صواعق لا غير مري واطر** يعني ولو تبايعت بغير بيع شرعي  
بالحق عطف على حال رية ان عمله جزاء لانه صفة لجزاء لانه في معنى مري لا غير خاص  
فلا يبيع بغيره جزاء ظاهر ولو وقع على التقاي والعنود في رية المخرج على الاخص

ف











فرب ما يبي الى اثنين مختلفين ولا يتغير المبيع فيه فالقول للبايع وان يعرجي خلف لا يفتي  
 على حاله فالقول المشتري انه يتغير عما هو عليه حال العرجي وان اشكل الامر بقول  
 ابراهيم ان القول قول البايع بيمينه ولا يلزم من ذلك انتقال عن الصفة بحيث قطع  
 ان القول قول البايع فالقول للبايع بيمينه وان رجعت الامر من هذا القول قوله بيمينه وان  
 اشكل الامر فالقول قول البايع بيمينه وانما ما يبيع على الصفة فانه في حالة الشك يفتي  
 على بقاء الصفة فيكون القول قوله المشتري ببقاء المثل اذا ابيع على روية متغير  
 منه كما صرح به حلقوا فيقال في قوله وبقاء الصفة ان شدة فعل من ثمة قوله ورؤية لا  
 يتغير بغير حاله **من غاب ولو بلا وصف على خياره بالروية** ان كان له خيار في بيع الشيء  
 الغائب ولو لم يوصف للمشتري بيمينه ولا يفتي في ذلك بشئ ان يجعل له الخيار اذا اراد  
 المبيع ليخف عني على المعلوم او ما على اللزوم او على السكوت فيعصى في غير التولية  
 وانما في السكوت فيها لا يبي الا ما هو معروف بفعله على خياره بالروية راجع  
 للبايع عليه لما قبله والبيع منحل من حصة المشتري قبل الروية وبغيره لان من  
 حصة البايع عن راسي في خلافه العبر الى انه منحل من حصة البايع **من غاب ولو بلا وصف**  
 غلب على ما به حين المبالغة لبيعة ان فيه خلافا باللزم يعني ان ما يبيع على الصفة  
 على اللزوم يكتفي ان يكون على مسافة يوم ومنعه ان يتجهل السمعة احضار يوم البيع  
 ويخاف ان يراعى ان كذا في بيع الغائب على الصفة على القرض او على ما يبيع على الصفة على  
 الخيار ولا يبيع على خياره بالروية ولا يبيع على روية متغيرة مكان حقه ان  
 ياتى بهذا بغير قوله ولم يفتي روية بلا مشقة كما فعل ابن الحاجب واسرعة واعلم  
 انما قوله لجمع مع نظري في الخلاف اذ لو قال ولم يفتي روية بلا مشقة وهو على يوم  
 لم يعد ان فيه خلافا ولو قال ولم يفتي روية فهو على بيع الكالته **من غاب ولو بلا وصف**  
**عني بايعه** من غاب ولو قال ولم يفتي روية فهو على بيع الكالته **من غاب ولو بلا وصف**  
 على البايع وغيره بالبيع فاعل الصدرا ولو بلا وصف المبيع غير بايع واذا انتجى  
 وصف عني البايع ثبت وصف البايع وحينئذ يكون تغير الخلاص والصفة مع وصف  
 البايع على المشهور ويوصف عني بايعه حين انقضاء روية الموازنة والقبضية لا يباع  
 بوصف بايعه لانه لا يبيع بوصفه اذ يفرض ان يادة بالصفة لانها سلبت  
 وتناول بعضهم المرونة عليه وهو خلاف ما ارتضا ابراهيم والخميران في ذلك في طبع  
 التفرقة **من ان لم يبيع له ان لم يفتي روية** من غاب ولو قال ولم يفتي روية فهو على بيع الكالته  
 او روية متغيرة للمخاطرة والغرض وانما ما يبيع على الخيار فلا يشتري فيه ذلك

بل يجوز

بل يجوز ولو تغير علم ما عن راسي غير السماع خلافا لظاهر القول في توضيحه  
 وقوله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية فهو على بيع الكالته  
 الوصف باللزم وانما على الخيار او على روية مسافة يجوز ولو كان حاضرا لم يفتي  
 المتعارفين بان يكون يمينه وبينهما على خيار او صنفه مثلا فلا فائدة بان  
 كونه غائبا وكونه حاضرا فلا يشتري روية ثالثة **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 على قوله وجاز والظاهر المحذور على الغائب الدوجان النقد تطوعا على المبيع الغائب  
 عقارا كان او لا حيث يبيع على اللزوم في او بغيره ان يبيع على الخيار في النقد فيه  
 ولو تطوعا كما ياتي به باب الخيار في قوله ومنع وان بلا مشقة في مواضعه وغائب خيار  
 وانما فيه في النقد بالتطوع بدليل قوله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 النقد المذكور وجاز النقد بشئ في العقار بشئ ان يباع على اللزوم وان لا يباع  
 بوصف البايع وانما جاز اشتراك النقد في العقار وان بغيره ما من لا يبيع في البيع  
 بخلاف غير ذلك اذ في مصادفة غير ولو عيونا كما لا يوصف بها واشترى النقد فيه  
 ايضا لانه يوم من تغيره غائبا والبيع اشارة بقوله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 اشترى النقد في غير العقار ان يبيع بغير وصف بايعه وبيع على اللزوم ولم يكره فيه في  
 توقيته وفي مكانه كاليوم يفتي بها با عن راسي القاسم وعمل القريب ما كان عليه  
 ونحوه ان شاسروا فيل نصف يوم في الايمان بالكاف مع اليومين نقل وانما منع النقد  
 مع الشك في غير العقار مع البعثة في بين التمنية والسلبية وهو جهل في التمني  
**من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية فهو على بيع الكالته **من غاب ولو بلا وصف**  
 في النقد بغيره مكانه او في وسواء يبيع بشئ النقد او لا وهو في السلفه مقيود ليقول  
 له فيما ياتى واما الغائب في القبض **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 بشئ النقد او لا يبيع وقوله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 البايع في غير من البايع على المشتري فيعمل بالشك وينتقل الثمن عن كل عليه  
 الى المشتري عليه وقوله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 اطلت العقار او بالشك في غير ان محل كريب الثمن في العقار اطلت او في غير با  
 لشك على المشتري اذ لم يفتل من رغبة من الثمن يعني ان العقد طرد المبيع ما كان  
 او باقيا او سالما او معيبا فان حصلت من رغبة فيما ذكر في القول للمشتري والعقد على  
 البايع بناء على ان لا يطل انتفاء الثمن على المشتري وعلا في توضيحه لا يبيع  
 في المرونة وفي كماله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية  
 في المرونة وفي كماله **من غاب ولو بلا وصف** من غاب ولو قال ولم يفتي روية

الى

والاشارة في قوله من غاب ولو بلا وصف  
 في النقد بغيره مكانه او في وسواء يبيع بشئ النقد او لا وهو في السلفه مقيود ليقول  
 له فيما ياتى واما الغائب في القبض من غاب ولو بلا وصف من غاب ولو قال ولم يفتي روية



(الف) وادع انتصارا

البعير مذهب الغنمية جواز التخليق التي فيه الجواز بالادعاءات العارفة  
 لمصلحة على الصفة كتحليلها وحملها على الخلاف وحملها على رشد على الوفاة والحل  
 ماء المروءة على العارفة لغير ضرورتها وانما المروءة في بقوله عارفا على ما عيني  
 لو ان كان التخليق **عليه** الباع ومروءة على المذهب خلافا لما في المروءة والغنمية على  
 سلك قوله وموضع معطوف على دينار اربع زاجع الغنوة ربا فضل وقوله وموضع راجع لغنوة نساء  
 ونشتر من ثوب موقوفه كاد دينار اربع زاجع الغنوة ربا فضل وقوله وموضع راجع لغنوة نساء  
 وقوله او غنمية معطوف على صفة في بياء ولو كان في بيا اختيارا او غنمية وهما  
 لقطة في بان الخلاف في البعير كالتخييب ومضى نومه (ان اتفاقا على المنع في البعير  
**صراعه** **وكل في البعير** **ش** معطوف على مخرج الوهم حتى في سلك (ان عينا ابي  
 ونزل في كل الصوف اذا تولى قبضه غير عاقد بان عاقد شخص موقوف غير في القبض  
 وعكسه بان يوكل في العفو ويتولى القبض لان شريك في الصفة يكون العاقد هو العاقد  
 لانع للاحوال التوكيل مكنة (انما غير عاجز واعليه حكمه وحمل المنع ما في قبض الوكيل  
 بحقة الوكيل وانما جاز على الراجح وماء الشامل من المنع مطلقا مشكلا وكما في كلام  
 المولى يشمل ما اذا كان الوكيل شيئا للموكل فيما وقع فيه الصفة فيمنع ان له  
 يقبض بحقة الوكيل وانما جاز **صراعه** **غاب** **نقد** **صراعه** **وكل** **ش** معطوف ايضا على مخرج  
 لو ان وكذا يعسر الصفة اذا غاب نفاذها عن المجلس والحال ان لم يعط معارفته  
 الجلس فان لم يطل كما استغنى عنه من رجل يجازيه في يعسر مع التلازمة ويعسر  
 وكما ليدان فاع به او بعث الى داره فان كان امر في بيا لكل الصفة او استغنى عن رجل يجازيه  
 فيه من غير قبيل ولا بعث في **نقد** **صراعه** **نقد** **صراعه** **ش** وكذا يعسر الصفة اذا غاب  
 نفاذها معارف المجلس ولو في بان ما في مكنة الظهور بان تتسلف من اذ دينار من رجل  
 من جازيه وقوله او نفاذها ومضى مسألة الصفة على الزمنة والمسئلة المشتار اليها  
 بقوله او يبرى الخ متى مسألة صفة ماء الزمنة **صراعه** **صراعه** **ش** او يسر عقرو الصفة  
 في الثالث عشر موعود من غير انشاء عفو كاذب ينال الى الصوف بمرأته فان كنت  
 عينا داخرا فمذكرا وكذا برب دينار فدا جميعها ولا أثر يبين معه على غير موعود  
 ان وجعلنا الباء بمعنى عن متعلق يعسر وقبالة عفو الصفة (ان على الملامد متعلقها  
 نجح اذ لا يبين في فيه الجسد وانما اذا بعض ليس هنا عفو متعلق والعفو كالتعلق  
 انع ابر شمس ويجوز الشئ بغير لانه اذ جاز في التكاليف في العفو وطا مننا الى اربع نسركا  
 لو كان ان محتاج الى دارهم لاصرفها ونحوه من العفو فدا بعض وعلى ما جاز في التكاليف







السلامة

نفس

[illegible]







مرايا منها ان لم تقيس الزمان والذاتين بان عينت فلا جسي وان اطلع على ما في بقولها  
رثة او الكون بان رضى به في جميع ارباب النفس العود فيستره الرضى به على المشهور وما  
من النفس من سواد فاعلم به او رضى به وانفق المعنى به نقض العزم فيما يتبعه ما به وزنا وان  
فلم به نقض في جميع ارباب النفس من العين من الجاني كمال الدنيا بنوع العشرة د ارجع  
فيعلم من يقوله في نفسه ان المذهب كله على اجازة القول لا على ما يقتضيه من احوالها  
فلم يزل مضمونا الى وقت القول بخلاف عين العين فانها جفت فدان ودمه لحرمة ما شقوه  
والكل يفتي الشايتة انه كخي العين فيكون فيه فدان والمشتور منها النفق منقول  
وان رضى به واجز العيب به العيب بالحقصة او بالحقصة والمزاد بالحقصة ما لم يحضر  
رثة بول ولا حول والكلام في كل واحد خلت النفاذ والحرية والفردية وانما في نفس  
على ذلك الحقصة به احوال المستلزمات لا يتوهم انقطاع صلاها في الغير في نور او رضى به فانه  
لا احد المتعدي من له رضى احد المتعدي من سواد كل واحد اجز العيب او غيره بل تمام العيب  
فيستعمل تمييز الرضا عن غيره والمزاد بالحقصة بان يبين له ان الرضا عن الرضا هو الرضا  
لنفسه وبقوله العود ومقتضى قوله مطلقا سواء كان الدرامم او الزنا بين عينته ان لا  
وسواء رضى الجميع لما بالحقصة او غيرهما لانه خلاف الموضوع وقوله ان لم يقيس له واجبي  
اراد بالحقصة عليه ان على الاطلاق التكرار لم يقع انفسه على غير كل واحد من احوالها  
موجب العيب وقوله ان تقيس احوال الموضوعين كنعينهما عينهما اذ يصور بل اذا  
كان له الحق في العلم به وجب فيه العيب به ان يقيس به من هو الصورة على القول فاذا وقع الرضا في  
على غير الرضا ولم تقيس العينة وجد العيب به بعينه فانه يقيس على رضى العيب فانه يبين له  
وهو خلاف ما اقتضى قوله ان العيب لا يقوله وان كان له ما يبرر العيب والاصلاح او حذر ان  
ولو بالحقصة وقوله نقض من ذلك جمل يات بتفصيله في قوله وحيت نقض ما صعد دينا اراد ان  
يتعدا ما اثنى منه الجميع وقوله ان قل به له فاعلم واجز العيب به اذ بالحقصة العيب  
وموت تمييز ما نقض العزم والنفاذ من النفس وشروط تقيس العود النفاذ وان رضى به في جميع  
وظائفه ان لم يرد الغيب ينقض الرضا ويمر في كل بل لا ينقض الرضا اذا فاعلم به واجز ان  
بالفعل واما ان اراد به من غير ان يرد ان العرف لا ينقض وقوله كنفس العود تشييبه  
النفس بعد القول لا يغير الغيب وقوله ومثل يقيس ما عشرين اء والجهينة واما ان كان  
التقيس من احوالها بحكمه على النفس من غير العيب فينقض ان فاعلم به وزنا بل هو رضى  
**نقض ما صعد دينا اراد ان يتعدا ما اثنى منه لا الجيب شرعا** حيث سقط النقض لغيره  
وكان في الدنيا بين الصغين والكبين وكانت السكة متحركة في النفاذ والارواح براميلها

سواء الرضا عن غيره

يستغنى

بالنفس ولا تشيبت وان لم يحكم به كما يات واما البيع غير اللزج كبيع العتود فانه لا  
غلة فيه المشتري مع علمه لانه فيمنه كالفان راد ان يقيس المالك البيع بان الغلة  
عينية تكون للمشتري **والقول على ان العيب به** في المشتري مع ان البيع فورا ينافي فيه  
بقوله ولم يرد بان يقيس الرضا احوالهم عينة وفيها ومشتريه عينية كهي او للمشتري في نفسه  
لم ولم يرد ما يرد في رتبة **ويجب** في كل واحد الشارح القابل بان انه ان يقول ولم يرد  
لم يرد عليه ما يقوله كما لم ولم يقيس له ما يرد لان قوله للمشتري يقيس ان الغلة للمشتري  
اذ لا ينافي في البيع ان يقول للعصم بل لم لم على الرضا فلا تقتضي بقاءه فيقول القائل  
عينته رضى المشتري لا قوله ولم يرد والمزاد بان الغلة لا يكون امتنعها وما  
لا ينافي على الرضا بالحقصة ما تكون ناشئة عن غير تربية كغيره وصور او غير ذلك  
انفسه ما قيل الاصلاح على العيب وشملهما اغتلب بعد الاصلاح على العيب كسكنى  
الدرا من الخط او غيره مما لا ينقض وما عرفت ذلك وان الغلة لم تستمر في اللزج  
فقد كثر التنا على الرضا فتمنع الجميع ويقتضي تقيس كلامه معنا مع قوله وما يرد على  
الرضا لانه لا ينفذ كسكنى **الاراد من قوله ان العيب به** وان الغلة وعده ان رضى به  
يستفاد منه ان احوالها انه ليس بغلة والحق ان يرد والمشتري ان المشتري انما  
او عفا ما لوت عتق ثم وجب بها عيبا فلا يرد ما لا مع ولولا ولا شيء عليه في الولادة  
واما ان ينقضها له في جميع مع ما منعها ابريق نرس ان كان مع القول ما يغير النفس جميع  
على قوله ان الرضا وسواء اشتراها ما لا او حلفت عتق خلافا للمسيور في جعله  
القول غلة **وصورة ابريق شرع** ان اذ المشتري احوالها عليها ثمة ما يرد به بيع البيع  
ما يشترها المشتري فانه اذا ارد الاصول بسبب فانه يرد الثمة معها لان لها حصنة  
والثمن ولانها ليست بغلة والمشتري اجرة علاجها اذا ردها مع اصولها **ويجب** ان  
بان يرد الثمة مع راضا ولو كانت او حلفت ويبيع بعينه السقي والعلاج فلو كانت  
رد مكبلتها ان علمت وفيمنها ان لم يعلم وفيمنها ان يبيع وفيمنها ان يرد ان غير المبرر  
لان رضى ومعه اخل في قوله والغلة له **وصورة ثمة شرع** ان اذ المشتري غنما وعليها  
صوره فخر في بيع البيع ثم اخلع على عيب يوجب الرضا وان اراد ان يرد الغنم بسبب العيب  
فانه يرد الصوف مع الغنم لان له حصنة من الثمن فارجت رد وزنه ان منع وانما رد الغنم  
بعضها من الثمن وان كانت الثمة رد مكبلتها ان علمت وفيمنها ان لم يعلم فارجت  
لم يرد الثمة والصوف عند التنا على المكبلية والعزم فارجت **سواء** انه لورد  
راصول بحصتها من الثمن مثل الغنم فزم بيع الثمة منعده قبل يرد صلاحها وهو



لا يجوز ان يشرى بغيره متعينة منها وسنلة له واخر الغيبة ليس يبيع بخلاف رد الفخ  
لا ان الصوف مملوكة مستقلة يجوز شراؤه من غير ادعاء الغنم ومحل رد للصوف النقص اذا  
لم يطر بغيره مثله فاما اذا حصل فانه يبيع فلا الخ ومذا احرى مواضع خمسة  
يعوز المشتري بها بالقلعة والبيع العاسر والاستحقاق والشبهة والتقليس ومحل رد  
غير المؤنة اذا طارق الثمرة (ما هو ان لم يطر فاما المشهور انما لا رد اذا ازهدت ولم  
تجزء العيب والفساد ونزج الشبهة والاستحقاق وان ازهدت فانه يبيع ويعد  
التقليس ترد ولو يفسد ما لم تجزوا فاد بغيره الجنب يقول **من شبهة واستحقاق**  
**وتقليس ومساو** فاعلم المشتري على من اخذ منه بالثبوت والمشتري على  
المشتري منه والبايع فليس يشتريه فيلزم مع الثمن واخر مملوكة على المجلس ومرا  
على مشتري يبيع شراؤه لفساده ولو علم المشتري بالفساد (ما هو الوقف على غير معي  
اذا علم المشتري بوقوعه رد القلة **مورد غيبة فان البايع ان رضى بالقبض او**  
**ثبت عنده وان لم يبيع شراؤه** ان السلعة المردودة بالحب تفرق فان بايعها  
ويقتل فانه يشتريها باخر امري احرمها ان رضى بايعها بقبضها من مشتريها  
ولو لم يقبضها من مشتريها ولا مفي زمني بغيره قبضها وثنا بينهما ان يثبت المرجح للبي  
عنو المالك وان لم يبيع بالرد وكلام المولى بالنسبة للمعاضد واما الغائب فلا يرد من الغنم  
عليه بالرد وكما هو قوله ان رضى بالقبض انه لو وافقه على ان الغيبة فهو ولم يرد  
انما لا ترد في ضمانه لانه فريده عليه انه ثبته من ذلك العيب **وكلام** ان رضى  
الكلام على مرجع الرد وهو الخيال والشرى والمخمس فاما اختلاف قيم والمشتري  
علم الرد به فبها الغنم في الزوات وهو قوله **من لم يرد بخله ان سمي باسمه** شراؤه  
يعني ان البايع اذا غلبه ذات المبيع بالاربع فتم الخيال بجان او احرى ما اراد له  
حيث صرف الاسم عليه بان سمي باسمه العام كان يقول اشترى منه من الخيال  
ذا هو باقوتة فيقول البايع ما غفنته يا قوتة فانه لم يشتريه ولا يشترى للبايع لا  
نه لو شاء لتثبت قبل بيعه واما لو باع يا قوتة يا ذامي حتى وان لم يشتريه منه  
ويجب **ملاحظة** اعلم ان المراد بالغنم جعل اسم الخاص وحقيقته التفرقة (ما هو  
لجعل قيمته مع معرفته بتخصصه **وقوله** ان سمي باسمه ان العام لا سمي بالخاص  
يطلق عليه حقيقة على وجه العموم واو انه لم يسمه اصلا فان تسميته باسمه العام  
دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجملة بالنسبة لم ترد تسميته بالكلية ولا يرد  
بشيء حصوله (فان بالحق المذكور من التبايعي او من احرى مع علم (ما هو كما يغير) نقل

في احرى مواضع خمسة يعوز  
المشتري بها بالقلعة

المشتري على المشتري منه  
والبايع فليس يشتريه

فوق من التبايعي (ما هو ان  
لو من احد يبايعه من رضى له بالبايع به التبايعي (ما هو ان)

فوق من التبايعي (ما هو ان لو من احد يبايعه من رضى له بالبايع به التبايعي (ما هو ان)  
ويجب ملاحظة اعلم ان المراد بالغنم جعل اسم الخاص وحقيقته التفرقة (ما هو ل)

الخطاب

الخطاب وكلام المولى من اذ كان البايع غير وكيل ودارد البيع بالقلعة بل ان  
ع **مورد البايع** المشهور من المزمع ان البايع يارد بالقبض وموعبة عن اشتراء السلعة  
ياكن ما جرت العادة ان الناس يتبايعون به او يطلونها باقل كذا واما ما جرت العادة  
ملا يوجب رد الباقا بقوله **ولو جاز العادة** اشارة لرد ما عداه من الاضواء **مورد**  
**ان يستعمل** له ومحل الخطأ رد البايع على المشتري المستعمل البايع بان يغيره بان يفسد  
على بغيره المبيع ويثبت فيقول البايع فيثبت كذا واما ما جرت العادة من المشتري ان يغيره  
بقوله **ويغيره** محمله هو تفسير لقوله يستعمل ومفهومه يغيره المازري واشارة الى ان  
يقع (ما هو) ومحل الخطأ رد البايع على المشتري المستعمل البايع بان يغيره بان يفسد  
المشتري (ما هو) واقع البايع بينهما على جهة (ما هو) مستعملان وانما مستعملان بان  
يقول له اشترى مملوكة كما تشتري من غير او يقول المشتري بغيره كما يقع بغيره  
ما رده البايع بالغير فيثبت (ما هو) ان على كل رغبة المكاتب لا على وجه الاستعمال  
ومو ان يقول بغيره كذا وكذا كذا كما يقع الناس فيقول فربعت كذا وكذا ما رده ما  
لم يبيعه كذا فيما قاله من ذلك لخاصة من مائة الف يفتي وما قاله ان رضى مني على ان  
بيع الاستعمالان جائز ومو كذا غير الاكثي وسما مع عيسى عرابي القاسم البايع ويبيع  
اركان فاما وان جاز رد مثل المثل وقيمة الفروع **وكلام** ان كان العمرة على فسيمر عامة  
ومو عمرة الاصلا من رد المبيع من عيب او استحقاق ومو على مائة الف (ما هو) الوكيل  
عمرة عليه في صورتين هي على الموكل وهو ان يبيح بالوكالة او يبيع الخاضعة  
انه وكيل وهذا غير المعروض واما احرى بالعمرة عليه لانه احرى ببيع على البايع وكذا  
المعارض والشرى بالمعروض في الشركة واما الغنم والوصي مع المرونة للعمرة عليها  
فيما وليا ببيع والعمرة ما ان التبايعي فان مملو ما ان لا يتبايع ثم استحققت السلعة  
فلا شئ على التبايع وحمله الخلف على ما يبيع لانه انما يبيع عليه للمرونة قال وان الخي  
الوصي للقيم اتبعت ذمته كالوكيل المعروض **وقوله** ان المواريث احرى به في الوصي  
لوكيل المعروض ان عليهما العيني وان كان ان يغيرهما (ما هو) ان يفتريه ذو الفضل منهما  
ان لا يبيع عليه فذلك لانه انما عا واستعملنا لقوله ما لرد رضى عنه ام والغنم  
التي من فسيمر العمرة عمرة الرضى اشارة الى حكمها وحملها بقوله **مورد**  
**اشارة** محله **اشارة** شريعت ان عمرة التبايع في الرضى للمشتري لانه على ما يبيع بكل جا  
دش فيه عنده زمنها حتى الموت ما عدا ذلك (ما هو) من المشتري عبدا واشترى  
ماله ثم ذهب ماله في زمن العمرة فلا يرد به قال ابن رضى لانه لا حظ له من ماله ولو لم

الخطاب وكلام المولى من اذ كان البايع غير وكيل ودارد البيع بالقلعة بل ان

ع **مورد البايع** المشهور من المزمع ان البايع يارد بالقبض وموعبة عن اشتراء السلعة

ياكن ما جرت العادة ان الناس يتبايعون به او يطلونها باقل كذا واما ما جرت العادة

ملا يوجب رد الباقا بقوله **ولو جاز العادة** اشارة لرد ما عداه من الاضواء **مورد**

**ان يستعمل** له ومحل الخطأ رد البايع على المشتري المستعمل البايع بان يغيره بان يفسد

على بغيره المبيع ويثبت فيقول البايع فيثبت كذا واما ما جرت العادة من المشتري ان يغيره

بقوله **ويغيره** محمله هو تفسير لقوله يستعمل ومفهومه يغيره المازري واشارة الى ان

يقع (ما هو) ومحل الخطأ رد البايع على المشتري المستعمل البايع بان يغيره بان يفسد

المشتري (ما هو) واقع البايع بينهما على جهة (ما هو) مستعملان وانما مستعملان بان

يقول له اشترى مملوكة كما تشتري من غير او يقول المشتري بغيره كما يقع بغيره

ما رده البايع بالغير فيثبت (ما هو) ان على كل رغبة المكاتب لا على وجه الاستعمال

ومو ان يقول بغيره كذا وكذا كذا كما يقع الناس فيقول فربعت كذا وكذا ما رده ما



في العمرة وبقي ماله انتفض بيعه وليس لينا عنه عيش ماله ثممنه قاله ارفع  
وقوله لا يحل له ماله الا ان يشاء له منه ومنه وما بعوه بغير ان المالك اشترى لهم العيش  
واما لو اشترى لهم العيش لم يرفع ماله وقوله ولو نطف في العمرة الخ ضامه، ولو  
كان ماله على الصفة الا حيث اشترى له العيش لانه لا كان لا يشاء له فيه كان منقولة  
غير ان فيه **صالحان بيعه** **شرا** استنفا، منطل (الان يبيع ببراءة من عيب يعني  
ولا رد له اذا عثر مثله في زمن العمرة مع بقاءها فيما عداها كما اذا اشترى اليوم واليا  
في بقاء في زمن العمرة ولم يتحقق ملاكمه في زمنها فلا رد له بالايان لانه تفرامه من  
منفعة البراءة منه فقد وامان نفي الملاكمه زمنها فكلما نه من البيع لانه اذا اشترى  
اليوم واليا في وقت الامنه وما يترب عليه او من السرفه فيسري في زمن العمرة ولم يقطع  
بلا مان على البيع وان غلط في العلنه ما في **صود خلف** **في الاستيفاء** **شرا** يعني ان  
اشترى امه على عمرة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضع فان العمرة تتركل فيها يعني  
الزمن محسوبه فمما ينتهي انقطاعها اذ ارات الفرق في اليوم الاول انتمت الثلاث  
والثلاث وتراخل في اليوم الاول وان تاه عن الثلاث انتتمت ولا تتركل عمرة الثلاث  
في الخيار بل اشترى في وقت اشترى العشرة الخيار اذ وقت امطاه ولا تتركل اشترى  
المنته بل توثق عمرة السنة بغير الثلاث وبعير الاستيفاء واما قلنا المراد بالاستيفاء  
هنا المواضع لان الكلام فيما اذا كان في البيع والاستيفاء انما فيه من انتمت  
**وانتفعت** **ولا اشترى العمرة** **شرا** ان الانتفعة والكسوة اذ ما بعوا بعورته اذ في زمن  
العمرة او في مواضع والخيار على البيع لان انما منه **والفائدة**  
ان اليه عليه انما له انما وكذلك اذ اجني شخص على المبيع في زمن العمرة او في زمن  
المواضع بار اشترى الخمانية للبايع لان من عليه العتيق له الختم وكذلك ما وحب  
للمعيرة ابيع العمرة او اللامنه في مواضعها معول للبايع ان يكون المشتري استيفى  
مال الرقيق ما وحب له ابيع العمرة وبيع ابيع المواضع يكون المشتري واليه اشترى  
بغير **صالحان** **يستفتي** **ماله** **شرا** جان الاستيفاء راجع لما بعوا الخاء كما قاله ارفع  
اي وعليه ما لا اشترى للبايع ولو استفتي المشتري ماله **وبعد** **شرا** والى اذ العمرة  
المفداة في زمن العمرة اذ ما يبيع من الحر والبدل اما يمينه بعورته خلافا للنسائي وقال  
القهي له للبايع **والجار** **والحجر** **ويغلق** **بجوز** **غير** **يشترى** **الاكر** **العام** **له** **بالنصف** **البنين**  
يعني على وبالنسبة للارثر للملك **والفائدة** **على** **البايع** **ولا اشترى** **صود**  
**السنة** **بجرام** **وبشرا** **نفر** **ان** **عمرة** **الثلاث** **في** **الزمن** **فيها** **بكل** **حدث** **كما** **واما**

[illegible]



ذلك من العبد الذي فيه من الخصال كان المطاع غنم في الزينة او معينا فان وقع فيه  
الصالح على انكاره فكل ذلك لا يحرم فيه **من او يبيع** ان المسلم اذا اسلم دينه رآه  
عبدا وامة فلا يحرمه المسلم على المسلم ان يبيعه او يملكه اذا وقع عبدا في مثل ما لا يحرم  
للمسلم ان يبيع على المسلم ان المسلم يملكه بقلب فيها التخييف فيما يبيع به او يملكه **من او**  
**يبيع** لا يحرم في العبد او امة المروءة في ظواهرها خوفا من قضاها وبشتمه فوله فيها  
ياخذ او ما هو ذر عدي وبعبارة وتعيير بالعرض يرد على ان لا يرد في بيعه بين الاخرين  
الرجح اذا افترض في بيعه حرث به عيب يرد به العبد ان لو كانت جالته بل في ان يذبح  
ان ان يرضى العرض يرد لانه مفسد افتضاء **من او يبيع** ان الرقبة اذا كان غنا بها  
فاشتترى فمقتضى على الصفة جالته لا يحرم فيه لعدج المشاعة فيه بخلاف المروءة وبخلاف  
في البيع على رتبة سابقة اشترى عمة وبعدها كمال المستفاد منه قول المحققين وابس  
حبيب مع الصبي ومن اذا اشترى وراصفقت انبافا لانه كمال هو ذر عدي راسي رشر  
والعمرة في الاذالة على ان يبيع وان قلنا على ان يبيع على ما تاوله بعض العلماء  
في الشبهة والملاحظة فلا يحرم فيها فولا واحدا **من او يبيع** ان يبيع على  
**المسلم** ان المسلم اذا اشترى فبها ذمة من مكالته فلا يحرم له عليه فلتفتوا  
الشارع للمنية مع زيادة التمسك من العمة وبادات العجر جبري وكره لا يحرم فيه  
باعتد القاضي على المجلس لاجل ارباب الربوي او على صعيه او على غايب لا يبيع  
بها كماله عليه فيما وجب فيه والعيب في الغرمية كما في **من او يبيع** ان يبيع  
**ذاع** ان الرقبة المشتري على ايجاب العتق او على ان يبيع من الشراء او على التخيير  
او على التامع جالته لا يحرم فيه فلتفتوا في المنية وانه يتنصا ملة غنم لانه او  
من يبيع له العتق ان يملكه مستاء وكره لا يحرم في الربوي الما هو ذر عدي اعلم من البيع  
فيه والفرق المردود لشموله لهما او لغيرهما وقوله او ما هو ذر عدي لانه او يبيع او ثبت  
عليه بالبيعة ومعناه اخذ ان يبيع الصالح فان اخذ لاعلى وجه الصالح بل على  
وجه البيع فيبيع العمة كما في بعض وكما في كمال المؤلف والاهل على وعليه في بعض  
الشراح وعلمه بقوله فوجوب المناهضة في ذلك انما هو للمربي بالربوي **من او يبيع** او  
**رث** او يبيع ان المشتري لو رد ما اشترى من الرقبة على بايعه يعيب فلا يحرم  
للبيع على المشتري ان الرقبة بالبيع من الصلة لا بشرها ببيع ومثله المردود بها فاذا  
لنه وكره الزينة اذا افترضوا التي كثر وخص بعضهم فبها فلا يحرم فيه وكره لئلا  
بيع الرقبة الموروث فلا يحرم فيه وكما في سواء اعلم المشتري ان الرقبة لا يملكها

هنا

منها ما من ان يبيع الوارث ببيع رايه ان يبيعه ان ارث لانه بالنسبة الى العيب  
الغيرم وحول بالنسبة لما يورث وكره لا يحرم في مئة الثواب للموعدة على انوا  
في بيع المشاعة واهرى مئة غير الثواب **من او يبيع** ان يبيع  
**زيرا** او **عزرا** ان يبيع لانه لا يحرم في زوجته على بايعها لما بين الزوجين  
من الوحدة وعقد الوهشة وانما لو اشترى زوجها على بايعه العمة لم يحرم له  
عمة لان الفكاك انما يملك ما يملك ما اذا اشترى لها جالته بملكها بملك  
اليهي وكره لا يحرم في الرقبة الموصى ببيع من يبيع في يده مثلا او غير احب الى يبيع البيع  
له باع شغلا لئلا يفتقر غرض الميت ومن اذ كان في حيث اشترى زيرا على ان يبيع او يبيع  
بيعه من مودا فكيف يبيع المشتري لتعريف غرض الموصى **من او يبيع** ان يبيع  
يبيع ان الموصى بشره للعقبة لا يحرم فيه المشتري لتعريف غرض الموصى ومن اعني قوله  
او مشتري للعقبة كما في وكلام التوف اذا كان الموصى به معيظا ولا جالته العمة لانه اذا رد  
بها ذمة العمة فيشتري غير ملة يفت غرض الميت وكره لا يحرم في العمة للمصير في الرقبة الزا  
وقع الكتابية به وخلافه قوله او مطلق به مكاتب **من او يبيع** ان يبيع العمة على  
المشتري به رده البيع جالته بايعه وانما ان يبيع على من يبيع في البيع انما يبيع  
فيكون على المشتري العمة ان يبيع ردها فبها العمة في الرقبة بالبيع لانه يبيع  
وكذا البيع الجاسر يبيع في ويبيع منه ان يبيع انما يبيع في البيع في البيع فيكون  
العمة في ثباته المشتري على البائع وموظفهم وحيث يفتون انه يبيع في  
عوضه ان يبيع العيب **من او يبيع** ان يبيع العمة في الرقبة بالبيع في العمة في  
**يكتفي** فيما يبيع في الرقبة ان العمة المشتري فاذا اعتق العمة رده عمة به  
رثلاث او السبعة او دبر او كان ثمة واستنولوها وما اشبه ذلك فان العمة تنسقا  
ويكفي من البيع ومبيعا ثوابها من ثمة وهاهنا **من او يبيع** ان يبيع العمة على موهبات انما  
يا فيما يبيع فيه هو توفية فشرع ما فيه هو توفية ومتى يفتقها فانه مفان  
**من او يبيع** ان يبيع في كمال كمال **من او يبيع** ان يبيع في كمال كمال  
عصا كمال او رزق او عود في كمال البائع الى ان يفتقه المشتري ان يملك يملك او  
ما يبيع او يوزن يوزن جالته في العينة للفاينة او غداية فان البائع يملك  
فيه هو توفية يفتقه يفتقه مبتاعه ويبيع **من او يبيع** ان يبيع في كمال كمال  
يوزن وضعه في المكيا يخرج من البائع ويملك فيه قوله رباة واستقر بغيره ولو نكاه  
المشتري فبها البائع سبيبة متعلقة بعينه ومرد اخذ على مطلق محروفي لافيقه

اصل  
واخذت قيمته وبيع منه  
انما يفتق



وليس من اثناء

ایک کتب خانہ



ملاكها جارها تمام ما يبيعها وانما ان تامة في الحاجة واذ تطلعت في الطبيب فبشر  
 يتفعل فانما المشتري بما فاللحاق يعني الى وفي الكلاء حرف مضاي الى امر الحاجة وما  
 ذكره ان هناك الثمار والبيع والبيع الصحيح لا اثر من الحاجة حيث كان موجب الثمن  
 حيث هي الحاجة وان كان موجب الثمن فيها غير الحاجة فكلها تمام من المتنازع بالعرف  
 وانما البيع العباسي بان (شترت بغير حيلها فكلها تمام من المشتري في العرف لا  
 لما كان المشتري متفكها من اخر ما كان يفي له القبض وبلغني بما فيفان بنا فاسر  
 بغير العرف وان (شترت بغير حيلها فكلها تمام من البيع حتى يغير ما المشتري **مرويه**  
**المشتري للتنازع شر** اذ انما ان البيع والمشتري في التسليم او لا يبرأ المشتري  
 بتسليم الثمن او لا انشر شر هو البيع الا ببيع ما باع حتى يقبض ثمنه لان ذلك  
 يترك كل شيء بالثمن في حقه الا ببيع البيع من ولا يترك ولا يترك له ان كان كليا  
 او موزنا حتى يقبض ثمنه ومما اقول في قوله في المذهب فاختلف فيه ابي عبيد  
 مينا من اذا بيع عرض بغيره وانما اذا بيع د راحم بمرام او بمرامين او دنا بغيره  
 فليس في ذلك بتبعية بل يترك كل الفاع في المراهلة من يترك بعلمه الميزان ثم يترك كل  
 منها ما ان (اخر وفي العرف يترك من يقبضها ويغير العرف بالمتنازع فانه يترك  
**والتكلم على فان الصحيح والعباسي وما يتعلق بتركه تلف واستحقاق شرع**  
 في الكلاء على ما يتعلق بتركه في صحيح وعرفه فقال **مرويه التلف وقت طمان البيع بسما**  
**ويعتبر شر** يعني ان المبيع الكاثر في طمان البيع اذ تلف في العرف الصحيح المني  
 بما فيه هو توجبه او ثمار قبل امر الحاجة او غايب او مواضعه وثبت (تلف بيينة او  
 يتطرق للمتي بغيره عليه فاما بسماع او من البيع او من المشتري فان كان بسماع  
 والكاثر من الله فان العرف يفسخ ويستأنه جنابة البيع والمشتري ولا يفسخ في  
 له وانما المشتري في البيع والبيع والجنبي يوجب الفسخ **ولعلنا سمع المبيضة** اذ ما  
 عن موضعها **وقد وثقتا** وثبت التلف في حجب المبيضة للثمن و(انتهاد وانما مع  
 ثبوت التلف فيبست من طمان البيع لانه لا يترك في طمان الى طمان ومقر ثبوت  
 التلف اتبع عنه الطمان فان لم يثبت التلف فهو قوله **مرويه المشتري ان غيب او غيب**  
**شر** يعني ان البيع اذ اخفي المبيع وادعى ملكا ولم يصرقه المشتري وتكلم البيع  
 عن المبيضة ان المشتري يغير فيفسخ عن نفسه لعدم تركه من قبض المبيع والثمن  
 سلك وكلت البيع بثلثه او بجزءه وانما ان هلك البيع بالفسخ ليس (التامسا  
 في قوله في السلم ومنه ان لم تقع بيينة ووضع الثمن في قبض السلم وحلف والاخر الا

في التلف وهو البيع والوقت  
 يتلفه بتركه او لا  
 يفسد العرف بالثمن  
 فصل

فمنه

فمنه (التنازع وتبعه **تلف** انه يغير بغيره في البيع سواء بغيره في البيع و  
 تركه يغير المشتري بغير العرف والتامسا ويخرج على البيع بقيمة العيب ان عيب  
 البيع المبيع في امر طمانه عموما وان كان عطفنا فيغير المشتري بغيره والتامسا ولا  
 شيء لكذا في التامسا التلف **قف** قوله غيب او عيب او الفسخ على ذلك واما ان يفسخ  
 ذلك في جنابة منه **مرويه استحقاق شرايع** وانما شر يعني ان المشتري له الخيار اذ ان  
 استحقاق المبيع شرايعا سواء فلان كثر بين التامسا بالتلف والرجوع بحصة المني  
 وبغيره والرجوع بجميع الثمن ولا يفي عليه التامسا بالافضل لئلا ما اذا كان  
 المستحق معينا **مرويه تلف بعضه او استحقاقه كعيب به** وهو **مرويه التلف بالافضل شر**  
 ان تلف بعض المبيع المعين او استحقاق بعضه بغيره في كثر بغيره استحقاقه والتامسا  
 فيما كعيب به فان كان التلف النصف جاكث في التامسا به بحصته من الثمن وان كان  
 اقل من النصف وجب رده وهو التامسا بالتلف (لا فله من مجموع من التامسا به  
 بالبيع لقوله فيه ان يكون الاكثر وانما ذكره معنا لاجل قوله **مرويه التلف شر** ولا يبيع  
 التامسا با فله بل يجوز عن تصيل العيب (ان لانه انما جاز التامسا بالافضل من  
 المخرج بحصته لان ما استحقاق الاكثر او تلفه فترأفت العفوة والتامسا بالتلف  
 بحصته كانشاء عفو بتمن محمول اذ لا يعلم نصبة التي والتامسا بغيره في الرجوع  
 المبيع على الباقي اذ ونصبة كل من تلف (اجزاء المعينة من مجموع الصفة فكل ما في  
 المتنازع من ثمنه من الثمن معلوم **مرويه الكلاء لواجبه قليل لا يبعد كفاع وان بعد**  
**فالتامسا في التنازع البيع بحصته لا اكثر شر** يعني ان ما اشتري شيئا من الطعام وطبخ  
 معناه جزا او كليا ووجها سبعة مخالفا لاوله فلا يخلوا اما ان يكون له العيب  
 ما يبعد عن الطعام عادة او لا فان كان ما لا يبعد كغصان الالهرا او دنانير وما  
 اشبه ذلك فانه لا كلاء لواجبه من الثمن بغيره والمبيع لان كله المشتري والبيع عنه  
 من الثمن شيء جاز حرت العادة بان يكتا العيب عن الطعام فان كان العيب قدر ربع  
 جاز فالتامسا في التنازع ما ذكر بحصته من الثمن وبلغ المشتري التسليم بما يبره  
 من الثمن اتفاقا لان الربع والخمس قليل لا يوجب المشتري رده او ليس له التنازع التسليم  
 بحصته ان ابا البيع ذلك على ما في المروية وان كان العيب التلف جاكث فليس  
 للبايع التنازع المعين بحصته وبلغ المشتري التسليم بل يغير المشتري بغير التامسا  
 بالجميع ورد الجميع على المشتري **مرويه ليس للمشتري التنازع بحصته شر** يعني ان العيب  
 من المتنازع سواء كان ربعا او اقل او اكثر ليس للمشتري ان يفسخ التسليم بحصته من  
 الثمن ورد المعين لبايعه بحصته من الثمن واما لو انتم جميع الثمن فله ذلك

العيب



**مرواجع القيمة لا التسمية** شرعي ان يشتري موقدا متعود العشرة اشواب  
 او شيئا مثلا بعشرة فاني ومهما لكل شيء في دينار اما مستحق او اطلع على عيب  
 ببعضها وليس وجه الصفقة ووجه التماسه ببلد الصفقة بما يخصه من الثمن  
 والتسمية لغو لجواز اختلاف (ما) اذ بالجودة والاداة ولا بد من الرجوع للقيمة  
 بان يفرغ المستحق او المعيب وبقيمة اجزاء الصفقة ونسب قيمة المستحق او المعيب  
 الى مجموع القيمة ويجمع بطلان النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عن الرجوع  
 عن الرجوع الى القيمة عن الاستحقاق او العيب لم يحضر واليه انشأ بقوله **مرواجع**  
**شرعي** العرفان شرعي الرجوع الى القيمة بل **لو سكتا** ان الرجوع للتسمية والقيمة  
 ويجمع للقيمة **مرواجع** ان شرعي الرجوع لما شرعي الى التسمية ومن مخالفة للقيمة فلا  
 يحضر العرفان له ففقد المسئلة فتمت قوله سادسا ورد بعض البيوع بحصنة ورجع  
 للقيمة ان كان الثمن مقلعة والقيمة مقلعة فقيمة السلعة المرجوع اليها ومنها المرجوع  
 بها **مرواجع** ان شرعي الرجوع لما شرعي من متعلقات قوله والثالث وقتها ليس  
 انما يرجع ببعضه كما مر (ما) ان لا يكون له **مرواجع** و**ما شرعي** بوجوب الرجوع  
 بشرط ما لا يما اذا وقع التلف فلهما في الرجوع بل يجرى له فيما اذا كان التلف  
 منهما في زمان المشتري ايضا وانما الرجوع الى البايع و**ما شرعي** الرجوع على البنت وموهة فلهما  
 يرجع اوجه فلهما المتبايع بوجوبه على المقلعة قيمة الفروع ومثل المشتري **ويعب**  
 والبايع بوجوب الرجوع ان المشتري في زمان الرجوع والبايع و**مرواجع** انما شرطه  
 فقولته **مرواجع** بوجوب الرجوع ان لم يكن من زمان الرجوع او مشتري **مرواجع** انما شرطه  
**شرعي** انما بوجوب الرجوع من الشرط او يجرى على ما سبق فتعيب المشتري فبشرط الرجوع  
 و**ما شرعي** بوجوب الرجوع ان تعيب المشتري فبشرط الرجوع فبشرط الرجوع  
 ويخرج من الثمن التسمية ويخرج فيما بقي منه فان تماسه يرجع بقيمة الثمن ان كان له  
 معه واراد اخره ان كان له معه و**ما شرعي** فاذا قطع به العبر او جفا عينه مثلا  
 فخرج سادسا ومجيبا ويخرج من الثمن التسمية ان نصبت ما نفعه العيب ثم يخرج مما  
 بقي منه وكانه سلع تعيب بعضها فان شاء اخره ورجع بقيمة ثمنه وان شاء رده  
 واخر ثمنه وكذا لو كان المبيع سلعا ومجيبا منه واحدا ونفع كل سلعة يجرى  
 لها وتصلب قيمة المجيب الى الجميع ويخرج ما يخص المجيب من الثمن وتعيب البايع  
 بوجوب الرجوع لاخر بعد تعيب المشتري ونفعه من زمان قوله وجب المشتري ان يعيب او  
 عيب فان اشتار الى الرجوع عن البايع له الثمن وان اختار التماسه خرج له الارش

وتعيب

وتعيب **ما شرعي** كما مر ان يوجب الارش **مرواجع** ان شرطه البايع **شرعي** على الكيل بالكيل  
**شرعي** انما بوجوبه والاختيار **شرعي** والمعنى ان البايع اذا املك صبرة التي باعها على الكيل  
 او ما يغا ببيع او غيره ولم يعل كيلها فانه يلزمه ان ياتي بصبرة مثلهما على الثمن ليوفي  
 للمشتري ما اشترى منه وليس للمشتري خيار ان يرد المبيع او يماسه به لانه اخر شرط  
 صبرته ان اشترى ما لم يطلع ولا يجمع لقوله على الكيل بالكيل والوزن والعدد والكيل  
 له في كل مثلي ولم يجرى به يا كما عناه والكيلان والعصير **مرواجع** انما بوجوبه **مرواجع**  
**المكيلة** شرعي ان كانت الصبرة ملكك بفعل شخص اجنب فلا تجوز امدان كونه  
 له الكيل او معلومة فان كانت مجملة الكيل فانه يلزمه قيمتها عينها لا التمثلي  
 اذا جعلت مكيلة يرجع قيمه الى القيمة اذا لم يفرغ **والمعسر** في الرجوع والبايع  
 يرجع انما لو اخرج من الاجنبى اقل من ان يثبت لانه بايع مجهول بعلوم من جنسهم والغالبة  
 على البايع على مكيل ما باعه **مرواجع** ان شرعي البايع **ما بوجوبه** ان يخطب **مرواجع**  
**نفسه** **مرواجع** انما لا يستحق **شرعي** ان القيمة التي يجرى بها الرجوع بها الرجوع **مرواجع**  
 يشتري بها او يبيعهها ما لم يوفى المشتري على حكم ما اشترى منه فان فضل ثمنه  
 من القيمة فخصه حث بموالاته لان القيمة اخرجت ولو اخرج المتعيب او مذهب على  
 بوجوبه كانت المصيبة من البايع فلهما كان التماسه انما والمشتري لم يخطم اذا اخر  
 مثل ما اشترى وان قصر الماخوذ من الاجنبى عن الوفاء لغا عثره فان القصر ينزله  
 الاستحقاق للمبيع والاستحقاق بعض الثمن كجيبه فان انقص اذا كان كثيرا **مرواجع**  
 يرجع للمشتري العيب او التماسه بما يخصه من الثمن وان كان يسيرا الرجوع ما قال في  
 التماسه بما بقي بما يخصه من غير خيار **شرعي** ان كمال المولى يشترى بان التماسه والبايع  
 و**ما شرعي** وقع حملا وكذا في البروتة ويعب منها ان لو وقع الاتفاق فلهما لا يكون كذا  
 وكان كذا السواء لاخر بعض الشراخ حمل كلام المولى على ما سواه **مرواجع** انما شرطه  
 حراز ثمنه المشتري في المبيع بكل وجه وهو التمسك بالثمن على قدره في العرض  
 بغيره احرى بقوله **مرواجع** انما بوجوبه **مرواجع** انما بوجوبه **مرواجع** انما بوجوبه  
 شرعي يجوز بيعه قبل قبضه (ما) مطلقا الرجوع به يا كان او غير كذا العيب انما الماخوذة  
 بغيره بوجوبه و**ما شرعي** قبل ان يضمنه واما في زمان كل شيء بوجوبه الاستشنا  
 لانه من خيار الرجوع **ويعب** انما بوجوبه ما ساد بشره او غير ومنه يعلم انه لا بد  
 في المشتري من التعيب بالمعاوضة كما قال واما تعديده ما اشترى كذا انما بوجوبه  
 مع التعيب بالمعاوضة المشتري ببيع مستور كما و**ما شرعي** انما بوجوبه

في المشتري انما بوجوبه  
 على المشتري انما بوجوبه



فقال لهم كنتم خفيضة اوكم  
العلم ليس شانه

۱۱



21

[illegible]







ورافالة في العروض من سلم او سعة من التولية والشركة في الصلح او فسخ البيع اليه  
 في الصلح بيع العروض من سلم او سعة من التولية والشركة في الصلح او فسخ البيع اليه  
 كذا في الصلح ثم في ما يبيع الربح المستفيضة في الزمة كبيع العرض من سلم او سعة من التولية  
 عليه فهو او سعة مما قبله وعرض الموزان لا يباين ان يتدخل ثمن البيع والبيع ليس  
 شتم في ما يبيع ابتداء الربح بالربح كذا في راس مال الصلح بانه او سعة مما قبله لا تتم  
 يجوز ان يبيع الموزان في البيع والشركة والمكسر بالصلح والسعة في ذلك لا  
 يوجب باعتبار قوة الخلاه وضعفه والخطاف في رافالة العروض قوي واركان المشهور  
 لا يجوز ان يبيع ما عدى ابتداء الربح بالربح وعلى هذا ما ذهب اليه (ربا يوجب)  
 ان يطلب فيها المناجزة العرفي واوسعها ابتداء الربح بالربح **ولما كان**  
 البيع يفتقد الى المساومة واستقامة وحيث ان في البيع حصة الاول لم يترفع ثمن  
 يبيع المصلح ضرر على اعتبار ان يبيع قبله ان التزم مشي به ثمن لاهل قبول زيادة  
 عليه فيقول ان يترفع الى خارج به بيع المراجعة وقولنا في الخارج به بيع  
 راسخا وانما يبيع يتوقف على قدر ثمنه على علم اهل ما والفتا المشهور  
 في بيع السلعة للمسلم لم يزد والى ابيع والخطاف ان يبيع من ثمنه على ثمن  
 يبيع ثمنه غير لان مساواته له يخرج بالاول ببيع المساومة والمزاجية والاستيفان  
 وبالشك رافالة والتولية والشركة والى بالبيع على كونه ببعلا لا المشهور  
 انه ليس يبيع ففقال عا لهما على قوله جاز ليلقوا منه سلعة او على جاز  
 البيع قبل القبض او استيفان **فصل** **في جواز المراجعة** شره وجاز  
 بيع المراجعة ابيع المراجعة فيه وراجحة معاملة والمعاملة ليست على ما لا  
 في المراجعة انما هو البائع معزوم المعاملة التي استعملت في الواحد كسائر وعاد  
 الله او ان المراجعة بمعنى ارباح لان احدى المراجعة يعني ارباحا غير ممكن ان تكون المعاملة  
 على ما لا يباين فيكون لان المشتري ارباح البائع والاكلل وهو لا يباين في السلعة في  
 العشرة احدى عشر مثالا او هو يعلم انه يبيعها باثني عشر مثالا وهو في العشرة  
 مقدار اربع البائع ايضا وانما يقول **في الالباب** **فصل** **في جواز المساومة** في القوة  
 في الممرات البيع على الكارسية والمالكسة اصب الى اهل العلم واخص عندهم ولا  
 المولى كذا اير غير السلعة ليللا يتوقف عليه (راعى ان يراى غير السلعة في  
 في امة يبيع المراجعة باكثر العواج وليس في ذلك المولى ثمن من العشرة او  
 حيث خلاف بيع المراجعة ومساومة لا المزاجية ورافالة في الاطراف للعميد

وقوله ان التزم  
 ان يبيع المصلح ضرر

والمراد محمود مبيع وهو بيع المساومة **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
**المشتري** **فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
 مقوما مقوما كذا لو اشترى ثوبا بدينار مائة بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار  
 في ذلك المبيعان ويزيد عليه زيادة معلومة وهو ضرب من القاسم ومنه اشبه  
 على غير موصوفه ليس غير المشتري لما جيم من الصلح العا واختلفت على قول ابي الفاسم  
 في الجاه في ذلك فيقول بانه جواز في المفعول كذا في كلامه او لا في الجاه  
 فيجعل قول ابي الفاسم على موصوفه غير المشتري فيقول المولى مطلقا ابي  
 وعلى الجواز عند ابي الفاسم في المفعول سواء كان غير المشتري او لا بناء على كل كلام  
 ابي الفاسم على كذا موصوفه او الجواز في غير المشتري فيقول المولى مطلقا ابي  
 المشتري فلا يكون قول ابي الفاسم مخالفا لقول المشهور **فصل** **في جواز المراجعة**  
 من يذا ان الخطاف بين الشخصين انما هو في المفعول المفعول كذا في غير النقل في  
 ليس غير المشتري واما المفعول الذي عنده في بيعه على الجواز في غير المشتري واما المفعول  
 في بيعه في غير المشتري على المفعول في غير المشتري وعلى الجواز اذا كان  
 عنده وقولنا المولى ولو على عوض مفعول ومطل مطلقا في كان اخص وطابق النقل  
 اذ الخلاف في العوض المفعول ولو مشايخ غير المبيع **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
**تصنيف** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
 من غير بيان ما يبيع له وما لا يبيع بل وقع على ربح العشرة احدى عشر مثالا وبعده  
 ان يبيع على المشتري من السلعة ويبيع ويحسب عليه ايضا من ثمنها وكلها  
 ربح ماله غير فاجبة شتر زيادة في المبيع من صنف وهو زراعتي في مبيع الثوب  
 في الرقعة ليعبر فيه في مفسد ثمنه كذا في الفطير في الثوب للمحسب لا في  
 زاده الثمن كذا في ابن عرفة **فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
 المبيع في صنف وفيه وفيها ثمنه وغير ذلك في حيسه ايضا ربح ما زادته حرة  
 شيئا في المبيع وهذا اذا استاجر غيره على مفعول له واما ان كان هو الذي يتولى مفعول  
 ذلك بنفسه ولم يربح فيه اجرة فانه لا يحسب له اجر ولا ربح **فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
**فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة** **فصل** **في جواز المراجعة**  
 وما معها فانه لا يحسب ولا يحسب ربحه اذا اشترى اما بعشرة مثالا او استاجر من  
 حمله بمحسبة او استاجر على شتر ما او على غيرها فانه لا يحسب ما خرج من ربحه  
 في ذلك وسمى ما ذكر اصله باعتبار ربحه وفيه في المحسب المحسب بان يربح في الثمن











فيه لانها لما بيعت او سعت من الخليفة كانه في قوله وبيع صرفا ان يكون العيب  
 دينارا او ينفقها الشريك الثاني ان تكون الخليفة مسخرة على الشراء المحلى بمسما ليس  
 يوصى في عهدها كصف سميت عليه او سعت على عهده او ما يملكه قليا باحتساب  
 والشقة في عهدها في هذا وفي اجتماع البيع والصرف وان لم يسم ما لا يتباع  
 بصنعها ولا يبيع من الخلفه او على حكم البيع والصرف واما بغيره من العرف فينتباع وبيع كل  
 واحد من الخليفة وما من فيه على انفراد جان ومن بيع الخليفة المسخرة ببيع عبره انك  
 من بيع او استدان منه الشقة الثلاث ان يباع مع خلاص الجانيه وعند اجتماع من  
 الشقة يجوز البيع سواء كانت الخليفة تبعا للجور من او لا وسواء كان البيع بغير  
 او غير مسخرة ومنه واد المولى بالاطلاق على من حصل له البيع مع الفياح ان كان  
 تبعا واد ينفق ولو فات وزاد على من الشقة ان يبيع بصنعته شقة رابع ان  
 تكون الخليفة ثلث ما في فيه جرد على المشهور ومن يعتبر الثالث بالقيمة او بالوزن  
 في ذلك خلافه وقال في توضيح هذا اذا كان وزن الخليفة عشرين ولصياغتها تتساوى  
 شلالتين وقيمة الشلالتين على الشاقي دون الاول ووزنه بالوزن وبالشاهي  
 كلام المولى **وان سعت على ما لم يجر ببيع باحرم ما شرا وان على بالثمن والقبضة مع**  
**لم يجر ببيع باحرم ما كانا متساويين او تما اذا لم يجر ببيع تبعا للاحق لانه اذا امتنع**  
**مع سلعة وذهب بذهب باخرى ببيع قبضة وذهب بذهب وبالقبض فان كان بغير**  
**ما تباع لم يجر ببيع بصنعته الاكثر وهو المتبوع وبيع ببيع ببيع المتتابع فلو ان من**  
**ميت المتبوع المتبع وبه اخراج الفاسم وبه الموازنة جواز نقرا وبه اخرا شطرب**  
**فصوله لم يجر باحرم ما واولى بهما وقوله **ان تبعا الجور من شرا** اشارة لقول المحقق**  
**لم يخلع المحلى يكون فيه ذمب وقبضة وتولتو وهو اعمى والزمب والقبضة الثلث**  
**ما خا والمؤنة والجور في الثلثان فاكث ان يباع باقل من ذلك كالسيعة ونقرا صاحب**  
**الايمان فان كان بهما عرض ومما اقل يبيع باقلهما قولا واحدا مع والمعاد بالجور**  
**ما فاما بالقبض على ما على بغيره وفيه لؤلؤ بالمؤن وفيه من حلبة العرض وغنراين**  
**خفيفا والواحدة يجوز ببيع باحرم ما حيث تبعا الجور من سواء يبيع بالهما او باكثر**  
**بما ومنه خلاف ما في وقوله ان تبعا الجور من يجوز باحرم ما واما بها فانظر**  
**ذلك والى يفتي فيه فواصر المزمب المتبع لانه يبيع ذمب بزمب وقبضة وبيع**  
**قبضة بقبضة وذهب و**ول** كان يبيع النقر بغير غيره ببيع صرفا وبصنعته اما من**  
**صلته ومن يبيع النقر مثله وزنه كما ياتي واتامياه لانه ومن ياتي ابرع من يبيع العبي**

الان

بالسك بشرى نافع  
 من كلامه لا يخرج منه شيء

والمسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمرا حله ما قابل المصوغ فيشمل النقر  
 والمسكوك بغير معارفة او غيرهما للمسكوك بغير الكول غير اجتراف ابرار فلو ان  
 ق ينفق على المشهور سواء كان المستحق معينا عيني العقر او امان كان المستحق  
 منه غدا انتفض عنه النقر كان استخفافه بخضة العقر او بغير معارفة معينا او لا  
 لان المصوغ يرد لعينه بغيره لا يقبل مقامه وان استحق مسكوك بخضة العقر عقر  
 النقر سواء كان المستحق معينا حال العقر او لا لان غير المعين يجرى على النقر من  
 اياها منها واقله العقر العقر بغيره كما قال ابن بونسان ترا ضيا على النقر ومن  
 اياها منها لا يجرى وقيل غير بغيره كغير المعين كما اطلق ابو عمران وابو بكر رعب  
 الرجر يعلم فان را ان قول المولى مجبر لا يجرى له واما بغيره لاجل من وسلان ترا ضيا  
 تزداد بان التزداد فيه واما غير المعين فيجوز اياها والعول لم يطلب اقل العقر من  
 تزداد **من والمستحق اجازته ان يغير المصوغ شرا** والمستحق للمصوغ مطلقا او  
 غير بعد المعارفة او الكول اجازة الصرف والزامه للمصوغ وله نقضه ان لم يجر من  
 استحق من يد بان من طرجه متغيرا فانه ابن الفاسم ومن المشهور بان من  
 الحيا جاز اليه الحكم فيسكن الشراعي واما اخرى بغيره فيسكن المستحق اجازته لا  
 نه كصرف التمييز الشراعي وهو موقوف والمصوغ ينكسر الى اسم ما هو وهو يملك على  
 واخر الدرام واخر الدنانير والمراد به هنا ما استحق منه ما اخره وعلمنا كلامه  
 هذا على الحالة التي ينتفض فيها النقر تبعا للشراعي واملية الحالة التي لا ينتفض  
 فيها النقر بان يكون بالخضة بغير المصوغ فيلادى وان للمستحق الاجازة لا  
 تنكس المستحق منه ان لا يرضى باجازة المستحق في الحالة التي ينتفض فيها واملية الحيا  
 التي لا ينتفض فيها الصرف بلا كلام به ويجوز على ذلك ما علمت وان يبيع العوض لانه  
 مرجحة المشتري **من جاز على ان ثوبا يخرج منه غير ان سبيل باهر النقر من او**  
**يخرج ومنه ومنه على مطلقا وبصنعته ان كانت الثلث ومنه النقر او بالوزن**  
**خطا شرا** وجاز ببيع على بزمب او قبضة كصف وسيف على باخرى او ثوبا في  
 ن باخرى ما ونسج به حيث كان يخرج منه فقه ان سبيل فانه لا يخرج بزمب من  
 الخليفة ويكون كما لمجد منها كما فانه الخطا ب الشقة الاول ان تكون الخليفة مبايعة  
 كما في ما كانت على من فلا يجوز ببيع ما من فيه لا يجنس ما في به ولا غير ذلك  
 بالعرض ما ان يقل صرفا دينارا كاجتماع البيع والصرف ثم ان يبيع المحلى  
 بالخليفة المباحة يجوز بغيره وبغير صنعته وان لم يجر اجمع دينارا او اجنعا

م











عننا بغير الفحل والحقين والزرع  
ومما لا زكوة له

عربی

[illegible]

فصل في الحشيش







کالغصب

[illegible]

فصل اول در بیان احوال و احوال  
فصل اول در بیان احوال و احوال















البحار

اسد وقت

الطريق الثاني







بالبيع لانه مقابله بالشيء فيجوز العالم المشتري على تسمية البائع ما قبل  
 عيبه المصالح في القول ما كان البائع وان اصابه اشتباه ملكه والمشتري يور  
 بغير ما رضى به وورثته البائع فتنزهه من الله وتذوقه توجبه تسمية المشتري  
 بالبيع حال التماسه بالتمسك **على بيعه عوى علمه مع عقوبه عوى علمه**  
 على انه اذا قلنا بتمامه انما لا يورثه كل منهما على بيعه عوى علمه مع  
 عقوبه عوى علمه اذا ادعى البائع مثلاً انه باع بعينه وقال المشتري ثمانية جاز البائع  
 يقول ما بعته ثمانية ولقد بعته بعينه والمشتري لم يشتريه بعينه ولقد اشتريه بعينه  
 ثمانية لانه لا يلزم من بيعي البائع ثمانية ان البائع بعته ثمانية لا يمتنع ان يبعث  
 ثمانية لانه لا يلزم من بيعي المشتري ان يكون ثمانية لا يمتنع ان يبعث ثمانية  
 انما مقرر ما ينبغي فيقول البائع ما بعته بعينه والمشتري ما اشتريه بعينه لا يمتنع  
**من ان اختلافه انما هو في القول لئلا يتحقق** ان المشتري انما يبعث ثمانية على  
 الاجل وعلى قدره واختلافه انما هو في القول البائع عنده مثلاً مثلاً كان البائع  
 المسمى اوله حلال ومطابق غير انقص والمشتري يقول بل اوله نصفه من ان يبعث ما يقول  
 عنده عن البينة ومع موات البائع لئلا يتحقق ان اشبه مع يمينه سواء اشبه عني او لا  
 وان اشبه غيره ففيه ما يقول قوله وان لم يثبت واحده منهما ما القاسي انما يتحقق البان  
 يخرج القيمة وأما مع موات البائع ما يبيع ما يبيع البان وثيقا سخا وتذوق ما اذا  
 اختلافه في قول الاجل وقيل في باب الاخر ما لو اختلفا في قول الاجل عن قول وقيل  
 اجل مثله يبيع لافضله **في قبض الشيء او السلعة ما لا يصلح له وما لا يصلح له** وان وقع الا  
 اختلاف بين المتبايعين في قبض الشيء او قبض السلعة فالأصل بقاء السلعة عند البان  
 مع والتمس في ذمة المشتري اذا اصابه ما كان على ما كان ومما لم يحل ان يباعه المشتري  
 بالتمسك بغير ما يقول ومما لم يوافق قول الاجل والعرفا فان وافقه فالقول قول من  
 واجفت دعواه العرفي من متابع او باع بيمينه لان العرفي يثبت له الشاهد واليه الاشارة  
 في قوله **بما عوى علمه** **كله او بغيره** **بما عوى علمه** **كله او بغيره** **بما عوى علمه** **كله او بغيره**  
 العرفي والمعنى ان المشتري اذا قبض النعم او البعير وما اشبه ذلك ويان به انه ذهب به  
 عن باعه ثم اختلفا في قبض الشيء فبطل البائع ما دفعته الى نفسه وقال المشتري دفعته  
 اليه ثم قال فان القول قول المشتري لانه العرفي له لانه فاضل بان ذلك لا يخلو المشتري  
 بما عوى علمه ومنه والامري بين القليل والكثير **وما جاز ان ادعى مع بغيره** **بما عوى علمه** **كله او بغيره**  
 وان لم يثبت ان ما ذكره من وضع الاختلاف بينهما ما تضمنه فقال المشتري دفعته ثم

بغيره

بعوان اخرته فانه لا يصرف لانه اعترف بغيره في دعواه ذمته بقبض الشيء فانه  
 انه دفع الشيء الى يمينه حتى يثبت **من انما جعل في الدعوى او فيما سواه او العرفا**  
**شرا وان لم يرض به** **ادعى الزرع قبل الاخر قبل قبضه** **سواء كان الشأن في الزرع**  
**او بغيره** **وعرفا** **وانما ابن القاسم في الموازنة** **او لا يقبل منه دعوى الزرع قبل الاخر**  
**لوجري العرف** **بالدفع قبله** **ومع ذلك** **فول ساله في العتبية** **او يقبل فيما كان**  
**فيه الزرع قبل الاخر لا غير** **ومع ذلك** **ابن القاسم في الموازنة** **وقد فقه** **ان ادعى**  
**بغير الاخر دلالته على ان المشتري قبض السلعة** **واما ان لم يقبل السلعة** **وادعى** **ان دفع**  
**الشيء خلافاً** **انه لا يعتبر قوله** **انه حيث لم يجر العرف بخلافه** **لذلك** **من انما جعل في الدعوى**  
**شرا** **مقتضى قبضه** **ومع ذلك** **بما عوى علمه** **كله او بغيره** **بما عوى علمه** **كله او بغيره**  
**عن البائع** **بل ان دفعه للبائع** **وان ذلك يقضي** **انه قبض المشتري** **ومع السلعة** **ان يبعث**  
**فذلك** **التمسك** **والمشتري** **ان يبعث** **البائع** **انه ان قبض المشتري ان يبادر المشتري والمبايع**  
**دراة** **منها بان يقول** **بغيره** **البائع** **كله العشرة** **لا يبيع** **فان قاض كل المشتري فيسره ان يبعث** **وبما**  
**يع** **واذا** **الاشهر** **انه دفع الشيء للبائع ثم ادعى** **انه لم يقبض المشتري** **فان كان** **الاشهر**  
**بغيره** **حلف البائع** **وان كان** **كله** **الجمعة** **فان القول قول المشتري بيمينه** **انه لم يقبض** **لذلك**  
**لم يبع** **ولا يبيع** **ان منكر** **لان حلفه** **كلام** **المولى** **بحال** **وكيف** **يقول** **اشهاد المشتري** **بما**  
**لفصل** **لانه** **الغالب** **جلا** **معه** **له** **وقوله** **كاشهاد البائع** **بقبضه** **تفتيشه** **بالعلم** **ومع**  
**انه يبين** **المشتري** **المعنى** **البائع** **ان يبادر** **والمعنى** **ان البائع** **اذا** **اشهر** **بقبض الشيء**  
**والمشتري** **ثم قل** **يقبضه** **المشتري** **وقال** **انما** **اشهرت** **له** **به** **ثقة** **منه** **له** **ولم** **يؤمن**  
**جميعه** **وحلف** **يمينه** **على ذلك** **وقال** **المشتري** **او قبضه** **ولا يثبت** **ولا احلف** **فان** **قام**  
**البائع** **عن المشتري** **بالقيد** **قبله** **تعليل** **المشتري** **وذلك** **لان** **البينة** **رحمت** **فوقه**  
**وجرت** **العادة** **بما** **يكتب** **الوصول** **قبل** **القبض** **فاذا** **ادعى** **الكاتب** **عنه** **القبض**  
**حلف** **المقبض** **ولو كان** **الامري** **كما قاله** **القاضي** **للغلام** **منه** **بما عوى علمه** **كله او بغيره**  
**المتبايعين** **اذا** **اختلفا** **في** **البينة** **والخيار** **مغال** **احرم** **مما** **وقع** **البيع** **بما** **وقال**  
**الاخي** **خيارا** **فان** **القول** **لوجه** **البينة** **ولو كانت** **السلعة** **قائمة** **فانه** **ما** **لا** **يما**  
**عات** **التماس** **وهذا** **ما** **يجري** **العرف** **بذلك** **لان** **يجري** **بالخيار** **فقط** **واما**  
**ان** **تعلقا** **على** **موضع** **البيع** **على** **الخيار** **لا** **حر** **ادعاء** **كل** **القبض** **فبطل** **بنيها** **سخان**  
**بغير** **انما** **بها** **وقيل** **يتم** **البان** **ويكون** **البيع** **بما** **وقال** **ما** **يجري** **العرف** **بان** **الخيار**  
**لا** **حر** **ما** **بمينه** **من** **مع** **على** **اليمين** **ان** **لم** **يطلب** **العساة** **شرا** **يعني** **ان** **المتبايعين** **اذا** **اختلفا**



فلا بد من

5

[illegible]







البخمي

وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعُ الْكَلْبُ الْبَازِي

[illegible]



المسروقة

[illegible]







باعتزله عما اذا سأل في كماله فليس جانه لا يجوز لغيره الا انما هو عيبه اذا  
فرد عطل الوصول في اقل من يوم ويكون من السليم في الحال والشئ وكل شئ من الشئ  
اذا تأمل من الشهر بالامثلة **ومنه المنكسر الرابع** شريعتي ان عذر الصلوات  
موجب الى ثلاثة اشهر وكان ذلك في اثنا عشر شهرا من الشهر الثاني والثالث بحسب  
ن بالامثلة ومساواة كانا كالميلين او ناقصين واقام الشهر الاول المنكسر جانه  
من الشهر الرابع ثلثين يوما وكذا حكم العذر والامكان في علم من عيبه  
**صرا في ربيع هل باوله** شريعتي ان عذر الصلوات اذا وقع بينهما موجب الى شهر ربيع مثلا  
جانه جازي ويجوز باول جزء من ذلك الشهر فيجعل باول ليلة مثله وقيل بعض باول ليلة  
منه فانه الشارح واقترع السواقي على الثاني وعليه جازي فيجعل المسلم اليه على الرابع من  
العمل للمسلم حيث طلبه وامان قال افضيلا سلمه في ربيع مثلا جانه يعسر بزيادة  
للمسلم فيجعل باحتمال اوله ووسطه وواخره على ما اختاره المازري والبيهقي في قوله  
**وقسر فيه على ما قول** به وعذر ابن زرب لا يعسر ويجزى بالشئ كله كالحصاد والزرع  
وموفاي من مال في اليمين **وبعد** في ربيع الخريف ابن الحاجب وابن شاسر وقيل  
الشعاع فيصير لا اعلم لما جيم سلبا فان ابن رشد الذي عليه ماله والحاجب انتم  
يبيع ويقتضيه وسلكه وشبهه **صرا في البيع** شريعتي ان اذا قال او قبلا سلمه  
في البيع العلاء جانه في كل حال في خفية الام في البيع ويجزى عن كل مبيع في **صرا في بضع**  
**بعاذته من كيل او وزن او عدد** شريعتي ان عذر الصلوات في البيع والمعنى ان يشترط في عذر  
السلم ان يكون مضبوطة بعدادة بغير العذر من كيل فيما كان كالمحطية او وزن كاللحم  
ونحوه او عدد كاليان والتمتع في هذه البلاد **جف** بعبارة اعادة اعمل عمله  
عمل العذر **وبعد** في وان يلقب بعبادة في بغير المسلم من كيل الخ وقوله **كل ما** يبيع ان  
يكون مثالا للوزن والعدد لانه يختلف باختلاف المحلات **صرا في بيع** شريعتي ان  
عذر المسلم اذا وقع على ما يعبره العادة كاليان جانه لا بد ان يقاتل في بضع  
عند امين فان طاع جرى على ما يلبس في الزرع حيث تعذر مع من كذا ينبغي وان تغير  
اعتبار القياس في الى ما بان يكون معروفا بل ولو موزونا لا اختلاف الا في غير  
والكس وقوله **والبيض** عطف على الزمان لا يجوز التسليم فيه عذر الله وقسر فيصير  
في حوزة من التنازل لانه لا امر عليه **صرا في كيل ووزن** في كفضيل لا يعذر ان شريعتي ان  
عذر المسلم اذا وقع على ما يعبره العادة فلا بد ان يكون مضبوطة وعطف هذا عليه  
والمعنى ان المسلم فيه اذا كان مثل الفضة والنفق والبقول وما الشبه ذلك جانه

بخش

باعتزله عما اذا سأل في كماله فليس جانه لا يجوز لغيره الا انما هو عيبه اذا  
فرد عطل الوصول في اقل من يوم ويكون من السليم في الحال والشئ وكل شئ من الشئ  
اذا تأمل من الشهر بالامثلة **ومنه المنكسر الرابع** شريعتي ان عذر الصلوات  
موجب الى ثلاثة اشهر وكان ذلك في اثنا عشر شهرا من الشهر الثاني والثالث بحسب  
ن بالامثلة ومساواة كانا كالميلين او ناقصين واقام الشهر الاول المنكسر جانه  
من الشهر الرابع ثلثين يوما وكذا حكم العذر والامكان في علم من عيبه  
**صرا في ربيع هل باوله** شريعتي ان عذر الصلوات اذا وقع بينهما موجب الى شهر ربيع مثلا  
جانه جازي ويجوز باول جزء من ذلك الشهر فيجعل باول ليلة مثله وقيل بعض باول ليلة  
منه فانه الشارح واقترع السواقي على الثاني وعليه جازي فيجعل المسلم اليه على الرابع من  
العمل للمسلم حيث طلبه وامان قال افضيلا سلمه في ربيع مثلا جانه يعسر بزيادة  
للمسلم فيجعل باحتمال اوله ووسطه وواخره على ما اختاره المازري والبيهقي في قوله  
**وقسر فيه على ما قول** به وعذر ابن زرب لا يعسر ويجزى بالشئ كله كالحصاد والزرع  
وموفاي من مال في اليمين **وبعد** في ربيع الخريف ابن الحاجب وابن شاسر وقيل  
الشعاع فيصير لا اعلم لما جيم سلبا فان ابن رشد الذي عليه ماله والحاجب انتم  
يبيع ويقتضيه وسلكه وشبهه **صرا في البيع** شريعتي ان اذا قال او قبلا سلمه  
في البيع العلاء جانه في كل حال في خفية الام في البيع ويجزى عن كل مبيع في **صرا في بضع**  
**بعاذته من كيل او وزن او عدد** شريعتي ان عذر الصلوات في البيع والمعنى ان يشترط في عذر  
السلم ان يكون مضبوطة بعدادة بغير العذر من كيل فيما كان كالمحطية او وزن كاللحم  
ونحوه او عدد كاليان والتمتع في هذه البلاد **جف** بعبارة اعادة اعمل عمله  
عمل العذر **وبعد** في وان يلقب بعبادة في بغير المسلم من كيل الخ وقوله **كل ما** يبيع ان  
يكون مثالا للوزن والعدد لانه يختلف باختلاف المحلات **صرا في بيع** شريعتي ان  
عذر المسلم اذا وقع على ما يعبره العادة كاليان جانه لا بد ان يقاتل في بضع  
عند امين فان طاع جرى على ما يلبس في الزرع حيث تعذر مع من كذا ينبغي وان تغير  
اعتبار القياس في الى ما بان يكون معروفا بل ولو موزونا لا اختلاف الا في غير  
والكس وقوله **والبيض** عطف على الزمان لا يجوز التسليم فيه عذر الله وقسر فيصير  
في حوزة من التنازل لانه لا امر عليه **صرا في كيل ووزن** في كفضيل لا يعذر ان شريعتي ان  
عذر المسلم اذا وقع على ما يعبره العادة فلا بد ان يكون مضبوطة وعطف هذا عليه  
والمعنى ان المسلم فيه اذا كان مثل الفضة والنفق والبقول وما الشبه ذلك جانه

التي في ربيع الخريف







اوغلتا

او غلظا شريك فيفسر ما تتعجب منه وليس كذلك بل هو صحيح ويقطع **حجج**  
**وسنة** **والزكوة** **والصوم** **وصومها** **ش** يعني انه اذا اسلم في الحيوان ناله او غير ما كان عليه  
 على بيان النوع والجودة والاداءة وبينها ببيان سنة يقول يخرج او لا يخرج  
 او يقول سنة تستبان مثلا وقد كورتها وسمنه وانوتته **ومنى** **حجج** **والصوم** **وصومها**  
**والاعمال** **او معلوما** **ش** انه يترك ما في من النوع من غير او غنم والجمرة والاداءة  
 بين وبينهما والقوى والسنن والزكوة والسمي وضربها وهي قد كوتت فصيلها  
 او معلوما **وصكاذ** في ثناء وان يترك السرى والسمي والزكوة في اللحم من الكائن  
**الفصل** **في غلظها** **كفاهم** **كلام** **المولود** **واختصاص** **ما يحيط به** **بالواو** **يعزى** **الى** **الاسم**  
**فيم** **فلا** **يشتار** **كده** **فيم** **ما** **قبله** **ولا** **ما** **بعده** **لا** **كن** **ذكي** **الجمدة** **والاداءة** **مكلم**  
**بيان** **ذكي** **السرى** **والزكوة** **والسمي** **وضربها** **ص** **الحجج** **ش** **يعني** **انه** **لا** **يشتري** **ان** **يسبب**  
 كونه من جنسه او من فئته او جنز او غير ذلك وكلامهم ولو اختلفت رايا غير ذلك وهو  
 كلام كلام ابن الحاجب **فكان** **عبر** **الوصاب** **بوجود** **البيان** **عيني** **ومو** **المناصب**  
**لما** **في** **من** **يجب** **بيان** **ما** **يختلف** **به** **الاعراض** **اقتضاها** **لا** **يقتضيان** **بشله** **ص** **حجج** **الافق** **والفرد**  
**والبكارة** **والقوى** **ش** **يعني** **انه** **اذا** **اسلم** **في** **الافق** **فانه** **يترك** **مع** **الاداءة** **السا** **بفئة**  
 في الحيوان من نوع وجودة ورداءة وتوسط الفخذ من طول او قصر او ربعة او غير طول  
 اربعة اشبار مثلا ويترك في الانثى ولو غلظتها الثيوبية والبكارة **فقد** **ترك** **سنة**  
 بالعلو ويترك في اللون الخاص من غير ضياء انما اسود كالزبيب وراحم ومثله البياض الى  
 في فيفسر ذكر اللون تكرار متتابع قوله او لا اللون في الحيوان الذي مولد من الناحية  
 والقامت **وتج** **ارة** **المراد** **باللون** **من** **اللون** **افصح** **من** **الاول** **لان** **الاول** **مقولة** **بالا**  
 لتتمكيد وذلك المفد ان الخاص من جنس في الافق بخلاف مطلق الحيوان كما يفسرنا  
 او مشتوب لجمرة او ذهبي او غيل الى الخصة او بخود لا واقتضى المولى في ذلك الفرد الى  
 فيق اعتمد على ما ذكره في التوضيح وان لا يشتري في ذلك الفد جميعا على الانسان وهو  
 فلان قوله ابن الحاجب **ويزيد** **في** **الافق** **الفد** **وكذلك** **الغيل** **والليل** **وشبهه** **وتغض** **المو**  
 او من كلام ابن الحاجب **وشبهه** **ص** **قال** **وكذلك** **الرج** **ونكلم** **الوجه** **ش** **يعني** **انه** **اذا** **اسلم**  
 في جارية فانه يزد على ما في الرج ومثله سواد العين مع انسا عينا ويذكر ايضا  
 نكلم الوجه ومو كثر في غم الغيل والوجه مع الزهارة واذا خلت الكاف الشهيرة  
 ومو مبيات البياض الى الحمرة والكمائة **والتي** **رقت** **ص** **حجج** **الثوب** **والقوة** **والصفا**  
**وصومها** **ش** **يعني** **انه** **اذا** **اسلم** **في** **الثوب** **فانه** **يترك** **زيادة** **على** **ما** **في** **من** **النوع** **والجمرة**



... من غير ان ينسب من موع معطوف على مفعول مع على قوله ووجوده غير معلوم  
 اذ يجوز تحقق الوجود غير معلوم بالنسبة الى مفعول مقضي كماله او غير ذلك  
 اذ المطابق للمادة يجوز في محقق الوجود لا ينسب حيوان غير حقيقي فيكون  
 او كقولنا ان يكون محي جاني مفعول مع على الشئ حقيقي (السلبي في لا يقتضي الاول  
 حصول النقيض والتشكي بعينه وجوده اذ لعلنا قد لا يجوز السلب فيه عندئذ  
 له ويعبر عن قولنا لو كثر جدار السلم وذل لان الكثرة صيغ تذكير المعينة في  
 المسلم فيه الزمة وانما يعطف على قوله ووجوده لا يقتضي بفساده اذ هو محقق  
 من الشك اذ يشترط كذا لا ينسب الى وجوده **او حجة ان غير وصفي** في البيع والبيع  
 عطف على ينسب على الوجهين وبيع الخ مع ربح الاول بناء على حذف المضاف و  
 بقاء المضاف اليه على غير ما كان فيه ضعف وجعلنا الشك ان يرد على النسل  
 كما ان الشك في الحايك كقولنا كل منهما ما هاتسح امثلا للشك في شئ ثم الحايك المنز  
 كور حيث سموا سلما بقوله **وشره ان يسمي سلما لا يبيعا** اذ هو موصوفه **فما**  
**بها وكيفية قبضه** وما **بها** وشره وان يصفه شئ واخره **بسر او رخصا لا يبي** ان  
 يعني ان الشخص اذا اشترى في حايك معين فان كان بلفظ السلم اشترى فيه جميع  
 الشئ وان كان بلفظ البيع اشترى بلفظ ايضا ما عدا كيبعية (القبض ومنه)  
 ان يفتي في نفي للقبض وما يبيع في الضعيفة لان النفي صان الحايك معين كما يشترط  
 فيما اذا يسمي سلما او بلفظ زمانا للنفي عن بيع الشئ قبله والى موع كل شئ بحسب  
 قائله **فما** من افعال الموقوف به الزمانا طيبه ليشتمل على النفي وغيره فلفظ  
 لا يصح ذلك لقوله واخره **بسر او رخصا** وما يشترط فيهما سعة الحايك لا مكان  
 استغناء الفرض المشتري منه وانتفاء النفي وما يشترط فيما اذا يسمي سلما بلفظ  
 كيبعية قبضه متوالي او معن فاقدر ما يجوز منه كل بيع لا ما شاء فلفظ يسمي  
 بلفظ لا يشترط ببيان كيبعية قبضه ويجعل على الحلول ان البيع يقتضي التناهي وما  
 يشترط فيهما ان يبيع لما كان اذ لا يجوز بيع المالك فيتعذر التسليم وما يشترط  
 فيهما ان يبيع في الاخر عين العقب او غيرا يبيع بيبس في نحو خمسة عشر يوما لا ان  
 يشترط ان لا يشتمل على اجل الشئ مع صيرورته ثرا وذا عسر و **بما** يشترط فيهما اخرا  
 ان انتهاء اخرا لكل ما اشترى اذ كان كونه **بسر او رخصا** لا في المعر ما بينهما وبين النفي  
 في غير ذلك الخط ولا يبر مع اخرا **بسر او رخصا** ان يكون اشترى ذلك ولا يشترط ان اذ  
 كان كرمي شئ اخرا **بسر او رخصا** واخره **بما** يجعل ذلك مشتملا على غير افعال الموقوف به

ان غير

... من غير ان ينسب من موع معطوف على مفعول مع على قوله ووجوده غير معلوم  
 اذ يجوز تحقق الوجود غير معلوم بالنسبة الى مفعول مقضي كماله او غير ذلك  
 اذ المطابق للمادة يجوز في محقق الوجود لا ينسب حيوان غير حقيقي فيكون  
 او كقولنا ان يكون محي جاني مفعول مع على الشئ حقيقي (السلبي في لا يقتضي الاول  
 حصول النقيض والتشكي بعينه وجوده اذ لعلنا قد لا يجوز السلب فيه عندئذ  
 له ويعبر عن قولنا لو كثر جدار السلم وذل لان الكثرة صيغ تذكير المعينة في  
 المسلم فيه الزمة وانما يعطف على قوله ووجوده لا يقتضي بفساده اذ هو محقق  
 من الشك اذ يشترط كذا لا ينسب الى وجوده **او حجة ان غير وصفي** في البيع والبيع  
 عطف على ينسب على الوجهين وبيع الخ مع ربح الاول بناء على حذف المضاف و  
 بقاء المضاف اليه على غير ما كان فيه ضعف وجعلنا الشك ان يرد على النسل  
 كما ان الشك في الحايك كقولنا كل منهما ما هاتسح امثلا للشك في شئ ثم الحايك المنز  
 كور حيث سموا سلما بقوله **وشره ان يسمي سلما لا يبيعا** اذ هو موصوفه **فما**  
**بها وكيفية قبضه** وما **بها** وشره وان يصفه شئ واخره **بسر او رخصا لا يبي** ان  
 يعني ان الشخص اذا اشترى في حايك معين فان كان بلفظ السلم اشترى فيه جميع  
 الشئ وان كان بلفظ البيع اشترى بلفظ ايضا ما عدا كيبعية (القبض ومنه)  
 ان يفتي في نفي للقبض وما يبيع في الضعيفة لان النفي صان الحايك معين كما يشترط  
 فيما اذا يسمي سلما او بلفظ زمانا للنفي عن بيع الشئ قبله والى موع كل شئ بحسب  
 قائله **فما** من افعال الموقوف به الزمانا طيبه ليشتمل على النفي وغيره فلفظ  
 لا يصح ذلك لقوله واخره **بسر او رخصا** وما يشترط فيهما سعة الحايك لا مكان  
 استغناء الفرض المشتري منه وانتفاء النفي وما يشترط فيما اذا يسمي سلما بلفظ  
 كيبعية قبضه متوالي او معن فاقدر ما يجوز منه كل بيع لا ما شاء فلفظ يسمي  
 بلفظ لا يشترط ببيان كيبعية قبضه ويجعل على الحلول ان البيع يقتضي التناهي وما  
 يشترط فيهما ان يبيع لما كان اذ لا يجوز بيع المالك فيتعذر التسليم وما يشترط  
 فيهما ان يبيع في الاخر عين العقب او غيرا يبيع بيبس في نحو خمسة عشر يوما لا ان  
 يشترط ان لا يشتمل على اجل الشئ مع صيرورته ثرا وذا عسر و **بما** يشترط فيهما اخرا  
 ان انتهاء اخرا لكل ما اشترى اذ كان كونه **بسر او رخصا** لا في المعر ما بينهما وبين النفي  
 في غير ذلك الخط ولا يبر مع اخرا **بسر او رخصا** ان يكون اشترى ذلك ولا يشترط ان اذ  
 كان كرمي شئ اخرا **بسر او رخصا** واخره **بما** يجعل ذلك مشتملا على غير افعال الموقوف به



... **مما يشترط** ان يكون له ان يحمل على كذا او اخره بالاعتقاد ان فروع كذا  
 من موقوف متناهية وشرك اخره بغير او رطباً بغير فروع **مما يشترط** ان يكون  
**على يقينه** ان يبيع اذا اسلمه رطباً والموضوع بحاله ومما ان الحاديه بغير صغير  
 يشترط عليه ان يبيع على اصوله حتى يتم فانه العقر يكون مما سدا لغير ما بين القرو  
 الرطب فيرعله الحظ ولعله امن الحوايج فيه فان فبطه ولو قبل فتمت مضي ولا  
 ... **مما يشترط** ان يكون الشريك صيحا او انتم اما كالمو ليعتقد في كبيعته فبطه اياما يبيع فيها  
 من **مما يشترط** ان يكون من ان من الشريك اخره بغير او رطباً بحاله حيث وقع العقر عليه  
 بجوار **واما** لو وقع العقر على ملك الحاديه من اهل قبله ابقاوه وان يتم ان الهراق  
 قد تناوله العقر على ما هو عليه وقد تسلمه المشتاع بغير ان لو اراد يبقه لم ينع  
 ولم يبيع على ايباع فيه ضمان (ما ضمان الحجة آية) ومما خلافا لاطل بخلاف ما اذا وقع  
 عليه عقد السلم بجوار الشريك فانه يتناوله على طبقه ما هو عليه وانما تناوله  
 على صفة غير موجود فكان عن راص **ومما يشترط** ان يكون **وعليه** ان يبيع **العامر**  
**تأويله** ان يبيع اذا اسلمه في غير مسمى له طارحه واصبح واشترط تنقيح مثل الخمر كاشتر  
 كذا تنم الرطب فيمض بقبضه وعليه ان يبيع من الشيوخ كذا زير ووصوبه عبر الحق  
 او لا يكون اعلم كذا بل حكمه حكم ابيع العامر بقبضه ولو قبضه وايضا (ما يبيعون  
 به البيع العامر وموراى اير شيلون ان انتم من الارطاب في ياب ومن انتم بغير تناوله  
 وتسمى قوله المسمى البس ان المراد بالتمهي ما ازمني ولم يركب **واما** كان السلم  
 في الحاديه المعين بعبا لاسلمها وبيع المثلي المعين بقبضه يتلعب او عزم قبل  
 قبضه لانه ليس في الزمة اشتراط ان ذلك بقوله **مما يشترط** ان يبيع **مما يشترط**  
**على القيمة** **وعليه** ان يبيع **تأويله** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 فذرا من الرطب وشرك اخره رطباً فيما قبض البعض انفق ثم خذ الحاديه فانه يبيع ما اخره  
 بقبضه من التمس ويبيع فيما بقي بقبضه من التمس معجلا بالقبض ولا يجوز البقاء لغايل واحد  
 فخلط اما انشاخ مثل المضي فيما قبض والى جوع بقبضه ما بقي به منه المسلم اليه على حسب  
 القيمة فينظر كل شيء منقعا او فاته لجهوده على اخره شيئا فشيئا كقبض الخراء  
**واما** ان يبيع قيمة ما قبضه عشرة مثاق وقيمة ما بقي خمسة مثاق فتنسب الخمسة  
 للعشرة الثلث فيبيع المسلم على المسلم اليه ثلث التمس التي منور اس المال وله ان  
 ياخر ثلث الخمسة من طعام وغيره معجلا فانه لا يبيع لانه يبيع في دينه دين او على  
 حسب المكيلة فيما تاهي بقبضه من التمس ما يقابل به كالحاديه اذا اشترى جميع الحاد

...

الحاديه فان تاهي نصف المكيلة فانه يبيع منها عنه من التمس بثلثه النسبة ان يبيع  
 عنه نصف التمس وان تاهي ثلثها عنه من التمس ثلث ثلثها ومنه من غير التمس  
 تغيب تأويله **ومما يشترط** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 اشترط ذلك رجع بحسب المكيلة انفاقا كما قاله **تأويله** **ومما يشترط** ان يبيع  
 في اوقات مختلفة وكان الشان انه لا يبيع (ما حمله واحدة فانه يبيع على حسب  
 المكيلة ايضا **ومما يشترط** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 في غير الغنية الصغرى وفي غير الغنية الكبرى على القول بالاجوع بقبضه ما بقي او حيث  
 رضى بغير البقاء كما ذكره **ومما يشترط** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 بما حمله **واما** ان كان لغيره ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 او ملكه حكمه فيشمل الحاديه بالحقني المتفرع في بحث الجوارح والتغيب المواضي  
 لواء الحكم المشارة التي لا بقوله منقحة وتعييبها كذا **والفاسد** ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 من الحاديه لانه اما غصب او سرقه **واما** **تأويله** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 للمسلم اليه **واما** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
**ومما يشترط** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
**تأويله** ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 فيهما المسلم فيه جميع ازمانه التي يبيع فيها من السنة مثل يكون الحكم حينئذ حكم  
 ما اذا اسلمه في غير حاديه بغير قبضه فيهما ما يشترط فيه من كل وجه فلا يجوز السلم  
 الا بغير بدو صلاح شهرها وسعتها وكبيعته ما يقبضه وان يسلم لهما الى احدى  
 الشريك او مسمى كعمو وكوجع (ما يبيع وجوبه تعجيل البقاء فيهما لانه السلم فيهما لم  
 لا اشتراطهما على حاديه وجهات فتميز بعضها عن بعض لا يبرر السلم من اهلها باخر  
 سلمته جاشيم السلم بخلاف الحاديه المعبر فانه لا يجب تعجيل البقاء او مسمى كعمو وكوجع  
 ما عدا شيعي غير اهرمما وجوبه تعجيل البقاء ولا يجب تعجيله في الحاديه كما في الثاني  
 يجوز السلم في الغنية لولا ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع ان يبيع  
 واستيعا السلم منها بخلاف الحاديه (الغني المعين جاز لا يجوز السلم فيه) **واما** **تأويله**  
 فضا ولا يجوز السلم فيه بغير مالكم لان رتب الحاديه فلا يبيع لعز المسلم اليه فيظهر  
 راس المال تارة سلعا ان يبيع رتب الحاديه لعز الهمل وتارة ثمنه ان يبيع له **واما**  
**تأويله** ان يبيع على حكم (انفق) ثم الحاديه وان لا يجوز ان يبيع في غير لا نجسا  
 العقر لعز تعلفه بالزمن **تأويله** ان يبيع على انفق ما كان في الزمة او































دلائل قوی

[illegible]



الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً في كتابه  
الذي لا يغير ولا يزول  
والذي لا يخبث ولا يفسد

١٠٠٠  
 ١٠٠٠  
 ١٠٠٠

بسم

79



يريد ان يكون بحكمه وان كانت على الغش اقل الثمن والقيمة وفي الكثرة في البيع  
ورغم هذا ما ذهب اليه ابن تيمية ومن وافقه وانما في وقتنا هذا ان  
يقتضيه ان يفتح جميع البيع ان لم يفت البيع وان كانت في المشتري ما بقي من الثمن  
سواء ما يجب استيفاءه ومما يخالفه في ذلك المولى في حكم الغش لانه لم يذكر ان مع  
البيع يفتح جميعه وقد علمت انه معنا يفتح البيع وذكر انه مع البعوان يفتح  
اقل الثمن والقيمة وذكرنا ان المشتري يفتح ما بقي من الثمن بعد استيفاء ما يجب استيفاءه  
فما بقي من الثمن او غش ميسر في المولى وان كان موزع او يبيع اقل من الثمن فيكون  
بما بقي بعد استيفاء ما يجب استيفاءه من الثمن ما واصل الا ان كان له من الثمن المشتري على  
هذا التنازل على حكم الكفر وما على حكم الغش في الفقه وجوب بيان البايع ما  
في سلعة من العيوب بقوله واذا علم انه يبيع او اراه له ولم يعلم ان له ثوبا  
يبيع العرق سواء كان عيبا تقطع العادة المسلمة منه او لا بقوله **في بيعه**  
**ما يكره** شره ووجب على كل بايع من اجتهاد او غير ما ينبغي ما يلي منه المبتاع من امر الصلحة  
المشتري او يقبل من عيبه في الشراء فان كانت في ثمنه على ان المبتاع لا يكرهه وان كان  
غيره لا يجب بيان له ان يبيع ما يكره فانه يفتح جميعا كقوله وان كان صريحه بانه من الغش  
فمن على حكمه وان كان من الكفر جري على حكمه **وبعده** ان كان لم يبين ما يكره كان عيبا  
**صريحه** **نفي** **وغيره** **بطلان** **يحيى** انه اذا عقره على نفسه فغير بضعة او بالانكسار وغير  
على ذنب او مضنة ونقد عرقا مغرورا او شلما او عقر على عرض مغرور فغير شلما او  
بالانكسار جازمه يجب على البايع من اجتهاد ان يبين ذلك بقوله كما نفرد الخ خاص بالي  
يتم ان كما يجب عليهم ان يبين في المراجعة ما عقره ونفرد ان عقر عليهم وليس في  
مطلوبه وان كان يقول كنفور وعقره لانه اخفى وجعل ما مكرهه غشا لان الغش يجب  
بيان انما هو الثمن الذي نفرد والثمن الذي عقره ان عقر عليه لا المعنى المصرد وان لم  
يبيّن وان كان فأيضا البيع جازم التمسك به انما نفرد وان كانت البيع يبيّن اخذ  
ما وضع عليه العقر او على نفرد بالانكسار فلانها وعلى من ان يبين له حكم الغش ان  
الشراخ الكبير **ص** **الاجال** **وان يبيع على الغش** **يحيى** ان من اشترى سلعة الى اجل وراة  
ان يبيع من اجتهاد جازمه يجب عليهم ان يبين ذلك لما اجل لان له حصته من الثمن وكذا لو  
اشترى ما على الغش ثم تراخيا على التناجيل وراة ان يبيعهما من اجتهاد جازمه يجب عليهم  
ان يبين ذلك للمشتري **فصل** **في بيع العود** على بايع المراجعة ومما يشتريه  
وان يبيع البايع على الغش ثم اجله به بايعه ولا مانع من عوده على المبيع ان وان يبيع

المبيع

المبيع على الغش ما يبين بيان الاجال مع موارى او ثباته المفعول الاول  
اعلى اوله وان لم يبين كان غشا والمفاسد ان يكون كذا لان ما اجل له حصته من الثمن  
**ص** **مما يشتريه** **شره** ووجب بيان حصول زمان المبيع عنده لا اجل او مشتريه بالكلية  
اذا مكث عنده مدة يبيعه وراة ان يبيع من اجتهاد جازمه لا يجب عليه البيان **وبعده**  
اي ووجبه على المشتري بيان حصول زمان مكث البيع عنده هو بلا سواء نقيضه  
اي ذاته لان الانكسار او غيبه الثمن من الغش **وبعده** ان كان له من الثمن المشتري ولو  
العقد ثم ان حصول الزمان لا يجب بيان موافق نقيضه بالاسرار او يوجب بشرة  
الزمن في غير البيع كما يبيع كذا المرونة وان لم يبين كان غشا **ص** **فما وزان** **اي**  
**ومنه** **اعين** **شره** ان من اشترى سلعة ففجأ وزانها ببيع عنده الثمن عن درهم زانها  
او درهم او حقه عنده من الثمن شيئا لما اجل البيع او يبيع شيئا من الثمن وراة من الغش  
ان يبيع ذلك من اجتهاد جازمه يجب عليه ان يبين للمشتري ما ففجأ وزان عنده البايع من الثمن  
ما حقه عنده لما اجل البيع حيث كانت الحظيرة معقودة بين الناس وان لم يفتوا او  
مب له جميع الثمن قبل الاجتهاد او يبيع في يجب البيان **والمراد** بالاعتقاد ان تشبه  
الحظيرة الناس من ان في غير الاعتقاد معن في ففجأ وزانها ببيع ايضا وهو كما في كلامه  
الشامل ولا كنه خلافه كما في كلام المولى وخلافه كما في كلام المرونة وابر عروة جازم  
يبيّن العينة جازم حكم الكفر وان لم يبين ففجأ وزانها ببيع جازم حكم الغش **ص** **فما**  
**فصل** **في بيعه** **ص** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع**  
المراجعة فيجب على البايع ان يبين للمشتري ان سلعة ليست بمرمجة ان كانت  
عينة في السلع المبررة اكثر او انما بمرمجة ان فلتت الزعينة جازم او يبيّن انما هي  
التي كرهت **فصل** **في بيعه** **ص** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع**  
وحيثما كان عليه على نفسه ليس له يبيّن انما ليست من الثمن كذا اذا كانت الزعينة  
في الثمن كذا اكثر **ص** **فما** **ص** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع** **ان من اشترى من باع**  
من نوع ملا يعمل لوم نوع من بعض المولات عنده جازمه لا يبيعه من اجتهاد جازم  
ذلك ولو باعها لغيرها مع الا ان المشتري يفتها انما اشتريته مع ولها لا عرونة  
او يورثه عيبه وهو انما متها عنده الى ان ولدت عنده غش وعقبة وما  
نقصها ان في البيع والولادة من ففتها كذا في الثمن وفلا توجب كلها اذا ففجأ وزانها  
ايها جازم لم يبين وكانت ما يبيّن ربه ما المشتري او تباصل ولا شئ له وليس للبائع  
ان اجهاله بفتح شئ من الثمن لانه يجتج عليهم بالعبية والغش وان عطل فيكون











9

100

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠







2

قلمی و خطی و کتبی و غیره  
 از این جهت که اینها را می توان  
 در این کتاب مشاهده کرد  
 و اینها را می توان در این کتاب  
 مشاهده کرد

ب. القس

279











[illegible]

اصلي  
مؤيد القوي  
المتكبر  
الذي لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو



وصلافة وقطاص وعشوى وعشوى ام ولدك وتبعها ما لعان ان قل شر تشبيهم في قولك لا في  
 من والحق ان العيش لا يتبع من خلق زوجه لانه فخر ما فخر بسببها له ما لا فخرها  
 سببها من على فظاء ديشم وكما في ولو جعل تحتها لغيره ولا يقال ان من امر النور  
 في من من من لا انقول ما كان باعده غير متمول كلان كان النور وكذا لا يتبع  
 المجلس من صلافة زوجه لانه يصغر عنه بصغر ذلك فبقيتها ان فيا كيهما له انطلاق  
 في من مع ان النور لا يتبعه باقوا وان يقال من فدا صحت كلوا لا وكذا لا يتبع  
 المجلس من غير من وجب له عليه فطام لان الواجب فيه على من ذهب ابن النفاص القطا  
 من او حقو وفيه نظي على من ذهب اشبه في النفاص بالتحريم بين الرتبة والفود وراهنه  
 من في حرة المزمع الجواز لقولهم ليس للغير ماء غير على انتزاع مال رفيعه وكذا لا يتبع  
 من ليعو غير وجب له عليه جراح غير ليس فيه شيء مفتر وراجل من من من وكذا لا  
 لا يتبع من العتق لانه ولو ان استولوا فبطل الذي في النور غير عليه فيمن وتبعها ما لعان  
 ولو كثر غنم ما له ان يستفتي على المزمع من انه لا يتبع با انتزاع مال رفيعه وغير  
 ابن النفاص لا يتبعها ما لعان ان افتر وراجل او عليه مشي المولى بفوق وتبعها ما لعان  
 حل وفرع عتق صفة انظر العتاق **وهو باب في موت ما اجل شر القبر المحرور** وبالباي جمع  
 للتعقيب والمعنى ان الذي الموجل على الشخص يحل عليه او بموته على المشهور لان  
 ما في العتاق من فخر في الشرح فحل على جلولة ولانه لو لم يحل لمن تمكبي الوارثا من  
 الفسخ او عدمه وكلاما باطل لقوله تعالى مر بعد وصية يوصي بها اودى وليس في ذرة العتاق  
 صلية للكل بقية فيمنه وعلى المشهور لو طلب بعض الغني ماء بغداة هو حلال منع من ذلك ويستثنى  
 من الموت من قتل موته فان ديشم الموجل لا يحل له على ان يستحق حلال ما اجل قلا ما الير ان  
 له حلال على يلمسه ولا بموته وفي ما به تاخير الى اجله او بيعه وان وحل حلول الير اليه  
 حل بالموت او المجلس ما لم يشترطه من عليه انه لا يحل عليه بتركه وراجل بشرطه وفرد في  
 ذلك ان الغني في الموت واما ان شره من الير ان جعل بموته على الميراث جعل بشرطه  
 او لا والنفاص الاول حيث كان الشره غير وافع عليه عفر البيع فانه دفعه صلب عفر  
 البيع بالنفاص فمما لا يتبع لانه ان اراد الى البيع با حل بموته **وهو باب في شر بعض**  
 الكراء الزانية او دار او غير يحل على من موعه عليه بموته حيث استوفى المذبح وراجل على  
 بموته ويمنع الوارث بحسب ما في موروثة واما في المجلس مطاوع الير اراحي من الغني ما  
 ان لم يسكن شيئا وان سكر شيئا وكان اكثر من سنة مثلا با ثني عشر دينار وبيع ستة  
 وسكر ستة اشهي وليس في من عيشي في ربه الير ان استلامه بغيره السكنى او

لما حضر بالهيئة الثانية الباقية أو الباقية السكنى ورد منها بما عاينته و  
صعد نعله إلى روضه وقوله **أو فرغ الغائب مليا** معطوف على دبر من ماله خلوص  
البر الموهل بما دار مجلس الغائب كما في وخلق الخ لجلول ما عليه من الدين السرك  
فرغ مليا جان الخ لا يفتقر ولا يرد لا علم لان الخ الخ وهو صحيح **والله اعلم**  
**نكلا المجلس على كل نحو واخر حصته ولو نكل غير على الرابع** شرحه المجلس اذا  
كان له حق على شخص محدد فيه وشهرته به شامرا واحدا ونكل المجلس ان يفتقر  
شامرا الى معنى الكلمة جاز الغناء يقتضون من لة المجلس ويجلبون مع الشامرا  
ذلك الحق مما كان المجلس عليه اما شهرته الشامرا على لا على فرد حصته من ذلك الدين  
لجلول كل من مع على المجلس بان عليه كل شيء تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كلهم فلا شيء  
لهم منه ومن على اخر حصته ففلا له منها به الحصص من ذلك الدين لا جميع حصته  
ومن نكل فلا شيء له ففعله على الرابع عن الموهل وهو قول الرافعي فتعلق بقوله  
واخر حصته يعني انه يعلق على الكل ولا على بعض كالأثرة يعلق عليها كلها وتختلف  
بعضها وبآخر وهذا البر عبوا الخ ياخذ جميع حصته وقوله ولو نكل غير مباغته  
في قوله واخر حصته وسيبقى حق الناظر بغير عيب المطلوب فاما نكل المطلوب بما  
نه يفرغ من نكل من الغنى ما حصة لان النكول كشتا مبرثا واذا اطلب من نكل من الغنى ما  
العودة الى الجميع بصل يكس من ذلك لا فولا والناظر سبه لما ياتى واخر الشهادات على  
تمكينه **وفيل اقراره بالمجلس** يعني ان ثبت دينه باقرى **لا يمينه** شرحه ان المجلس با  
لحقى واخر او بالحقى راعى وهو في الغنى ما اذا في مجلس التعليل او في مبرر  
منه لم لا يقع عليه فان اقر بشركه يغيب ان يكون الدين الذي هو عليه فيه ثبت باقرى  
لا واما ان ثبت باليمين الشهية فان اقراره بالمجلس وفي بها يغير بالنسبة الى المبرر  
الفرع يور واما بالنسبة لتعلقه بزمته فيغير واليه اشارة بقوله **ومرور** **منه** **لحم**  
صريح المعنى مما يتجوز من المبرر ومثل ذلك في بربى لم لا يقع عليه بغير مجلس التعليل  
بغير مقوله وهو في ذاته راجع لعموم قوله بالمجلس وفيه والقوله لا يمينه حيث كان  
نيت الدين الثابتة بيمينه تستغنى ما يور واما ان لم تستغنى ما يور او تستغنى  
وعلى تقدير مقامه فان اقره بغيره لا يلزم له ولا في الثانية على الرابع **وفصل**  
**في بيان الغنى اقره** **ان فلا تيمينه** **بالعلم** **شرح** ان المجلس بالحقى واخر او بما  
لحقى راعى كما في يغيب تيمينه الغنى اقره **والوديعه** هي لا يقع عليه بالمجلس او في مبرر  
وفيل لا يغير ذلك وهو المختار ان فاعنت يمينه باصل حله في بان يقول من الغنى اقره







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

ما عيون ان لا يباع اليه شيء لان العيون هي مع النفس فيحتاج الى مكنون ومع له في  
 الحارة والبرية و **فليس** المراد بالتجمل انه يباع من غير حاجتي اطلاقا ولا ان يباع من غير  
 ثلاثة ايام كما تروى طه في التثنية لانه في قوله احذر والى الثاني بقوله **من استور وجهه**  
**في كل شهر** يعني ان المجلس لا يتجمل ببيع عقار الموعوضه التي لا يشتري بها  
 ولا تقبلها بل يستأجر به المندادان عليه الشهرين وما فارقهما ثم يباع بغير  
 ثلاثة ايام وراعت لحال المجلس لان العقار لا يشتري عليه النفس فيحتاج الى مكنون  
 كلية **من وضع بنسبة الربون** ش اي وضع مال المجلس المجمع من ثلث ارباع  
 اركان اقل بنسبة الربون بان ينسب كل ديس لمخرج الربون فلو كان لشخص ما يتردد الايام  
 خمسون وللآخر مائة وخمسون ومال المجلس مائة وعشرون فنسبة ديس الربون للمخرج  
 الربون ثلث فيما خرا ربعين ونسبة الثاني سوس مائة وخمسين ونسبة الثالث  
 النصف فيما خرا ستمين **ويجوز** اي اقل وهو بنسبة مال المجلس لثلاثة الربون وكل  
 شيء له ان يعلم كيفية مال المجلس ثم يعلم كيفية الربون اللازمة لثمنه ثم ينسب مال المجلس  
 الى مجموع الربون فيقتله النسبة فيما خرا كل شيء من دينه مثلا لو كان جميع مال المجلس  
 عشرين دينارا وجميع الربون اربعون فنسبة العشر الى الاربعين النصف فيما  
 خرا والآخر من النفي مائة ونصف دينه **فولنا** اللازمة لثمنه يخرج الكتابة مثلا يخاص  
 بها لا يباع ليست يربي لاربع **فجعل** لو كان السبعون عكس الحاد في البيع والتجارة ثم قام  
 النفي مائة على هذا العبر فجلسوا واقسموا ما كان جان السبعين لا يخاص مع النفي ما ربا  
 لكتابة كما هي بل ان وصي عتي وان عجمي **فقول** بنسبة الربون جعله صاحب التثنية  
 من اضافة المصور ليعلم انه بنسبة الربون بعضها الى بعض لا بغير بنسبة الربون  
 بعضها الى بعض وجعله الشارح لمفعوله والباء على نحو ذلك بنسبته للربون فكل ما  
 عمل للنفي يقين لثمنه كما هي في بيده صاحب التثنية **من لا يبيع** هو من يبيع النسخ  
 على ما هو في المجلس او الميت لا يتوقف على اثبات ان كل شيء من غيرهم فلهذا العريضة  
 انما هي للربيع في علمهم عتي بل يعلم بنسبة تشتهر بغيرهم وموت موروثهم ويعودهم  
 من الميت انما لان عودهم مع مفعول الجيران والاصفاء واسأل الميرور وغيرهم والربون يقصر  
 افعالا وما غلبا **من استور وجهه** اي عني **في الموت** **منع** ش النفي به للنفس وفوق  
 فقط انه لا يباع المجلس بالاجتهاد والمعنى ان الميت اذا كان مشهورا ما يريه فان احكامه  
 لا يجعل ببيع ماله بين النفي ما بل يستأجر به لاختماله لشيء وعي به اخر حتى يجتمع النفي مائة  
 والـ **من بين الموت** والمجلس بغيره فان من المجلس دون الميت لا يكون غير غير الغيبة















مجلس علمیه و معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه

977

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين  
والمؤمنين المخلصين

ع

تو عبادتخانه در این شهر بنا شده و در آنجا  
در سال ۱۰۲۵ هجری قمری بنا شده است



عماد

[illegible]







الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الارباب

[illegible]



و من روح امراته بمصاغت بعينها  
صاغت فمير الرضوا او و هـ  
الفضا عا سدا لموا هو مصاغت  
او منقود

70

[illegible]











عم

[illegible]

1870-1871  
 1871-1872  
 1872-1873  
 1873-1874  
 1874-1875  
 1875-1876  
 1876-1877  
 1877-1878  
 1878-1879  
 1879-1880  
 1880-1881  
 1881-1882  
 1882-1883  
 1883-1884  
 1884-1885  
 1885-1886  
 1886-1887  
 1887-1888  
 1888-1889  
 1889-1890  
 1890-1891  
 1891-1892  
 1892-1893  
 1893-1894  
 1894-1895  
 1895-1896  
 1896-1897  
 1897-1898  
 1898-1899  
 1899-1900  
 1900-1901  
 1901-1902  
 1902-1903  
 1903-1904  
 1904-1905  
 1905-1906  
 1906-1907  
 1907-1908  
 1908-1909  
 1909-1910  
 1910-1911  
 1911-1912  
 1912-1913  
 1913-1914  
 1914-1915  
 1915-1916  
 1916-1917  
 1917-1918  
 1918-1919  
 1919-1920  
 1920-1921  
 1921-1922  
 1922-1923  
 1923-1924  
 1924-1925  
 1925-1926  
 1926-1927  
 1927-1928  
 1928-1929  
 1929-1930  
 1930-1931  
 1931-1932  
 1932-1933  
 1933-1934  
 1934-1935  
 1935-1936  
 1936-1937  
 1937-1938  
 1938-1939  
 1939-1940  
 1940-1941  
 1941-1942  
 1942-1943  
 1943-1944  
 1944-1945  
 1945-1946  
 1946-1947  
 1947-1948  
 1948-1949  
 1949-1950  
 1950-1951  
 1951-1952  
 1952-1953  
 1953-1954  
 1954-1955  
 1955-1956  
 1956-1957  
 1957-1958  
 1958-1959  
 1959-1960  
 1960-1961  
 1961-1962  
 1962-1963  
 1963-1964  
 1964-1965  
 1965-1966  
 1966-1967  
 1967-1968  
 1968-1969  
 1969-1970  
 1970-1971  
 1971-1972  
 1972-1973  
 1973-1974  
 1974-1975  
 1975-1976  
 1976-1977  
 1977-1978  
 1978-1979  
 1979-1980  
 1980-1981  
 1981-1982  
 1982-1983  
 1983-1984  
 1984-1985  
 1985-1986  
 1986-1987  
 1987-1988  
 1988-1989  
 1989-1990  
 1990-1991  
 1991-1992  
 1992-1993  
 1993-1994  
 1994-1995  
 1995-1996  
 1996-1997  
 1997-1998  
 1998-1999  
 1999-2000  
 2000-2001  
 2001-2002  
 2002-2003  
 2003-2004  
 2004-2005  
 2005-2006  
 2006-2007  
 2007-2008  
 2008-2009  
 2009-2010  
 2010-2011  
 2011-2012  
 2012-2013  
 2013-2014  
 2014-2015  
 2015-2016  
 2016-2017  
 2017-2018  
 2018-2019  
 2019-2020  
 2020-2021  
 2021-2022  
 2022-2023  
 2023-2024  
 2024-2025  
 2025-2026  
 2026-2027  
 2027-2028  
 2028-2029  
 2029-2030  
 2030-2031  
 2031-2032  
 2032-2033  
 2033-2034  
 2034-2035  
 2035-2036  
 2036-2037  
 2037-2038  
 2038-2039  
 2039-2040  
 2040-2041  
 2041-2042  
 2042-2043  
 2043-2044  
 2044-2045  
 2045-2046  
 2046-2047  
 2047-2048  
 2048-2049  
 2049-2050  
 2050-2051  
 2051-2052  
 2052-2053  
 2053-2054  
 2054-2055  
 2055-2056  
 2056-2057  
 2057-2058  
 2058-2059  
 2059-2060  
 2060-2061  
 2061-2062  
 2062-2063  
 2063-2064  
 2064-2065  
 2065-2066  
 2066-2067  
 2067-2068  
 2068-2069  
 2069-2070  
 2070-2071  
 2071-2072  
 2072-2073  
 2073-2074  
 2074-2075  
 2075-2076  
 2076-2077  
 2077-2078  
 2078-2079  
 2079-2080  
 2080-2081  
 2081-2082  
 2082-2083  
 2083-2084  
 2084-2085  
 2085-2086  
 2086-2087  
 2087-2088  
 2088-2089  
 2089-2090  
 2090-2091  
 2091-2092  
 2092-2093  
 2093-2094  
 2094-2095  
 2095-2096  
 2096-2097  
 2097-2098  
 2098-2099  
 2099-2100  
 2100-2101  
 2101-2102  
 2102-2103  
 2103-2104  
 2104-2105  
 2105-2106  
 2106-2107  
 2107-2108  
 2108-2109  
 2109-2110  
 2110-2111  
 2111-2112  
 2112-2113  
 2113-2114  
 2114-2115  
 2115-2116  
 2116-2117  
 2117-2118  
 2118-2119  
 2119-2120  
 2120-2121  
 2121-2122  
 2122-2123  
 2123-2124  
 2124-2125  
 2125-2126  
 2126-2127  
 2127-2128  
 2128-2129  
 2129-2130  
 2130-2131  
 2131-2132  
 2132-2133  
 2133-2134  
 2134-2135  
 2135-2136  
 2136-2137  
 2137-2138  
 2138-2139  
 2139-2140  
 2140-2141  
 2141-2142  
 2142-2143  
 2143-2144  
 2144-2145  
 2145-2146  
 2146-2147  
 2147-2148  
 2148-2149  
 2149-2150  
 2150-2151  
 2151-2152  
 2152-2153  
 2153-2154  
 2154-2155  
 2155-2156  
 2156-2157  
 2157-2158  
 2158-2159  
 2159-2160  
 2160-2161  
 2161-2162  
 216

و غفر له ما مضى و ما مضى











حاله جاريه ان يتجرع

10

السورة الحمد لله  
وعلى خير وصيه







والله اعلم

زیبا و خوش

زيادة وانصرف الوتر وقت **الاصباح** على  
 ان ياتي قبل ما ثم يصعد على ما ياتي ثم الى اجزائها  
 او لا يجوز له ان ياخذ راسه الى اهل على ما ياتي ويجوز له  
 طالع على الاخرى، من ياتي توجعته عليه فبما منع عنده  
 اصبح اذ لم تنقود عوامها على فساد وقت **الاصباح** على  
 ان يركب عشرة اراد بفتحها من فض وقال الاخر انما له على خمسة من  
 على راسه ويجوز ما معجلة فبما اجاز على عوى المرحى لان صلع الفرس  
 قبل فسطه ولا يجوز على عوى المرحى عليه اذ طلع المسلم لا يجوز بيعه قبل  
 يتنفع عنده له وابر الغاسم **ولا يحل الطالع** شره لا قبل الطالع به الطالع به البصر  
 ذمته متشغولة للمطلوع فيما بينه وبين الله **ولا يحل** في وعاء غائبة  
 يسوع للمطلوع نغض الصلح فيه اتفاقا او على المشهور وانما لا يفسد فيها انقود  
 او على المشهور والى انما والاشارة بقوله **من جاز في بيعها او شهرت** لم يجعلها او شهر  
**واعلم انه يقع بها او هو وثيقة بعرو** فيه نغضه كمن لم يعلم او يفسد فيها على **اما**  
**مستش** يعني ان الطالع اذ لا في بيئته عواء بعرو فروع الصلح فان للمطلوع نغضه  
 على خلافه لانه كالخروج على الصلح بانكار المرحى عليه **والاشارة** امضاء وهذا ما قبض  
 كل منهما من قابضه **الثانية** ان تستمر بيته للمطلوع على الطالع لم يجعلها المقتلع  
 غير الصلح فله نغضه على المشهور وهو من باب المرونة ولا بد من جلبه على عرو العلم  
**الثالثة** مرطاح وله بيته غائبة جعلها او من بعيد اجاز واشهر انه يقع بها  
 سواء اعلم بالاشهاد بان يكون عنده الحال اوله جعلها كما بانته قوله بعد كمن يفسد  
 ومذاكي ناء من التفسير يكونها بعيدة جاز الخوف في الحوائج ومقتضا ان البعيرة لا اجاز  
 كالغريبة جاز حكمها كما اجاز جلا يقع بها ولو اشهر انه يقع بها **والسعر** جاز كما  
 من يفتيه انه من الحر بيته او مركبة او له ان ليس من غير انسان **الاربعة** مرطاح لعرو  
 وثيقته ثم وجب ما بعرو الصلح على النكار وفرد اشهر انه يقع بها ان وجب ما جلد  
 نغض الصلح حينئذ كالبينة التي عليها **واما** ان نصبتها حال الصلح ثم وجب ما جاز  
 جلبه ويقع بها كالبينة التي لم يجعلها **والخمس** قوله جلد للمطلوع به فله مقل  
 نغض الصلح وله امضاء **السادسة** مراد على شخص بشي ومعلوم فانك في  
 شهر من ان بيته غائبة بعيرة الغيبة وانه انما يطاح لاجل بعيرة غيبة بيته وانه  
 ان فرقت غدا بها والحاد انه لم يعلم بالاشهاد عنده الحال ثم طالع ثم فرقت بيته



























الاول في الحال...  
 الثاني في الحال...  
 الثالث في الحال...  
 الرابع في الحال...  
 الخامس في الحال...  
 السادس في الحال...  
 السابع في الحال...  
 الثامن في الحال...  
 التاسع في الحال...  
 العاشر في الحال...  
 الحادي عشر في الحال...  
 الثاني عشر في الحال...  
 الثالث عشر في الحال...  
 الرابع عشر في الحال...  
 الخامس عشر في الحال...  
 السادس عشر في الحال...  
 السابع عشر في الحال...  
 الثامن عشر في الحال...  
 التاسع عشر في الحال...  
 العشرون في الحال...  
 الحادي والعشرون في الحال...  
 الثاني والعشرون في الحال...  
 الثالث والعشرون في الحال...  
 الرابع والعشرون في الحال...  
 الخامس والعشرون في الحال...  
 السادس والعشرون في الحال...  
 السابع والعشرون في الحال...  
 الثامن والعشرون في الحال...  
 التاسع والعشرون في الحال...  
 العشرون في الحال...

عليه

عليه...  
 الثاني...  
 الثالث...  
 الرابع...  
 الخامس...  
 السادس...  
 السابع...  
 الثامن...  
 التاسع...  
 العاشر...  
 الحادي عشر...  
 الثاني عشر...  
 الثالث عشر...  
 الرابع عشر...  
 الخامس عشر...  
 السادس عشر...  
 السابع عشر...  
 الثامن عشر...  
 التاسع عشر...  
 العشرون...  
 الحادي والعشرون...  
 الثاني والعشرون...  
 الثالث والعشرون...  
 الرابع والعشرون...  
 الخامس والعشرون...  
 السادس والعشرون...  
 السابع والعشرون...  
 الثامن والعشرون...  
 التاسع والعشرون...  
 العشرون...

في  
 القول  
 في  
 القول























سلع على منفعة او ضمان يجعل التمسك  
 بها على طاعة التلقين ومثل الشراء البيع كما اذا اطلب  
 من يبيع وكذا اذا اطلب شخصان نقرا او عرضا او غير ذلك يستعمل  
 اجير منها فيعمل بطلانها على النافع غير النافع والبيع في  
 هذا خلافا لما لا يبر الخار وراه سلعها منفعة **ولست انفق الكلام**  
**الثلاثة** فسر في الكلام على تعدد اركانه وهو الظاهر والاولى  
 شغل من يقال **وان تعدد حله اشبع كل حصة** شريفي ان الحلال اذا  
 بعت وبيعت بعضه حيلة ببعضه يبريل بغيره فانه يتبع كل حصته من الربح بقدر  
 على عدمه ولا يوزن بعضهم عن بعض بل يتوزن كل واحد منهما على ما يوزن في  
 البيع فلهذا يوزن كل واحد منهما او ينضم الجميع في بيعته **واما الوفا** الى واحد  
 فهو حيلة مستغلة بجميع الحق وسببا في قوله كذا تبين **من الاشبه بحالة بعضهم عن بعض**  
 يعني اذا تكفل جماعة عن رجل يري واشترى طاهب الحق عليهم في اصل الجملة ان بعضهم  
 حيل عن بعض فان له ان يأتى الحق من المعروض والحاضر من الغائب والحق عن الميت  
 او الاستثناء منقطع فان الحق قبله لم يشترط حيلة بعضهم عن بعض وكانه حال لاكن ان  
 اشترى جماعة بعضهم عن بعض **المست** ربا عينة تغزو الحلاء ولا شرط فلا يخلو كذا  
 بطلته تغزو واشترى جماعة بعضهم عن بعض ويوزن كل واحد منهما بجميع الحق ان غاب  
 البلاء او اعدم **تعد** واشترى جماعة بعضهم عن بعض وفلان مع ذلك ايكم شئت اخذت  
 بحق فيما اخذ كل واحد من جميع الحق ولو كانوا حضورا **املا** وللغاية المعاني الصورية التي  
 على الحلية **تعد** ولو لم يشترط حيلة بعضهم عن بعض لافترق ذلك ايكم شئت اخذت الحق  
 فلهذا اخذ من شاء بجميع الحق **وليس** للغرض الجوع على كل واحد من الجماعة (ما يابى ان يخصص  
 اهل الحق ان كانوا في ماء **من كثر** تبين من مجموع قوله (ان ان يشترط الحق فكله فان كان  
 اشترى جماعة بعضهم عن بعض جمع على كل واحد من جميع الحق كذا تبين في الاصل ولو تغار  
 اللبظ **ولست** علم الحيل الثاني بالاول اع لا وهو كذا في المرونة وارجح  
 ومؤكد لا ولا يخالف هذا ما في كتاب الجعل من ان من استأجر شيئا ثم واخره اذ في  
 الاولى فان الشا ئيم لا يلبس بها الزعاع وهو ما انه حيث علمت بالاولى لاسيما في  
 والاهارة يبيع في على المشايعة ولو لم يجر اجتناب كقيل من الكفيل فانه يكون طامنا لجميع  
 الحق ان علم بان علمه يوزن من مع عزمه فان لم يكن علمه ان يجمع على الجملة  
**من وجه المودعي** يعني المودع عن نفسه بطل على المثل **ثم ساء** اشريفي ان الحلاء اذا

واما ان كانوا جملا فان من  
 يبيع لا يجمع الا على من عليه البيع  
 ارجح عايشة ابن عبد الرحمن

كان المودع عن نفسه او على غيره على ان  
 كان المودع يبيع عن نفسه من الحلاء ما عليه  
 ساء وارجح ساء مع غيره كقوله اشترى واشترى  
 فيه فاذ الحق البايع اخذ من اخر منه جميع الشيء ما يبيع عن نفسه  
 ما في الحق هذا الواحد اخر من اخره ما يبيع عن نفسه ثم يقول له  
 عن طاعتنا انك تشري بيك جميعا بحالته فيما اخر منه جميعا فاذ الحق  
 بعد ذلك اخر ما ادى عنه وهو مسمون **ومن** انما اجمع خالص ما اذا كان  
 يبيع مع جملة في ماء وسواء فلان مع ذلك ايكم شئت اخذت بحق على  
 الشا ئيم عن نفسه ومن لا يجمع الحق **او** يقول فيما اذا كانوا حلاء عن غير ما واشترى  
 جماعة بعضهم عن بعض وسواء فان ايكم شئت اخذت بحق لا لآخر على احد انما  
 ويلي (ما يبيع ويبيع بحالته مسألة) تبين **واما** فيما اذا لم يكن بعضهم حيلة البعض ولو  
 فاله ذلك ايكم شئت اخذت بحق اذ مسألة (ان) تبين انما يجمع فاذ على الشا ئيم  
 وكذا مسألة اذا لم يكن بعضهم حيلة لبعض وفلان مع ذلك ايكم شئت اخذت بحق  
 حيث كانوا حلاء فبما من اخر منه انما يجمع على الشا ئيم ولا يجمع على من كان معه  
 الجملة اذا العرض لم يشترط حيلة بعضهم عن بعض **واما** اذا كانوا غير ما جان كل واحد  
 انما يودي ما عليه ولا يجمع على غيره (ان) يقول ايكم شئت اخذت بحق فان كان  
 ذلك واخر جميع الحق **لحق** تبين فانه يجمع على كل واحد من اهل الحق فلهذا في المودع  
 مسألة المرونة التي ارجح هذا السامس بالتصنيف بقاء الحق يجمع على قوله ورجح  
 المودع يعني المودع عن نفسه الحق ورجح هذا ايضا فقال **من ان اشترى سبعة يستعملها**  
**بالجملة** بلفظ اخر من اخر من الجميع **ثم ان** لبي اخر من اخره ما يبيع ثم ما يبيع فان  
**لبي اخر من اخره** ثانيا اخر من الخمسة **وخمسة** وسبعين فانه لفي الثالث رابعا اخر  
**خمسة** وعشرين **وشلها** ثم **بأشياء** عشر ونصف **وبسبعة** وربع **ش** مائة الخفيفة  
 شال وهو يكرر لا يضاع الفاعلة وفي بعض النسخ بقاء التمثيل بدل البقاء والمعنى  
 اذ اشترى سبعة اشترى سبعة بلفظ الصلابة اخر من اخر من الجميع ثم لفي  
 بالجملة وعليه بالجملة فلفظ الصلابة اخر من اخر من الجميع ثم لفي  
 من المودع عن نفسه الثانية اخر الخمسة يقول عن مائة ثم يجمع لارجوع في  
 على اخر من خمسة عفا وعن الجماعة بخلاف مائة اصاله فيما اخر منه ثم  
 يساويها (ما يبيع فيما اخر منه) ايضا ما يبيع في كل منهما عن غير الاخر















٢٢٢

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
سورة الفاتحة

نعمور انما لدر

المجموعه ١٠٠٠

سورة البقرة

من بیست و احم ۴۴۰

بسم الله الرحمن الرحيم

يبيع بغير قبضتهما وعلى

کما بل یغیت مرغ کل واحد

عليه السلام

وغيره وعلى اختلاف

اسم علی تو وقت کیا قسم

فصل فی بیان معجزات

وَأَكْثَرُ مَا يَمْنَعُ الْعَشْرَاءَ

من اهل العلم والمعرفة

وَجِيءَ كُلُّ امَّاٍ بِكُورِ الْمَدِينَةِ

المعاني والافعال من نظم

في العلم على العالمين

طارتتم وان لم يكن علمه

فَقُولُوا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْفَعِ































جواز بيع الموقوف

[illegible]



فصل ثانی

مراتسم کنز بکیم



و جانه بپنجه مرده

عليه

[illegible]



عن أبيه فيقول له بعد ذلك  
عنه فيقول له بعد ذلك

تغابی































عروا ارضي بحمايقتهم

و اربع و ثمان

[illegible]







وكونا انما السلفا ملكا...  
مصلحة ما يخلو به واحد من شفع  
مستحبه عن اعتبار احد وفكوله بالثقل له او  
**ومع من الغنى** لا يمتنع من ان الوكيل غير المعوض اذا اوكس  
ولف منه جانه بهر الموكلة وذلك لانه اصيل وامر الغنى به الى عليه الوكيل  
الذين اذا اطلع بينة تشبه له انه دبع (الذين) الى الوكيل المذخور ولا تنفع  
كثير لا يمتنع اذ على فعل نفسه واذا اعز الغنى بهر حج بزيادة على الوكيل لان  
مغنى بهر منه واما الوكيل المعوض اليه ومثله الوكيل اذا في كل منهما بانه فيض  
او في نفسه ثم فلا يبرر له تلف منه جانه بهر ام لا وكذا الغنى بهر ام لا والاحتجاج  
من بينة لان المعوض جعلت (لا في) او الوكيل مثله وفكوله تلف او رده منه وتلفي سح غلغ  
الموكل على عزم العلم برمعه الى الوكيل وعزم وصول المال اليه **صواعق الموكل** **عزم الغنى**  
**ان ان يطل** به **ان لم يرمعه** **نشر** بينة انه اذا اوكله على شرا وسلعة ولم يرمعه غنا جانتها  
له بما امر ثم اخذ الوكيل الشئ من الموكل ليدفع للبائع فطاع جانه فتمسك به الموكل  
ويطاع من اراد ان يطل الى ربه لان الوكيل انما اشترى السلعة على ذمة الموكل فالتزم ذمته  
ان يطل الى ربه لان يكون الموكل مع توكيله شئ السلعة قبل ان يشتريها جانه اذا  
مع من الوكيل لا يلزم الموكل ان يرمعه الشئ ثا بينة لانه حال بيعه لا يلزم من غير سواء تعلق  
بغيره في السلعة او قبله وتلزم السلعة الوكيل بان يرضى اليه الشئ اذ هو اذ لم  
يكس بغيره ربه **فكوله** ان لم يرمعه له اذ قبل الشراء جاذد بغيره فبغيره لم يلزم من غيره لا يشتري  
بامره بان يشتريه الزمة ثم فيضه ويجوز له جانه حينئذ يلزم من غيره الى ان يطل الى ربه **صواعق**  
**في اوك المودع** **فلا يجوز** **للاستعانة** **ش** **يعني** ان موكل على بيع شئ او على شرا به فباعه وفض  
شئ وفاد بعتة الى موكل او فاد اشترى بئس واد بعتة الى موكل جانه يصور بغيره كما ان  
المودع اذا ادعى رده الود بعتة به المحل فليس الى طاحنها جانه يصور بغيره ان كان قبضها بغير  
بينة واما ان كان قبضها بغيره مفسودة للموكل جانه لا يلزم الا ببينة كما يلد به بان  
الود بعتة جالت بغيره نيل **وان بينة** **المقصود** **للموكل** **للموكل** **من الغنا** **فاما** **مصلحة**  
فبينة دعوى اليه بان يشتريها اذ على ربه الشئ او السلعة او راس مال السلم او دفع  
السلم عليه او بخوذه له **ولا يصور** **وكفالة** **الرمع** **كان** **اول** **لانه** **فلا يكون** **مستادا** **رد** **كما**  
اذا ادعى دبع ما قبضه من الغنى او دبع شئ السلعة التي وكل على بيعها واذا كل كل الموكل

ع بالغير العا حشر

وكونا انما السلفا ملكا...  
مصلحة ما يخلو به واحد من شفع  
مستحبه عن اعتبار احد وفكوله بالثقل له او  
**ومع من الغنى** لا يمتنع من ان الوكيل غير المعوض اذا اوكس  
ولف منه جانه بهر الموكلة وذلك لانه اصيل وامر الغنى به الى عليه الوكيل  
الذين اذا اطلع بينة تشبه له انه دبع (الذين) الى الوكيل المذخور ولا تنفع  
كثير لا يمتنع اذ على فعل نفسه واذا اعز الغنى بهر حج بزيادة على الوكيل لان  
مغنى بهر منه واما الوكيل المعوض اليه ومثله الوكيل اذا في كل منهما بانه فيض  
او في نفسه ثم فلا يبرر له تلف منه جانه بهر ام لا وكذا الغنى بهر ام لا والاحتجاج  
من بينة لان المعوض جعلت (لا في) او الوكيل مثله وفكوله تلف او رده منه وتلفي سح غلغ  
الموكل على عزم العلم برمعه الى الوكيل وعزم وصول المال اليه **صواعق الموكل** **عزم الغنى**  
**ان ان يطل** به **ان لم يرمعه** **نشر** بينة انه اذا اوكله على شرا وسلعة ولم يرمعه غنا جانتها  
له بما امر ثم اخذ الوكيل الشئ من الموكل ليدفع للبائع فطاع جانه فتمسك به الموكل  
ويطاع من اراد ان يطل الى ربه لان الوكيل انما اشترى السلعة على ذمة الموكل فالتزم ذمته  
ان يطل الى ربه لان يكون الموكل مع توكيله شئ السلعة قبل ان يشتريها جانه اذا  
مع من الوكيل لا يلزم الموكل ان يرمعه الشئ ثا بينة لانه حال بيعه لا يلزم من غير سواء تعلق  
بغيره في السلعة او قبله وتلزم السلعة الوكيل بان يرضى اليه الشئ اذ هو اذ لم  
يكس بغيره ربه **فكوله** ان لم يرمعه له اذ قبل الشراء جاذد بغيره فبغيره لم يلزم من غيره لا يشتري  
بامره بان يشتريه الزمة ثم فيضه ويجوز له جانه حينئذ يلزم من غيره الى ان يطل الى ربه **صواعق**  
**في اوك المودع** **فلا يجوز** **للاستعانة** **ش** **يعني** ان موكل على بيع شئ او على شرا به فباعه وفض  
شئ وفاد بعتة الى موكل او فاد اشترى بئس واد بعتة الى موكل جانه يصور بغيره كما ان  
المودع اذا ادعى رده الود بعتة به المحل فليس الى طاحنها جانه يصور بغيره ان كان قبضها بغير  
بينة واما ان كان قبضها بغيره مفسودة للموكل جانه لا يلزم الا ببينة كما يلد به بان  
الود بعتة جالت بغيره نيل **وان بينة** **المقصود** **للموكل** **للموكل** **من الغنا** **فاما** **مصلحة**  
فبينة دعوى اليه بان يشتريها اذ على ربه الشئ او السلعة او راس مال السلم او دفع  
السلم عليه او بخوذه له **ولا يصور** **وكفالة** **الرمع** **كان** **اول** **لانه** **فلا يكون** **مستادا** **رد** **كما**  
اذا ادعى دبع ما قبضه من الغنى او دبع شئ السلعة التي وكل على بيعها واذا كل كل الموكل







[illegible]

سرکار

لوكيل ولد لها لاسه  
رجل

[illegible]

مروان بن الحنفية















غفر

[illegible]







النشوب

[illegible]



امبی

129











المستودع

[illegible]





331

في هذه المسئلة وعلى المقول في قسوس ومعلوم المقتضى ما عظم أو ما و...  
 كونه وانما في الشك الصريح مع كونه حرا على كل حال لأنه لا بد من...  
 كونه وانما في الشك الصريح مع كونه حرا على كل حال لأنه لا بد من...  
 لقولنا انما اعتقدنا مع ما...  
 برامة جارية يعنى واحدا من...  
 من امر المال فلهذا لا واحدا منهم ولذا من سمي من جليسون...  
 ومن قسوس امهاتهم فينبغي ان تكون له من وفعت عليه الغرامة حتى...  
 ولم يورثه بنقل وانما في صفة الغرامة في الشرح الكبير **صروان ولدت زوجة رجل**  
**واما اخ واختها عينته الغرامة** شر الغرامة جمع فابعد كبايع وباعه...  
 في الانساب بالشبه وموعلي عيجه يقول فعيث اثر، اذا انتعشت مثل فقي...  
 اثره قاده ولدت زوجة رجل وامه، اخي آوز وحيث وامته اثره الشئ بيكي...  
 نفا فيهم واحدا فينزل ولدا يدعيانه معا فان الغرامة تزعم في جميع ذلك **فـ**  
**واما** اخي عمت منه بلدا او مرغمر في نكاح وامنا بنكاح فلا تزعم الغرامة لانها...  
 لا تدعي فيهم وطهر بنكاح سواء كان اماء او هي ابر او هي ابر واماء وطهر بنكاح...  
 او هي ومجمولة لاحتمال كونها حرة وموقوف المولود **وعبر الفاسم** **ممن وحيث**  
**مع بنتها اخرى لا تجلى به واخره** وحيث لا تتعارض ما فيها **واصل** من الملة...  
 ارها كانت زوجة نذرنا تاجا وادسعي محلي الزوجت ان ولدت بنتا لا يطهر...  
 الغيبة مع لوف بنتا ليلاء عينته فامرت الجارية بطهرها خوفا منه فلما رجعت...  
 فزع الزوج من السعي فطاد الجارية في الثناء الطريق بسا ليعا عن الخروج في ههنا...  
 الوقت بحيث له الفضة فلم يدا ان تاتي بها فلما رجعت لما وحيث معمل بنف...  
 اخي جسيم ابن الفاسم عنها فاجاب بان لا تجلى به واخره **فمنها صرا** **فما تعمر**  
**الغرامة على اب لم يورثه من شريعت** ان الغرامة انما تعمر على معرفة الانساب بالاشتقاق...  
 على اب لم يورثه او دبر الاب وكانت الغرامة تعمر فيه فيلموته معرفة تامة فانما...  
 تعمر على ذلك **قلت** قال علي لم يجعل صفة الكان الشمل ويكعب واحدا في الغرامة...  
 لانه مخبر عن المشهور ولم يتعذر المولود لكون الولد حيا وفتر تعرض له اربع فـ...  
 فبما اوعى فصر ما على الولد حيا وعمرهما حيا او ميتا اسماع ابر الفاسم ارضعته...  
 تاما ميتا لا فاقية في الاموات ونفيل الصفح عن عيونه ان مات بغير وضع حيا...  
 دعى في الغرامة **قلت** ويجعل دما الى وجاه لان السماع فيم ولد ميتا



[illegible][illegible]















[illegible]

فان لم يتبادر عن وجه الخبر ان المرسل اليه لم يتبادر اليه  
 ما فيها وجه غير هذا يعني ان  
 هذه تخرج بهما ثم ان الرسول طاعت قبل ان يتبادر اليه  
 الرسول وان طاعت بغير الرسول اليه وان لم يتبادر اليه ان يتبادر  
 اليه لا يتبادر منه ذلك ولا يحمل على انه وجب ما ارسل اليه وانما انشغل على ذلك  
 من اليه فتدبر في كنه الرسول لكونه اليه على من يتبادر اليه من ورنه ان الرسول  
 لما سببا وحسين هذا كلام المرسل اليه في النود بجهة ولله الحال الذي عليه وتكون  
 عنده من مقتضى كلامهم كما نقله بعضهم وكلام المولود في قوله ان الرسول وعدم طاعته وانما  
 الرابع فلا يراد منه كما سياتي في قوله او المرسل اليه المسمى سواء وصل الرسول ام لا ولو لم  
 يمت الى الرسول وادعى التبرع واكثره المرسل اليه لم يتصور ان الرسول (لا يفتنه) **ص**  
**الثوب وركوب الدابة** **ش** يعني ان المودع اذا بعث الثوب حتى ابله او ركب الدابة حتى  
 علقب فانه يضمنها وتفرغ منه قال وبانتفاها بهما فمما لمع من هذا واذا اعد له ثوب عليه  
 قوله **ص** **والغول ان رد ما سألته ان افي بالاعمال** **ش** يعني ان المودع يفتح الدار اذا ركب  
 الدابة ثم قال رد ثوبا سألته على الدابة لثا اودعت عليها ثم حلت جارا لغول فوله  
 مع يمينه ان افي بالاعمال لانه لا يعلم (لا امر جلفه وان لم يفي بالاعمال ان يمينه جافه  
 يضمنها وكلام المولود بخلافه فوله فيما مضى ان رد غير الحمار او اما الحمار فلا يضمن  
 منه وفيه ان كان يغفل ما مضى فيغير ما اذا كان الحمار مما يتعلق بالانتم لا غير كما مضى  
 وان اخرجها لثمة ورجعت بجدا لانه لا يضمنها **ص** **ع** **اسوا فما جلد فيمنها يوم كي ايقار**  
**لاكي اء او اخذ** **واخترها** **ش** يعني ان من استفدع ابله مثلا فتعزى عنها واذا كان لثمة  
 مثلا ورجعت بجدا لانه لا يضمنها **ص** **ع** **اسوا فما جلد فيمنها يوم كي ايقار**  
 كانت زمن غيبته غالية فلي بها ان باخر فيمنها يوم كي ايعا لانه يوم التقم ولاكي اء لانه  
 ولها باخر الي اء والدابة وكذا الحمار المستعصى والمكتبة يتغير به المساجدة المشته  
 كنه بقوله ان اء الود بغيره التي تصالح للداكي اء كانت دابة او عبدا او سبعية او  
 غير ذلك ومبعض بجدا لانه لو عطل فيها يفيق بينهما خبر بها بين اخوها وما  
 نقصها واخذ الي اء او نضمه فيمنها وقوله حبسها **ع** **اسوا فما يبعين** انما للتخا  
 نة واما لو كانت للثنية فليس له الا اء او ما اء لم تقلع او فيمنها يوم التقم اء بلغت



[illegible]

الوعى اذا دعى الله ردعاً الى التيمم  
اليد لا يصرق

والمزلة

[illegible]

عمر العرف و پیر الفتا و الضیاء







من كان اودع الصبي او سقى ماء او حمله او  
 باعه ما تعلم بالشر وان باذن الله تعالى من  
 ما تعلمه له كذا او بعضا منه لا ضمان عليه فيما اتبعه لا رطخه من  
 على هؤلاء وسواء كان قبله ما ذكرى باذن وليه ام لا وهذا مذهب  
 من خرج به باب الحجي وعجز ما لم يصر ان لم يؤمر عليه وصرح به هذا لان العسر كان وتوسى  
 جعل المسئلة اعم مما سبق وعرض الضمان مغير عما اذا لم يضمن به ماله واما فيما اذا  
 على صوته وما صرح به الحال المصونة لا غير حيث تلف واجاد غير **من تعلقت بئمة الما**  
**دون علمه ونزوة غير اذا اعتق ان لم يسفطه السبي** **ش** يعني ان العسر الما دون  
 في التجارة اذ اخذوه بئمة من اذى بغير اذى سبيك فانه يكون بينهما على الامانة كغيره ان لم يتغير  
 عليها وادانتهما ونكوبه ذمته لا في رقبته وبغير ماله ان كان كالحج اذا اذن له في الشيء اذا  
 في الابراع لانه من ضرورياته ويؤخر ماله يركه من ماله الخاص به وار من مسئولته كما في باب  
 الحجي **وبعد اذ** ومعنى تعلقتا بئمة انها لا تؤخر من غير اجه وكسبه واما ما عطف  
 او مينة فتؤخر **واذا** عني الما دون له اذا تقوى على الوديعة التي اخذها من غير اذى  
 سبيك فانه يضمنها ونكون في ذمته اذا اعتق بوقا ما ولا تكون في رقبته لانها ليست جنة  
 ية كسائر الجنائيات وان يسفط له عنه سبيك فيسفط عنه بان يقول سبيك اسفط  
 اسفطت ذمته عن عيبي ولا يتبع بئمة اذا اعتق لانه عيب اسفطه عن عيبي فان قلت  
 ما لم يصر العسر ويبي السبي والصبي ما نعتا تعلق بئمة الاولى والثانية  
**ب** **وايضا** **فانما** **تؤخر** ان العسر محجور عليه نحو غير مجلها جنة ما نعتا محجور عليها نحو  
 انجسها فلذلك لم يلبسها انظر ابا الحسن **ص** **وان قال مني لاهل كما ونسيتهم** **فانما**  
**فسيقت بينهم** **ش** يعني ان الوديعة اذا ادها اهلان فزال المودع بعينه الدال من لا  
 حركتها ولا اده مرمو منكما فانما يتجلبان وتفسخ بينهما وكذا اذا ائثلا وبقيت  
 للمال دون الفاكيل تجلبان اليه يرعيه رجلا فيقول مرمو عليه مولا احرمها ولا اده  
 في عيتم فانه يخرجه بكل منهما بعرضه لانه الوديعة امانة والدين في ذمته ولو قال  
 يسيقت الوديعة لو اده منكما لم يغفل وكما نف بينهما بعرضه لهما واشتعي كلام المؤلف  
 ان من هذا الحكم مع بغايعا تحت يده المودع وهو كونه اذ لو قال ارجعها لاهل كما فان لم

فمن عليه البر اذا افلح الرجلين  
منو لا حرموا ولا اذ لم يحرم  
فانهم يغنيهم الكيل من جوعهم

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الفصل



ابلا چور

(الجارح) (الجارح)  
 شرف علمك شرف علمك  
 ليدار اعترافا لثقتك عليه لثقتك عليه  
 فالجودة للعارية لا المعنى والالمعنى  
 ومن هذا ما مر بالجمع والاختصاص ولم يفسر لبيان معهما من غير ان يفسر  
 ان لا واسئلني كما مسألة الشهادته في كل شيء  
 شفع ان يشركه العارية (ان انتفاع بما مع بقاء عينها والاعتناء بالنفوذ اذا كان)  
 بما يربح اعيانها ونفوذ كانت فيها لا عارية وما يربو انه بغير ولما كانت بينة على ما  
 كنه ولو وقع ببقاء العارية (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 العارية شفع بما يربو عليها من قول او فعل او اشارة ويكس المعاطات بلا يشترط بما يشترط  
 فيها صيغة مخصوصة كالبيع بل كما يربو على ثلثها (النفقة بلا عوض (ص) جاز (اعني)  
 بخلها (لا عين) (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 البيع مثلا على ان عينه بخلها من قول او يكون (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 ورواه من الربح وغو (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 وان يربو العذر من زمن العمل فلو قال (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 بخلها او يشترط مثلا بعرضهم لم يربو (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 يجوز وسواء اخذ النوع كالحث او اختلف كالحث (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 لنصب على انه حال له جاز ما في حال كونه (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 عارية وهذا المؤلف متعلق بعينه (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 وانفاق والاختلاف فيما فيه التعاون (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 ليست من العارية وانما هي من الاجارة (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 المعيد عليه (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 اخفاءه وتخييبه كالتياب والحلي والعروض (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 بقاء عليها كالغبار والخبير والسبعين (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 الخيون فانه يربو عليها ولما هما وما اشبه ذلك (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 وجب على المستعجى ضمان العارية (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 بنفسها الاستحالة لها (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)  
 يتهم على اخذها بغير رضاها (ص) ما يربو شفع ما هو الا كذا (العارية والمعنى ان)

على فضل السراج



ببعضها على بعضا من القول عليه في غير كمال (الوجه كما يستعمله)  
كلام المولى والسيد في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
بالسيف فلو كانا متقين في قولهم **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
**فَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** المستعمل في قولهم  
استعار حاله ووجهه ولا يجوز له ان يفعل بها ارضي ما استعاره  
اذ اعطيت وخاض قوله ومثله ونوع المسافة ومؤكد له على الراجح كما ينبغي من **تت**  
غلا في اجارة كما يلية في قوله عاصم له على ما ينبغي او ينبغي ليلو ان ساوت (لا ياب)  
لا فيه بسبع دين في دين قوله لا ارضي له لا جعل في ارضه ووجهه او مثله او اكثر **من اراد**  
**ما تعجب به عليه فميتها او كذا** شريعي ان من استعار دابة ليجل عليها شيئا معلوما  
في اد عليها غير ذلك فورا تعجب بتمه جعلت منه في بها غير بين ان يقبل المستعير  
فميتها يوع التعجب والشيء له غير في يد عيني ان ياخذ كراه (لا ياب المستعير فيه جفوة  
لا رغبة في تنفع القدر ومعنى **جفوة** ذلك ان يقال في بصاوه في او ما فيها استعاره له  
ما في فعل عشرة فيل في بصاوه في او ما فيها حمل عليها فاذا قيل خمسة عشر دية (ليس  
الخمسة ان اية على كراه ما استعاره له وان كان ما علمه له لا تعجب في مثله ليس له  
ما في او اية زيادة لان علمها من الله ليس من اهل الزيادة **جفوة** ما تعجب به اية  
وعطيت جانوا وعوضت مع ما عطيت ولم يتغير قول المولى من اية زيادة المسافة وفل في  
ما من اية المرونة وما علمها انما اذ اعطيت بركة في اية بين ان يكون ما تعجب به او ما  
يخلف في زيادة الخلق ومعنى التعجب منها الشك واما اذ تعجبت تعجيبا معينا للمقصود او  
غير معيّن له فانه يجب عليه على التقدير المذكور في من التعجب حيث جلت المقصود  
منه بين ان ياخذ مع ما نقصه او ياخذ في قيمة ومن زوج النفس ففوة حيث لم يفت **من**  
**في دية** شريعي ان من استعار دابة ليركبها الى موضع معلوم فيتعري وحمل عليها معه  
رديةا فعطيت حرا جارا بها غير ذلك فبها فان شاء اخذ كراه (لا ياب جفوة في عزم  
المستعير وان شاء من الردية قيمة الدابة يوع ارداه قبله كان الردية عبدا  
نه لاشء له من ذلك في قيمة ولا في مثله لانه ركبها بوجه شبهة فانه ايرتسقا لاشء  
ان الردية اذا علم بالتعجب معكم حكم المستعير للمعجب تقبيل ايةا شاء وان لم يعلم  
بالتعجب ما كان المستعير معرما جارا الردية يبيع والى هذا اشار بقوله **من انبع**  
**ان اعزم** ولم يعلم **بلا عارة** شري لان الخطا والعبرة في اموال الناس سواء فاعترض  
بالغير الاول ما اذا كان الردية مليا جارا الردية لا يبيع وبالعبر الثاني ما اذا علم

جاء في العارية برب  
بها وتولد من هذا  
وشبهه

ببعضها

ببعضها على بعضا من القول عليه في غير كمال (الوجه كما يستعمله)  
كلام المولى والسيد في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
بالسيف فلو كانا متقين في قولهم **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
**فَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** المستعمل في قولهم  
استعار حاله ووجهه ولا يجوز له ان يفعل بها ارضي ما استعاره  
اذ اعطيت وخاض قوله ومثله ونوع المسافة ومؤكد له على الراجح كما ينبغي من **تت**  
غلا في اجارة كما يلية في قوله عاصم له على ما ينبغي او ينبغي ليلو ان ساوت (لا ياب)  
لا فيه بسبع دين في دين قوله لا ارضي له لا جعل في ارضه ووجهه او مثله او اكثر **من اراد**  
**ما تعجب به عليه فميتها او كذا** شريعي ان من استعار دابة ليجل عليها شيئا معلوما  
في اد عليها غير ذلك فورا تعجب بتمه جعلت منه في بها غير بين ان يقبل المستعير  
فميتها يوع التعجب والشيء له غير في يد عيني ان ياخذ كراه (لا ياب المستعير فيه جفوة  
لا رغبة في تنفع القدر ومعنى **جفوة** ذلك ان يقال في بصاوه في او ما فيها استعاره له  
ما في فعل عشرة فيل في بصاوه في او ما فيها حمل عليها فاذا قيل خمسة عشر دية (ليس  
الخمسة ان اية على كراه ما استعاره له وان كان ما علمه له لا تعجب في مثله ليس له  
ما في او اية زيادة لان علمها من الله ليس من اهل الزيادة **جفوة** ما تعجب به اية  
وعطيت جانوا وعوضت مع ما عطيت ولم يتغير قول المولى من اية زيادة المسافة وفل في  
ما من اية المرونة وما علمها انما اذ اعطيت بركة في اية بين ان يكون ما تعجب به او ما  
يخلف في زيادة الخلق ومعنى التعجب منها الشك واما اذ تعجبت تعجيبا معينا للمقصود او  
غير معيّن له فانه يجب عليه على التقدير المذكور في من التعجب حيث جلت المقصود  
منه بين ان ياخذ مع ما نقصه او ياخذ في قيمة ومن زوج النفس ففوة حيث لم يفت **من**  
**في دية** شريعي ان من استعار دابة ليركبها الى موضع معلوم فيتعري وحمل عليها معه  
رديةا فعطيت حرا جارا بها غير ذلك فبها فان شاء اخذ كراه (لا ياب جفوة في عزم  
المستعير وان شاء من الردية قيمة الدابة يوع ارداه قبله كان الردية عبدا  
نه لاشء له من ذلك في قيمة ولا في مثله لانه ركبها بوجه شبهة فانه ايرتسقا لاشء  
ان الردية اذا علم بالتعجب معكم حكم المستعير للمعجب تقبيل ايةا شاء وان لم يعلم  
بالتعجب ما كان المستعير معرما جارا الردية يبيع والى هذا اشار بقوله **من انبع**  
**ان اعزم** ولم يعلم **بلا عارة** شري لان الخطا والعبرة في اموال الناس سواء فاعترض  
بالغير الاول ما اذا كان الردية مليا جارا الردية لا يبيع وبالعبر الثاني ما اذا علم

المستعير اذا اراد  
الان يباي يير ان يكون  
تعجب به او لا يفتان



والاستغناء عن ذلك بان الشعر  
لم يزل مع الشعر على التام

انقص

[illegible]



















الحال الظاهر بتوهم انه  
 صلياً ان لم يجر  
 اصل

اذا كانت

[illegible]

























باعت السلطنة ما ياتي وامالها جانت وقيمة القيمة ما...  
...  
**منه** لم يشرك المعنى ان المرأة اذا ادعت على رجل طلع انه الى صومعته على الزنى ولم تات  
متعلقة باذنه بل بما فعله من الغزو كانت من اهل الصون ولا وهو الزنى  
بما فعل وكذا ان لم يكن له ان يجمع عرفه او ارات متعلقة باذنه فان هو الزنى  
بسفل عنها وان لم يكن بما فعل لما بلغت من مضيقه فبعضها وغزو هو الغزو ولا يبين  
لها عليه وان ادعت ذلك على فامسق ولم تات متعلقة به لم يغزوه من الغزو ولا غز  
عليها لاني ان كان يظن حمل وان اتت متعلقة به سفل عنها من الزنى وان لم يكن بما فعل

وغير

وغيره...  
...  
**منه** لم يشرك المعنى ان المرأة اذا ادعت على رجل طلع انه الى صومعته على الزنى ولم تات  
متعلقة باذنه بل بما فعله من الغزو كانت من اهل الصون ولا وهو الزنى  
بما فعل وكذا ان لم يكن له ان يجمع عرفه او ارات متعلقة باذنه فان هو الزنى  
بسفل عنها وان لم يكن بما فعل لما بلغت من مضيقه فبعضها وغزو هو الغزو ولا يبين  
لها عليه وان ادعت ذلك على فامسق ولم تات متعلقة به لم يغزوه من الغزو ولا غز  
عليها لاني ان كان يظن حمل وان اتت متعلقة به سفل عنها من الزنى وان لم يكن بما فعل











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]











ولم يعف

[illegible]











بسم الله

[illegible]











٢٠

وهي المحجور و ابوها والغرض اذا  
استغنى احد عن شفع المحجور  
نقل ملكه لشفيعه







الذي هو قول الشيعية اخذت الخ

أن يقول

[illegible]



باب الشعبة لغو

ويعمل

[illegible]







بما لا يشك في صحة ما تقدم ذكره من المشقة بالبيع او بالقبض او بالتمتع او بالملك  
مشرق من ايجوبة الشك في صحة ما تقدم ذكره من المشقة بالبيع او بالقبض او بالتمتع او بالملك  
مثلا في اخذ الشفعة من بائع  
في مشقة ما تقدم ذكره من المشقة بالبيع او بالقبض او بالتمتع او بالملك  
الشفعة اذا اخذ الشفعة بالشفعة فانه يجب عنه من الثمن الذي دفعه الشفعة  
بمقدار ما حقه البائع من الشفعة من الثمن لا جمل العيب الذي اطلع عليه المشتري  
الشفعة وكذا يجب عن الشفعة ما حقه البائع من الشفعة مما حقه البائع  
من الثمن من الناحية وكذا يجب عن الشفعة ما حقه البائع من الشفعة من الثمن  
مما حقه البائع من الشفعة من الثمن ان يكون ثمن الشفعة واعداد اللام في قوله  
او عينة لم يجمع الثمن في ما يجرى من قوله او اشبه به فهو ان حكمه ان اوله يجب  
هاده واشبه ان يكون الباطل ثمنه فلو لم يثبت كون الباطل ثمنه لاجل قوله او اشبه به  
ثنا او رد يعيب بغير ما رجح البائع بقيمة شفعته ولو كان الثمن مثليا الا ان الغرض  
منه ولم ينفذ ما بين الشفعة من المشقة من ثمنه ان الثمن الذي دفعه المشتري  
للبيع في الشفعة ووقع البيع على عيبه وهو موقوف او مثلي من غير النقص اذا استحق  
منه البائع بعد الاخذ بالشفعة بقيمة الموقوف او مثلي المثل كمال او رد البائع  
على المشتري لاجل عيبه منهم بعد الاخذ بالشفعة فان البائع يرجع على المشتري بقيمة  
شفعته التي خرج من يده لان الشفعة وبطله من جمل البائع فاستحق الرجوع بقيمة  
الشفعة لاجل انتفاض البيع بين البائع والمشتري ولم ينفذ ما بين الشفعة والمشتري  
بل يكون للمشتري ما اخذ من الشفعة وهو مثل الثمن ان كان مثليا وفيه من ان لم  
يكن كذلك وقولنا من غير النقص احتيازا عما اذا كان الثمن الذي استحق من البائع او  
رد على المشتري لاجل عيبه منهم بعد الاخذ بالشفعة او بطله من جمل البائع يرجع على  
المشتري مثله وسواء كان ذلك قبل الاخذ بالشفعة او بعد ذلك لانه لا يتعيب  
وقولنا ووقع البيع على عيبه احتيازا عما اذا لم يقع البيع على عيبه فانه يبي  
عنه قبله ولو موقوف ولا يرجع بقيمة شفعته ومثله المصلحة من ارجاء قوله وعرض  
عن جمل ما خرج من يده او قيمته لانه ان جازت وقولنا من جمل البائع بالشفعة ونقص  
الرجاء عن العرض ما قبل النقص المسكوكا بالمثل حكمه حكم العرض لا النقص ولذا بان على  
المثلي وقوله ولم ينفذ الخ لا كثر ينبغي ان يجمع الشفعة على المشتري بالتمتع  
العيب لانه دفع له قيمة العيب سليما فغير انه معيب وفيصل ينفذ ما بين الشفعة

بلاشوا

بما لا يشك في صحة ما تقدم ذكره من المشقة بالبيع او بالقبض او بالتمتع او بالملك  
مشرق من ايجوبة الشك في صحة ما تقدم ذكره من المشقة بالبيع او بالقبض او بالتمتع او بالملك  
مثلا في اخذ الشفعة من بائع  
في مشقة ما تقدم ذكره من المشقة بالبيع او بالقبض او بالتمتع او بالملك  
الشفعة اذا اخذ الشفعة بالشفعة فانه يجب عنه من الثمن الذي دفعه الشفعة  
بمقدار ما حقه البائع من الشفعة من الثمن لا جمل العيب الذي اطلع عليه المشتري  
الشفعة وكذا يجب عن الشفعة ما حقه البائع من الشفعة مما حقه البائع  
من الثمن من الناحية وكذا يجب عن الشفعة ما حقه البائع من الشفعة من الثمن  
مما حقه البائع من الشفعة من الثمن ان يكون ثمن الشفعة واعداد اللام في قوله  
او عينة لم يجمع الثمن في ما يجرى من قوله او اشبه به فهو ان حكمه ان اوله يجب  
هاده واشبه ان يكون الباطل ثمنه فلو لم يثبت كون الباطل ثمنه لاجل قوله او اشبه به  
ثنا او رد يعيب بغير ما رجح البائع بقيمة شفعته ولو كان الثمن مثليا الا ان الغرض  
منه ولم ينفذ ما بين الشفعة من المشقة من ثمنه ان الثمن الذي دفعه المشتري  
للبيع في الشفعة ووقع البيع على عيبه وهو موقوف او مثلي من غير النقص اذا استحق  
منه البائع بعد الاخذ بالشفعة بقيمة الموقوف او مثلي المثل كمال او رد البائع  
على المشتري لاجل عيبه منهم بعد الاخذ بالشفعة فان البائع يرجع على المشتري بقيمة  
شفعته التي خرج من يده لان الشفعة وبطله من جمل البائع فاستحق الرجوع بقيمة  
الشفعة لاجل انتفاض البيع بين البائع والمشتري ولم ينفذ ما بين الشفعة والمشتري  
بل يكون للمشتري ما اخذ من الشفعة وهو مثل الثمن ان كان مثليا وفيه من ان لم  
يكن كذلك وقولنا من غير النقص احتيازا عما اذا كان الثمن الذي استحق من البائع او  
رد على المشتري لاجل عيبه منهم بعد الاخذ بالشفعة او بطله من جمل البائع يرجع على  
المشتري مثله وسواء كان ذلك قبل الاخذ بالشفعة او بعد ذلك لانه لا يتعيب  
وقولنا ووقع البيع على عيبه احتيازا عما اذا لم يقع البيع على عيبه فانه يبي  
عنه قبله ولو موقوف ولا يرجع بقيمة شفعته ومثله المصلحة من ارجاء قوله وعرض  
عن جمل ما خرج من يده او قيمته لانه ان جازت وقولنا من جمل البائع بالشفعة ونقص  
الرجاء عن العرض ما قبل النقص المسكوكا بالمثل حكمه حكم العرض لا النقص ولذا بان على  
المثلي وقوله ولم ينفذ الخ لا كثر ينبغي ان يجمع الشفعة على المشتري بالتمتع  
العيب لانه دفع له قيمة العيب سليما فغير انه معيب وفيصل ينفذ ما بين الشفعة







حزبه و خطه و معنی و بیان  
للمختصر

فصل



علم امة كاتب الوحي

[illegible]



محمّد

شجر مقرر في مكانه  
يجوز فسخ الصود على كل حال  
وعرضها وحماها مع سواد كانت  
اشيخ في بيع الدين ان منعه المصلحة والسلفين  
وارت عطاء واخر دينها ان جاز بيع شجرة ان منعه عرضها ودينها  
يجوز لا بعد الورثة ان يبايعوا عرضها ولا يبايعوا الدين بشرط ان يجوز بيع الدين  
ان عليه ما من ملبيا تاخره ولا يملكه وانظر حصوله لاني اركاها على الجمع بينه وبين  
ومو الكفاية ولا كذا في **ت** من ان يترجى ما يبيعونه ولا يبيعونه ولا يبيعونه ولا يبيعونه  
شجرة او اشعي قوله واخره ان عطاء واخر دينها ان اخذوا عرضها ودينها ولا يبيعون دينها الا بغير  
ومو كذا في **ف** ال ملل وان ترجى دينها على جباله بين الورثة ان يفسقوا الى اهل احد  
فيصير ذمة بئمة بل يفسقوا ما كان على كل رجل **ف** ال ملل اسمعت بعض اهل العلم  
يقول الذمة بالذمة موجه اليه بالدين **ف** ال ابن حبيب ويجوز فسخ الدين اذا كان  
على حال واحد ولو كان العرييم عايبا لانه لا غنى فيه **ان عطاء واخر عرضها ففكتة وادنى**  
**مخا شرة** وتكره يجوز ان يفتسما الحبوب فيما اخذوا عرضها ففكتة بئمة او عرضها وما  
اشبه ذلك وما اخذوا عرضها ففكتة او مجموعا بئمة او مجموعا بئمة او مجموعا بئمة او مجموعا بئمة  
فيه بيع الصواع عني بئمة وكذا المولود في الفسمة بالنسبة الى الفسمة بالنسبة الى الفسمة  
لانه لا يجوز الجمع بينهما بئمة بئمة **م** و **خيار** **العرض** **البيع** **ش** وتكره يجوز ان يفتسما  
ويكون لاهومهما او لهما الخبار وسواء دخلتا على ذلك او مغلتا بغير الفسمة وسواء  
كان المفسوم دارا او عرضا وتكون مفسوم امير الخبار منها كفسوم مونة البيع ياخذها  
بالسليم وما يجره البيع رضى او رد بغير مونة ويحرجوع قوله كالببيع ايضا الى  
قوله واخذوا عرضها ففكتة الخ فيعتبر ان ذلك يوا بئمة كما في ولا يرجع الى قوله واخذوا  
وارت عرضها الخ لا رفعه ان جاز بيعه بغير عرضها **م** و **غير** **بئمة** **العرض** **البيع** **ش**  
**ارض غير** **ان لم تترك ارض شريعت** ان من كانت له نخلة او شجرة في ارض غيره ما تعلق  
بها من مال او اقلعها طاعتها او غير جانها يجوز له ان يغيى شريكتها اخرى من غير  
الفسومة او من غير جنسها بشرط ان لا تكون ارضه الاولى سواء كانت زبادة ضرها  
مجموعة عرضها لا تعلق ببيها في الارض او مجموعة عرضها لا تعلق ببيها في الارض لتستقي  
الشمس عنها فتضعف قوتها ومنع عنها ولو احاطت بها من نخلة او شجرة  
فيسير له ان يورعها اياها من بيها فانه ابرسي اج و **م** مونة اخرى ان لا يغيى



على الشكر كله او العزلة اذا  
تراضوا على ان يقسم لهم باحبي  
معاين في ولاهين في كل حال

بسم

1911



































(ششم)

[illegible]







ان اخبر،

ابن بطرقة كان  
 في بعض موهوبين يا فخره وده لنفسه  
 عينا ومو بعض من الغرض وكان البعض في مائة  
 شيعته انه يجوز للانسان ان يغادر عن عبده واجيب ان الغرض هو عبده  
 معنونه من مغارة اجماع لما جسد من جسد الدرع البر للانه جسد لها في نيل  
 التي من غير نفسه في عمل الغرض ثم انه هل الغرض ان كان يعمل ما استوجب عليه  
 في العمل في الغرض ما دام واقع واذا كان عمله في الغرض بنفسه من عمل ما استوجب عليه  
 قد يغير المستاجر يبر ان يعطيه ما جعله من الراجح ويعطيه جميع الكفاء التي است  
 في نفسه حتى التي في الغرض له ويسبقه من الاجرة ما يغايل البرة التي اشتغل به  
 ابر من عمل ما استاجر على عمله منها كمسئلة اجبي الغرضه اذا اجماع نفسه **مورد مع**  
 يعني ان مراد الغرض غير زلة ان يرفع مال به مع العامل واخرى يعمل كل مال على حدة وسواء كان  
 متغير كما في الزمب وشكها وان الزمب او متغير كما في الزمب وما في الزمب وسواء  
 كان الزمب فيها متغيرا كالنصف من ربح كل منهما او متغيرا كالنصف من ربح من ربح من ربح  
 واخرى وسواء كان الربح فيهما لهما او ربح احدى لهما باعينه ورجح اخرى لهما معا او  
 ربح لهما في الحال ورجح اخرى للعامل كل ذلك جائز اذا اشترط في الما لير عن الزمب له عند  
 العمل فيهما لان ذلك يجمع الربح واخر معلوم فلا تهمه حينئذ فان لم يشترط في الما لير  
 اختلف الربح ويجوز في المتفق الربح فانه ابر الما لير الا لافته ان يعمل اهر الما لير اكثر من ربح  
 خلاف المتغير الربح فانه يتهم ان يعمل اكثر الربح لا في الا في عملا كثيرا **مورد مع**  
**شغل الما لير وان متغيرا** **شغل الما لير** **شغل الما لير** **شغل الما لير** **شغل الما لير**  
 يجوز لم يبر الغرض ان يرفع مال به متغيرا في ربح اهر ليعمل واخرى ليعمل مع الربح  
 قبل شغل الما لير الاول ليعمل كل مال على حدة وسواء انفق راس الما لير او اختلف وسواء انفق  
 الربح او اختلف على ما في ان شغل الما لير الما لير عند ربح الربح لان ربح حينئذ في ربح  
 واخر معلوم ولا تهمه فان لم يشترط في الما لير في ربح الما لير ويجوز في المتفق كما في  
 عن ابن الما لير وهو ظاهر الما لير مفسر ودفع مال به مع ابر ليعمل ليعمل وقوله وان  
 متغيرا ربح لهما وقوله ان شغل الما لير رابع المتغير لانه ومتغير كما في الما لير الما لير  
 وهو ظاهر الما لير خلافا **مورد مع** **شغل الما لير** **شغل الما لير** **شغل الما لير** **شغل الما لير**  
 الاول ان يكون ربح الما لير الما لير بعد شغل الما لير الاول فانه يجوز بشرط عدم اخلاله  
 مع اختلاف الربح لان حينئذ اخص به اهر ليعمل عليه ان يجمع ربح ربح الما لير شغل



فيكون العامل بغيره  
الورثة بغيره الموت أم لا  
وشرقي فيه ومع ذلك كقولهم  
عينا حال من العا...  
يكون العامل بغيره المال...  
في تقي...  
سواء التي لنفسه أو التي...  
بأنه يفتي...  
**وأما ما...**  
أذن...  
يجب على...  
بما في...  
في سلع...  
العامل على...  
غيره...  
أن...  
أذن...  
فإن...  
**أن...**  
العامل...  
له...  
النصف...  
**بأنه...**  
العامل...  
في...  
في...  
بأنه...  
عليه...  
الورثة...

في...

فيكون العامل بغيره  
الورثة بغيره الموت أم لا  
وشرقي فيه ومع ذلك كقولهم  
عينا حال من العا...  
يكون العامل بغيره المال...  
في تقي...  
سواء التي لنفسه أو التي...  
بأنه يفتي...  
**وأما ما...**  
أذن...  
يجب على...  
بما في...  
في سلع...  
العامل على...  
غيره...  
أن...  
أذن...  
فإن...  
**أن...**  
العامل...  
له...  
النصف...  
**بأنه...**  
العامل...  
في...  
في...  
بأنه...  
عليه...  
الورثة...







والخلف بناء على ان الرواج كالا يترى وقد  
 ومنه ان العرف مشتمل على مقولته بغيره وانما  
 من ذلك ان لا ينفك له ولا كسوة له ولا غيره وانما  
 بالاهل والرواج المشتمل على الرواج والنفق والسبق  
 ثم ان كل من ساج في نفقة لا ينفك له من نفقة ربه ووجهه بل هو ليس بمباين في نفقته من ساج له  
 في ربه ووجهه بل هو ليس بمباين له والنفق وان سعى في نفقة ربه او غيره في نفقة ربه او غيره  
 من غير الاهل والرواج مشتمل على النفقة من سعى في نفقة ربه او غيره في نفقة ربه او غيره  
 ايضا ما له النفقة بغير من ربه من النفقة وشوهم بل هو ليس بمباين في نفقته من ساج له  
 نفق له انفق انفاقا مقبوسا بالعرف وفعله **الان** حال له حال كون انفاقا في المال بغير  
 نفقة العامل بالمعروف انه النفقة التجارية بغير العادة له بالنفقة لما لا يناسب حاله ونفقه  
 النفقة تكون في مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 ملائمة له على ربه والله وكذا في اذ ذمة النفقة على مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
**سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 حال سعيه ان كان المال كثيرا وكان مثله لا ينفق بنفسه فان بعض ان تاهل مع الشريك السابق  
 وممن ساج ولم يبين زوجته وانفق المال وان يكون السعي لغيره ان كان **سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 عطف على نفقه له وانفق في ذلك وشرب ووضو ونحوه لا يستغنى عنها لانه دواء والنفق عطف  
 على المعنى له ووجهه لا ينفق لانه دواء او على انه اسم لا على انما عامله عمل ليس وانفق في نفقه له  
 ان لا ينفق له لانه ليس له دواء والحاجة عينين مستغنية استغنية جارية بغيره وجواب السؤال  
 اقتضت الحاجة (ما لا ينفق له لانه لما ذمة له النفقة من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال) اقتضى ذلك السؤال على الرواج  
 من هو كونه له لا حلا ولا ينفق ان لا العامل في غير العامة اذ لا ينفق من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 لما قبلها في امره بخلاف الثاني بغير من الرواج والحاجة والعصر وحلق الاس والجمل ان له  
 خفيج له وانما هو من النفقة **سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 من البعير هو الزمان فيبصر خيرا اعتبارا لازمه جلا فينفق في الزمان الغني بمقوله ان بغيره مع  
 نفقة الشريك السابقة وانما سكنت عنها لوصفه لان ما كان شريكه في راعه فهو شريكه في راعه  
 والبعير لا يبر على الانفاق **سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 خرج الحاجة تنقضي به ان يفي ما في نفقه لغير اهله ونحوه وجا عطاء انفسا في اطا ونحوه  
 بعير ان ينفق في نفقه له الحاجة تنقضي به ان يفي ما في نفقه لغير اهله ونحوه وجا عطاء انفسا في اطا ونحوه  
 فخر مال الغير اذ كان ما ينفق في حاجته ملائمة ومال الغير اذ كان ما ينفق في حاجته ملائمة ومال الغير اذ كان ما ينفق في حاجته ملائمة

زوجته بناء على ان الرواج كالا يترى وقد  
 ومنه ان العرف مشتمل على مقولته بغيره وانما  
 من ذلك ان لا ينفك له ولا كسوة له ولا غيره وانما  
 بالاهل والرواج المشتمل على الرواج والنفق والسبق  
 ثم ان كل من ساج في نفقة لا ينفك له من نفقة ربه ووجهه بل هو ليس بمباين في نفقته من ساج له  
 في ربه ووجهه بل هو ليس بمباين له والنفق وان سعى في نفقة ربه او غيره في نفقة ربه او غيره  
 من غير الاهل والرواج مشتمل على النفقة من سعى في نفقة ربه او غيره في نفقة ربه او غيره  
 ايضا ما له النفقة بغير من ربه من النفقة وشوهم بل هو ليس بمباين في نفقته من ساج له  
 نفق له انفق انفاقا مقبوسا بالعرف وفعله **الان** حال له حال كون انفاقا في المال بغير  
 نفقة العامل بالمعروف انه النفقة التجارية بغير العادة له بالنفقة لما لا يناسب حاله ونفقه  
 النفقة تكون في مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 ملائمة له على ربه والله وكذا في اذ ذمة النفقة على مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
**سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 حال سعيه ان كان المال كثيرا وكان مثله لا ينفق بنفسه فان بعض ان تاهل مع الشريك السابق  
 وممن ساج ولم يبين زوجته وانفق المال وان يكون السعي لغيره ان كان **سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 عطف على نفقه له وانفق في ذلك وشرب ووضو ونحوه لا يستغنى عنها لانه دواء والنفق عطف  
 على المعنى له ووجهه لا ينفق لانه دواء او على انه اسم لا على انما عامله عمل ليس وانفق في نفقه له  
 ان لا ينفق له لانه ليس له دواء والحاجة عينين مستغنية استغنية جارية بغيره وجواب السؤال  
 اقتضت الحاجة (ما لا ينفق له لانه لما ذمة له النفقة من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال) اقتضى ذلك السؤال على الرواج  
 من هو كونه له لا حلا ولا ينفق ان لا العامل في غير العامة اذ لا ينفق من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 لما قبلها في امره بخلاف الثاني بغير من الرواج والحاجة والعصر وحلق الاس والجمل ان له  
 خفيج له وانما هو من النفقة **سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 من البعير هو الزمان فيبصر خيرا اعتبارا لازمه جلا فينفق في الزمان الغني بمقوله ان بغيره مع  
 نفقة الشريك السابقة وانما سكنت عنها لوصفه لان ما كان شريكه في راعه فهو شريكه في راعه  
 والبعير لا يبر على الانفاق **سئل عن** ان سأل عن ان العامل اذا كان اعمالا للنفقة فانه ينفق من مال الغير اذ لا ذمة له المال بل هو انفق في سعيه من مال نفسه ثم ملأه من المال  
 خرج الحاجة تنقضي به ان يفي ما في نفقه لغير اهله ونحوه وجا عطاء انفسا في اطا ونحوه  
 بعير ان ينفق في نفقه له الحاجة تنقضي به ان يفي ما في نفقه لغير اهله ونحوه وجا عطاء انفسا في اطا ونحوه  
 فخر مال الغير اذ كان ما ينفق في حاجته ملائمة ومال الغير اذ كان ما ينفق في حاجته ملائمة ومال الغير اذ كان ما ينفق في حاجته ملائمة

على هذه الاشياء من النفقة



عليه

عليه كاسبه فضلا جانه يعقوب عليه  
من العامل حصته من الربح الخاطل في العبر  
القيمة التي لا يغير ان انه يخرج في يومه لا فاضلا من  
ما زاد بيع له مائة راس فلان من بيع فيها خمسة عشر راسا ولا يعطيه  
جان كان غنمه اكثر من ما على حصته من الربح الخاطل وان كان غنمه يبيع  
على حصته من الربح **صواعق الربح** يعني ان العبر يعطى على العامل من  
الربح اكثر من يومه من يعقوب عليه ربح مروج الخلع بان كان حيا وبنا او كانت غنمه لا يربح  
المال فخلقه له حتى يجره بطار شيكاه ورجع بالمباغنة على من يقول انه اذا لم يكن له المال ربح  
لانه لا يتعلق غنمه بالمال ولا يكون شيكاه حتى يعجل ربح **صواعق غنمه** شيكاه وان لم يكن له  
على الجاهل شيكاه للغير بان اموه فضلا والحد انه موسى جانه يعقوب عليه يعطيه يوم الخلع اية  
يعقوب مفا بلغها ما على حصته العامل من الربح منها فقتوله يعطيه جيبه حيا مائة الفقة  
من ربه انه يبيع له المال كل القيمة وليس كذلك لما علمته ومحل غنمه حيث كان في المال فضلا  
وزاد على يعقوب شيكاه ويبيع له المال ما له لانه انما علق على العامل لكونه شيكاه  
اذا لم يكن له المال فخلقه لا يشكاه جلا يتصور علق حتى يعقوب عليه حصته شيكاه وامام حلا  
العلم عليه اي فضل ولا علمه لانه انما علق في العلم بالنفع وغير كونه المال فضل وغيره  
كلام المولى حيث خرج قوله ولو لم يكن له المال فضل على هذا وقوله **ان راسه** اي في حاله العلم  
وعلمه **وراسه** اي راسه وان لم يكن العامل موسى جانه يبيع من العبر بما وجب له المال والربح  
وجب على العامل في حاله علم راس المال وحصته ربح من الربح من قيمته وغنمه حيث كان  
في المال فضل غير الشراء وذا اكثر من قيمته وغنمه حيث لم يكن له المال فضل وفي حاله علم العلم قيمته  
يوه الشراء ما على حصته من الربح ومن حيث حصل في المال ربح فضل الشراء واحال ان لم يحصل له  
فضل علق كماله الفروض **مفسر** ما اذا كان مفسر والمال فضل ان يشتريه بما ينبغي ورأس المال  
ما ينبغي وقيمته يربح كالبينة وخمسون جانه يبيع منه بما ينبغي وقيمته وعشرون راسا وبقية  
في ذمته بخمسة وعشرون لان العامل قد جناه على المال لانه يشتريه من يعقوب عليه جيبه حصته  
في المال التي جنى عليها وانما يبيع له المال بغير راس ماله وحصته من الربح الخاطل فضل الشراء  
ومع الشراء المذكور وخمسون لتشتري الشراء مع المحبنة وحقيقه في غير قوله بما وجب بما اذا لم  
يشتريه الا اشتريه ربح على قيمته يربح الخلع جان زاد جانه يبيع من بغير راس ماله وحصته من الربح  
الخاطل من قيمته يوم الخلع اي وينبع ربح المال اذ لم يربح من ربحه من الثمن فهو يربح على المالك المظالم  
المذكور جانه يبيع منه بما ينبغي وخمسة وعشرون يعقوب باقيه ولا يتبع العامل شيكاه **صواعق** مشتري







A circular library stamp in purple ink. The outer ring contains the text "جامعة بغداد" (University of Baghdad) at the top and "مكتبة" (Library) at the bottom. The inner circle contains the text "الكلية" (Faculty) at the top and "التربية" (Education) at the bottom. In the center, there is a smaller circle with the text "مكتبة" (Library) and "التربية" (Education) around a central point.

يقتضي من النجوع بقوله اورفتمه ان يكون في نفسه ان يكون في نفسه ان يكون في نفسه  
الجارز في نفسه تعالى واما حياح ومثل الشئ الشئ في نفسه ان يكون في نفسه ان يكون في نفسه  
وكذا يتم اورفتمه ان يكون في نفسه ان يكون في نفسه ان يكون في نفسه ان يكون في نفسه  
ان الكائن لا يباع والكتابة تباع واعلم بانتم مع انتم في الاربع فويله ومثله في نفسه  
**مدرسان وارجح** **شعر** علق على ابي والمعنى ان عورمة المدرس يجوز ان يكون  
كلها او بعضها مرة معلومة سواء اشترط في العفل او بعد وبسبب في المدرس  
منها ففرومات السبب وعليه ديق سابق على التبرير وراق المدرس او غير ذلك  
المعنى بمره ديقه في الحى والحق ولا يجوز في المدرس في نفسه عورمة الكتاب والحق  
والعننى لاجل يجوز رهض عورمة ماذى وانما عورم المدرس باجل عورم والتفصيل  
**عور لا فتمه** **ومثل** **تنتقل** **منه** **قولان** **شعر** يعني انه لا يجوز رهض عورمة المدرس في نفسه  
التبرير ليمسح به حياة السير اما في نفسه سابق او على ان يباع عورمات يجوز وفي  
منها جعل قوله (انما في التبرير والسير رهضه) واذا ارهض عورمات ان في نفسه ان عورم  
فمثل ينتقل الرهض عورمة وتباع له وقتا بعورمات او يظل ويصير الرهض بلا رهض  
ولا ينتقل عورمة لانه انما ينتقل الى فئة وهي لا في قولان في هذا المعنى والملازم  
واما التور رهضه على انه من جانه يظل الرهض ولا ينتقل عورمة من غير خلاف كما يقصد  
كلام المواه وعليه حله الشيخ عيسى وينبغي ان يفي هذا التفصيل في القول لاجل  
وهو ولما راجع البولر انما حدث بعورمات لا دية المكاتب على القول بانه لا يبيع رهضه  
تتمم ما في رثا ان قوله وهل ينتقل ليس من تنمة قوله لا فتمه خلافا للشارح  
**كقصور** **هيسر** **ار** **شعر** تنقسم في القولين يعني انه اذا ارهض عورمة دار علم انما ملك في ا  
منها شئ ثبت وفعلها عليه جعل ينظر الرهض ولا ينتقل منه فتمها لانه انما هو الرهض  
او يتعلق بغيرها وكن (اعلم) لان المنفعة كحي منها يجوز رهضه فلا يظل هذا الرهض  
يظلم ما اخبرتمه **قولان** **واما** **الوقوف** **عبد** **على** **غير** **رهضه** **انما** **ينتقل**  
الرهض منها معها وكذا لو مات وانتقل الى غيره كما في الخطاب وكذا لو انتقل الى  
غيره في حياة كما لو شئ الوافف توفيعته مؤ معينة وانقضت **ومما في** **بهر** **صلا**  
**هم** **وانتقل** **ابباع** **شعر** علق على ابي والمعنى يجوز ان يكون رهض ما غلو في  
وزر على بهر صلا على المشهور لما علمت ان العن رجا في هذا الباب فاذا امانا  
الرهض او ليس بهر صلا ولا امانه جانه ينتقل بركة الشئ الى بهر صلا  
الى بهر الصلاح شعر يباع وبسبب الرهض عنه ومما حوى من الغي ما واما ان يعلق







لاحمد

[illegible]

مردود و بهای کارهای  
بسیار است و در این  
روزها که از کارهای  
بسیار است و در این

مجلسه اوله  
مجلسه اوله  
مجلسه اوله







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

九

[illegible]















بسم الله الرحمن الرحيم

وہ

[illegible]



والجبر كذا وجازي لا تسمى شيئا

الشيء مفعول فاعله يفرق فيه المشا والمفعول يفرق فيه الغيبة والعدم  
في بلو المعاملة السابعة البليغ التي تعامل فيها ولو وجبت في غير ما  
على انواع البيع وتعلقها في شئ من هذه الكمالات على شئ من تعلقها في  
عما على ما في البياعات ومفعول التصحيف يقال غشيت غشيت غشيت بالشيء  
ستغشيت ضد استغشيت وهو جازي لا جماع تخفى من غشيتنا فليس من ان ليس  
غشيتنا ولا على غيرنا وبلو لا حكما بما بقوله **وتصريح شئ وجوبا باعشتراد**  
الغاش للبايعوة **وتوكيد** فيتصور به كله ويعب **لا** وتصور باعشتراد على البيا  
يع اذ اعين ويتبع المشتري يتم ان وجبه واما لو كان البيايع موجودا فهو قوله  
ويبيع من غشيت الخ فلان في كل وفكوله وتصور باعشتراد لا يفرح في (ما راضا اذ كان ولا غشتر  
لينا وفعل الخ من غشيت على اء فليس من غشيتنا وفكوله وتصور باعشتراد  
على من يعلم انه لا يغشتر **صرا** ان يكون **اشترى** **فرا** **الاعمال** **يعيب** **شئ** يعني ان  
الشخص اذ اشترى شيئا او وجبه له موجودا غشتر شيئا من جنس منه ولا يتصور  
به لا اكل لا يحكم من بيعه اذ ان يكون المشتري عالما بغشيتنا واشترى له ليعيب غشتر  
به فانه يتصور به عليه ان لم يبيع شيئا فانت غشيتنا بان تغشتره له ولا يصح  
بدليل قوله فيما مر وقيل من غشتر ان يبيع شيئا فانت غشيتنا تصديق ثم من  
في تصديق البيايع له يتم او بان ابيع وعرض تصديق (ما راضا البيايعه واما ان  
اشترى من يبيع فانه لا يتصور به عليه **ولا** غشيتنا وهو كغيره اذ دخل الى  
كم بالكا ففوله **صرا** **الخ** **بالنشا** **اشترى** لغرضه في سماع ابن الغاشي لا يخفى في خبره  
من الخبر وشئ يخفى مبلون لغشيتنا وتصديق وهو غشيتنا من راضا غشيتنا غشيتنا  
من غشيتنا فاعلم غشيتنا ان غشيتنا من ذلك فلا كلام له واما فاعلم ردها فانت  
ردي اللاف من الثمر والغشيت **صرا** **سبلا** **دع** **جبل** **رد** **شئ** من راضا لا يجوز غشيتنا  
الغشيتنا دي والمشتري الى د (ما ان يبيع من اء الجيسر الى دي وصفتها قبل الخ  
بقوله **صرا** **الخ** **شئ** من راضا بعد السماع لانه يغير النعم ويظهر انه يبيع فاعلم  
بذلك المشتري فله رده واما نفع الذي يبيعه قبل السماع فلان هذه فيه لانه يحتاج اليه  
ومر اصلاحه ونفعه ولا بأس بخلط النعم بالمال لا يستخرج زبده وبالعصير ليعجل  
تقليبه للماء وتزله التي يجعل تحت النعم لانه اذا طعمه المولف النعم النعم ليعجل  
نعم الجبل ولا يحتاج للمولف الى ان يقال فيه بعد النعم لا يستعان به في ذلك  
فلا **ولا** النعمي الكلام على وجوه التي في الغشيت ولا يتكلم على انه تغشتر

سج

ما في المزمع فتمت عن  
خلو من النعم

المشا

والجبر كذا وجازي لا تسمى شيئا  
الشيء مفعول فاعله يفرق فيه المشا والمفعول يفرق فيه الغيبة والعدم  
في بلو المعاملة السابعة البليغ التي تعامل فيها ولو وجبت في غير ما  
على انواع البيع وتعلقها في شئ من هذه الكمالات على شئ من تعلقها في  
عما على ما في البياعات ومفعول التصحيف يقال غشيت غشيت غشيت بالشيء  
ستغشيت ضد استغشيت وهو جازي لا جماع تخفى من غشيتنا فليس من ان ليس  
غشيتنا ولا على غيرنا وبلو لا حكما بما بقوله **وتصريح شئ وجوبا باعشتراد**  
الغاش للبايعوة **وتوكيد** فيتصور به كله ويعب **لا** وتصور باعشتراد على البيا  
يع اذ اعين ويتبع المشتري يتم ان وجبه واما لو كان البيايع موجودا فهو قوله  
ويبيع من غشيت الخ فلان في كل وفكوله وتصور باعشتراد لا يفرح في (ما راضا اذ كان ولا غشتر  
لينا وفعل الخ من غشيت على اء فليس من غشيتنا وفكوله وتصور باعشتراد  
على من يعلم انه لا يغشتر **صرا** ان يكون **اشترى** **فرا** **الاعمال** **يعيب** **شئ** يعني ان  
الشخص اذ اشترى شيئا او وجبه له موجودا غشتر شيئا من جنس منه ولا يتصور  
به لا اكل لا يحكم من بيعه اذ ان يكون المشتري عالما بغشيتنا واشترى له ليعيب غشتر  
به فانه يتصور به عليه ان لم يبيع شيئا فانت غشيتنا بان تغشتره له ولا يصح  
بدليل قوله فيما مر وقيل من غشتر ان يبيع شيئا فانت غشيتنا تصديق ثم من  
في تصديق البيايع له يتم او بان ابيع وعرض تصديق (ما راضا البيايعه واما ان  
اشترى من يبيع فانه لا يتصور به عليه **ولا** غشيتنا وهو كغيره اذ دخل الى  
كم بالكا ففوله **صرا** **الخ** **بالنشا** **اشترى** لغرضه في سماع ابن الغاشي لا يخفى في خبره  
من الخبر وشئ يخفى مبلون لغشيتنا وتصديق وهو غشيتنا من راضا غشيتنا غشيتنا  
من غشيتنا فاعلم غشيتنا ان غشيتنا من ذلك فلا كلام له واما فاعلم ردها فانت  
ردي اللاف من الثمر والغشيت **صرا** **سبلا** **دع** **جبل** **رد** **شئ** من راضا لا يجوز غشيتنا  
الغشيتنا دي والمشتري الى د (ما ان يبيع من اء الجيسر الى دي وصفتها قبل الخ  
بقوله **صرا** **الخ** **شئ** من راضا بعد السماع لانه يغير النعم ويظهر انه يبيع فاعلم  
بذلك المشتري فله رده واما نفع الذي يبيعه قبل السماع فلان هذه فيه لانه يحتاج اليه  
ومر اصلاحه ونفعه ولا بأس بخلط النعم بالمال لا يستخرج زبده وبالعصير ليعجل  
تقليبه للماء وتزله التي يجعل تحت النعم لانه اذا طعمه المولف النعم النعم ليعجل  
نعم الجبل ولا يحتاج للمولف الى ان يقال فيه بعد النعم لا يستعان به في ذلك  
فلا **ولا** النعمي الكلام على وجوه التي في الغشيت ولا يتكلم على انه تغشتر











اول  
قرائت

ان شاء الله تعالى

وقلى مدينة العطار

وینما

غير يروي ومومض وقال انه اسم جنس لا علم وكذلك النحر كجنس  
وكذلك الدوا كجنس ليس يروي وكذلك النسي ليس يروي وفروان القرم  
النسي لا يعبر، كالماء والنفوس، ونهاية، والوحي تيسر **من موز وبالحكمة**  
يعني ان الموز ليس يروي على المشهور ومومض من المرونة والموتى وكذلك الب  
خنوخ ونفاح واحاص وكثري ورماني وحنجب ويديج وفشا وخيار واباس بالنف  
ه ركب يربيه وباسم يباس واليم اشترى المولف بقوته **ولواد حرت بغير** واختر  
والنفس ربيته الى ان لا يبرخر واد حرت بالانوار المهيمنة ويجوز فراء نقا بالجمجمة والما  
جاء كجنس المنة، وتسمى بالجمجمة من غير نون بينهما ثم معروف وموت تسميم اعدل مشفق  
الخنوخ **من وكثيري نزل** وكذا النشوي به عدم دخول اليا فيه وكذلك ما به معناه من  
النور والجوز والنفستق ونحو ما لا يبرخر ولا يفتات على المعنوي من القلة من كمية  
والاد غار والافقيات والفايل بالاد غار فالايل يروي بينه **من وبلح او صغى ش**  
يعني ان البلح الصغي ليس يروي بل لا يجمع، والمراد باله غير ايجل امل لم يبلغ حمر  
الرايح فان كبر كان ريويا لا كبر صخرة بالبقاء ومومضا ابلغ حمر الان هو وصورة صلي  
الرايح ومومضا ابلغ حمر الرايح **وبعج** انة وبلح ان صغي بان النعير واختر لانه  
علم والطلع اخرى لجمع ما جل في يجوز بيع بعضه بعضا فلا كبر بشرة اريكون  
يل يبيش فلا يجوز بيعه متبا فلا الى اجل ومومض ان كان العمل من القليل اذ فيه سلف  
جز نفعا وامكان كان العمل الكثير فكما من المرونة منع انما ولعله منفع على ان  
نعمه ضمان يجعل تعجب المنع ومومض ان كالم المولف باب السلم والافلا وجه لنعم  
ففسوله ويجوز بطلان لاجل لا يجوز كل من البلح الصغي والماء يجمع ما جل وكما هو ان  
ما عداه فلم يروي لا يجوز بيعه بطلان لاجل فالاع الى سائلة واباس بالبقا اية  
والقول وما لا يبرخر متبا فلا وان كان من جنس واحد يربا بمرام **ولما** نكلم علم ان مو  
يات النخوة الجنس لتخرج فيما يكون به الجنس جنس مومض ان لا يكون من الشان  
قوله **من الطير والعمر والصلح** **ما التي مسر والنبي لا ينقل** **ش** يريد ان الصلي لا ينقل  
الفتح بلا يصير الرقيو جنسا غير لانه غير اجزاء على المشهور وكذلك النقي  
لا ينقل عن الفصح والرفيق لانه من اجزاء بالقبول المتأخر في وكذلك الصلوة  
من العصور لا ينقل عن اصله وكذلك لا يباع مملوك مثله لانه مملوك مثله واباس  
لانه ركب يباس ما التي مسر وينقله الصلي لكون املا وتلك مومضه وقول  
لانه يصير بالصلو حلوا بعد ان كان واجبه نفي لانه انما حلوا بنفعه الماء بعمره

مُتَبَّعُهُمُ الْغَيْبُ وَتَشْوِيدُ النُّورِ اَزْدِ

حرواء ويؤخذ في طعام لاجل  
يقطع الماء لفسر من روعه والامعاء  
والا تشبع بغيره











تتميز بارتفاعها الواو بعد او  
 في علم تاريخي من الحداثة 1900  
 الفصحى

علی

[illegible]



ان الشيء قد يمتدح فيكون في الحقيقة ان يعطى قيمة الصغرى والشيء  
 ان يعطى قيمة الشئ بالمشتد يكون شي بيا بقيمة الصغرى وقبرو للمشتد بان  
 متعلقان اهلوس يوه قمل وقولان يوه الصغرى فيترتب ذلك باطلا غللا العيب بان  
 يقع عنه التفرق وقولنا من غير حدوث نقص عنه احترازنا علة اهل عطل عنه نقص  
 دة فهو قوله لانه وجبر به الحادث وقوله بك صغرى بكس الطاء ما يصح به وبقيها  
 الحادث وقولنا ان العيب في الصغرى وادخلت الكافة القياسية والكبرى والاشبه ذلك  
 على لا يعطى عنه او يعطى عنه بقسطه والتغير في المذكور يوجع البيع على وجهين  
 يوجع الحق على ما استظهر ابن شريته واوله على الاظهر على الاربع وقوله يوجع البيع  
 حلال من با على زاد اهل كون ما زاد معتبرا بوجع البيع وليس متعلقا بكونه زادا لان الزيادة  
 ليست بوجع البيع بل بغيره فيس وانظام ان الزيادة بوجع البيع يوجع فان المشتد كما اشار  
 له بعض وكس صغرى فلم يزد ولم ينقص كان بمثابة ما لم يجرى عنه عيب وسواء كان الباع  
 يوجع مولا لا يعلم ان يوجع ولا يشاء عليه او يتناسا ويا خرا ارش العيب وتكون نقص البيع  
 فان كان الباع مولا فلم يزد من غير ارش او عيبه واخر ارش وان كان غير مولا لم يزد  
 على العيب الحادث **موجع في الحادث** يوجع ان المشتد ان اهل عطل عنه مع الزيادة  
 عيب بان الزيادة مرغبا منه وصغرى وممرد بغير العيب الحادث مرفوع وان كان وعي  
 يوجع وكيفية الجبر ان الزيادة اذا سلوت النقص الزاخر عن عيبه فلا يشاء له ان غاسر  
 ولا يشاء عليه ان زلة لان غيرته تنعصر وان غفقت عنه بان جبره بعض جبر فاه  
 فقد اخرا ارش الغير واررق دمع ارش الحادث الذي لم يجرى الزيادة وان اراد ان  
 يزد ويتقصر بما زاد وبلا فوله وانه اراد ان يزد ان يتناسا ويا خرا ارش الغير وكيفية  
 النقص في الثانية ان يفرق ما لم يوجع بالعيب الغير وبان يادة ان اراد ان يزد  
 انما سلك اسفل الزيادة وقولنا ما يوجع بالعيب الغير **وقوله** في الحادث  
 في غير المولى واما هو فلا يجرى بان يادة فاشه وبشاهدا متعلقا ونقصه بغيره  
 العيب الغير **ولما جرى كلامه في الترتيب** وان المولى يخلو  
 غير في بعض احوال في الترتيب ان يوجع فيها المولى وغيره وبين احوالها  
 ستة وستة ما يزد عليه بقوله **موجع بين مولى وغيره** ان يفرق بين  
 المبعوث والمولى المولى انما يوجع في العيب وقوله **غيره** هو غير المولى  
 او علة ونسبته وقت البيع مجازي يندى ان الشياء اذا انقصت عن المشتد بسبب  
 تفرقه فيها انما معتاد اولي يكر النقص ناشيا عن اتعاها كما كلف طبع الشئ شيئا

في احوال الترتيب يوجع فيها بالعيب  
 غير ويا زيدا في ان اراد ان يزد  
 ان اراد ان يزد انما سلك اسفل

او سواها او صغرها معناه اجمع الترتيب لانه عليه ان يزد وله التماسا واخر  
 الغير وسواء عن النقص والصغرى شئان لا على من يبيع الفاسد والقطع العلة  
 ما اعتاده الترتيب في بلاء او بلاء يبيع اليها ولو لم يفتقر بقاء الباع وقيل هو الترتيب  
 في ارش ان يزد او كان غير معتاد فهو موقوف ولو كان الباع مولا وبيع المولى  
 بالارش او كان لو كان النقص عن الاتعاها بكم كالتشوب يكتسبه بلسا ينقصه فانه يزد مع  
 التفتش الشوب فية الترتيب لانه صوره به ماله ولو كان الباع مولا واقتضاها من  
 كالتفتش على ما في الرواية **وقال** ابن الكاتب لا يفرق قيمة (انما اقتضاها كلفه) الشوب  
**وعلة ومرة** دالة على الجواب وان نقص معقوف على ان زادا وان نقص البيع  
 به جبر بين مولى وغيره **وقيل** حينئذ دالة على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مولى  
 وغيره غللا النقص **وقوله** ان نقصه لا يفرق متروضا على ما علة عند المشتد وكلامه  
 المولى في الشياء بل في الحيوان والجمادى العفارة وغيره في المروية ونقصها وكلامه  
 بالرد والرفيق والحيوان مرغيب معسرة متروضا على ما يزد ان وجبره عيبا اخر ما  
 راجعا لنقصه لا عنده سواء لم يزد الباع او لا يخلو الشياء يفعل بها ما يفعل بغيرها  
 كصغرها وقصها وتقليبها قيصا او سواها او اقبية والجلود عفاها او غللا وسواها  
 اذ عمل بها ما يعمل بغيرها ما ليس بعسرة فان الشئ يجرى اذ (معدل) لا يفرق عنها  
 والرجوع بقيمة العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان الباع غير مولى فان كان  
 مولا فلا يشاء على المتنازع ان يزد ان المولى كذا ان وله (ارش) غاسر وعمل  
 العرق ان الترتيب بين الحيوان والعفارة ينظر والساد لا حكم له ويكتفي في الشياء والفتي  
 بقصر ويراعى في نفسه **مطالع الترتيب** يوجع في فواك نقصه عن المشتد كما جازى  
 في ذلك عنده بين ان يكون بسبب عيب الترتيب او بغيره بسبب فاذ اسرو المبيع  
 ففقدت يدك او اوبى جعله قيمه فان كان الباع مولا ياقم او سرقته بان علمه  
 فلا يشاء على المشتد من ذلك ويرجع بجميع ثمنه وان كان غير مولى من المشتد **ويج**  
**عيبا في الترتيب** نظري اذ لا يتلوا في الترتيب يوجع المتعلق بعيب الترتيب  
 ليس موقوف كعلاكة بالعيب لكان اولي له فان كان من العيب الترتيب يوجب  
 دلت عليه الباع فلا يشاء على المشتد واما جبر منه **والجواب** ان  
 منها عن موقوف كعلاكة من الترتيب وغيره يوزن على من ارش العفارة كالمولى المعنى  
 وموانه لا يفرق بين مع ذلك من الترتيب كما قلنا واما جبره بما اوى مرغيب الترتيب فهو  
 بمقابلة ما جلد بعيب الترتيب فليس يوجب اخلاله العيب ويول على هذا ما سببه في **آخر**







نعم المعتاد سبب المولود من المنوسة بالنسبة لغيره ولا ولا حمله على  
 ان كان كل من غير قسري بالاشارة والمولود بالمولود غير حمله على خلاف  
 قوله بل اذا كان له ولد او ما جعلها فلما عا ونحوها فهو موت كانت من الحي ولما  
 انشأ الشك على العيب المتوسط والنجيب **ثم** في البقية جذا **والحق**  
**ج من الغيرة بعيت بالارث** في التغير الحادث عند المشتري المخرج عن المصدور  
 بزمان المنازع المفصولة منه بعيت لدى سواء كان البايع من لسان او غير  
 من لسان او جبه التماسا بالعيب الغير ودار شر واجب على البايع للمشتري بقوله  
 مخرج اء والتقي لان كلاله المولود في النقي وتغير الموصوف بالعيب جاسر لا كس  
 الصغير ليس عيبا وقوله بالارث ان يتيغير الارث عن التنازع واما عند التنا  
 في جعل ما زاد اذيا عليه وقسره بالارث ان يقع من المولود عيبا وياخذ من النقي  
 النسبة **ثم** اخذوا امثلة المبيعت بقوله **من كسب مغي ومغ** **وانتظار** **بخر**  
**ونفع غير متناه** **شر** يعني ان العيب الحادث المبيعت عند المشتري الموجب للمرجوع  
 بالارث كسب المغي ومغ الكسب وموان يدفع عن المنفعة المفصولة منه ولا يمكن  
 ان يتيان بها وكما في محرمه العاقل وغيره ومو واهج ويرون عليه التعليل بالارث المغي  
 جنس والكسب جنس وتغيير الارث فانه ذلك بغيره بالارث ليس في كلامهم ومنها انتظام  
 بك كما قاله بالارث في كتابه المزمع في نقي المزمع وهو خلاف قول من ادعى انه من التوبة  
 وقسروا باي قول ما لا بالعلي واما الوضوح فلما ينقصها بل يزيدها ومنها انتفاع  
 الغير المعتاد وسواء كان البايع من لسان او غير من لسان تفصيل ثلثة الفهم والكتان  
 فلتسوية او ثوب الصور فيضا **ثم** اخبر في المبيعت الموجه بالارث على البايع بعض  
 بعيتات فيما الرجوع للمشتري بجميع النقي على البايع لا بالارث فقط بقوله **من اراد**  
**بطل بعيب التوليس** **بسماع** **زمنه كونه** **بافه** **شر** يعني ان محل رجوع المشتري  
 بالارث على البايع فيما اذا حصل عند المشتري بعيت ان لم يطلد المبيعت عند المشتري  
 بعيب عيب التوليس او بسماع او في زمن عيب التوليس جاز بطل بعيب التوليس  
 ان لم يدر البايع على المشتري بان علم به وقت البيع ولم يبينه كما لو لم يدر البايع  
 بما ربه بقتل او بالاباى باي جافتم نراجات او زدي جات او دخل جافتم  
 حية جات او ملد من الله بغير سبب لا كسب من عيب التوليس كونه في زمن البايع  
 التوليس فان المشتري يرجع على البايع بجميع النقي ولا شيء عليه فيما حذر عند  
 من المصلح ويدخل فيه ما اذا لم يعلم امه علم ملدوه ليس عليه جملته فبانت من الوادة

ولو ادعى المشتري ان العيب ابي من غيره ومخالفة البايع غير موافق لما اشر  
 لمر عليه بالاباى جافتم قوله ويرجع ثمنه لا كسب له فليعلم ان ذلك في غير الباي  
 يع بعيبه واحتمل زغير لم زمنه ما اذا ملد بسماع في غير زمن عيب التوليس فان  
 المشتري لا يرجع بالارث **ولما** ذكر مطلقه عند المشتري بعيب التوليس في  
 ما اذا ملد عند غير المشتري منه بطل فقال **وان باع المشتري بطل بعيب رجوع**  
**على التوليس** **ان لم يدر** **بسماع** **زمنه كونه** **بافه** **شر** يعني ان محل رجوع المشتري  
**بطل** **قوله** **شر** يعني ان المشتري من التوليس او باع ما انشأه قبل اطلاقه على العيب  
 فلهذا التوبة المبيع عند المشتري انشأ بسبب عيب التوليس وتغير رجوعه على ما  
 به وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع على البايع التوليس بجميع النقي  
 اخذ التوليس من المشتري الاول فكشفه العيب انه لا يستحقه لتوليسه ثم ان كان النقي  
 الذي اخذ المشتري الثاني من التوليس مساويا لما خرج من يد البايع الثاني وهو المشتري  
 الاول فلما انشأ وان زاد الماخوذ من التوليس على ما خرج من يد المشتري الثاني يبيع  
 بغيره الى ان يودع المشتري الاول وهو بايع العيب التوليس وان نقص الثمن الاول الماخوذ  
 من التوليس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفع له بايع وهو المشتري الاول كما لو كان التوليس  
 سريا لم بعثه وباعه المشتري منه لآخر باثني عشر قبل يكل البايع الثاني لمشتريه  
 ثمنه بان يرجع له در جميع ثمنه وموانه حكاه المازري وابو شامير لانه في قوله  
 ان البير في رجوع عليه به او لا يكله اثنان وليس لثالث وهو المشتري الثاني عيب  
 العشرة التي قبضها من التوليس وحكاه النوادر وكتاب ابي بونصر لانه لما روي في ثمنه  
 الاول لما رجوع له على اثنان قولان وفيه اثنان بان لا يكون النقي الاول اقل من قيمة العيب  
 من النقي الثاني ولا يبيع على بايع بتمام قيمته عيب كما لو باع النقي بما يبيعه مثا  
 لثا والعيب ينقصه الخمس وخمس المائتين عشرون والنقي الاول عشرة فيكمل النقي الثاني  
 اثنان عشر لعيب بعشرة **ولما** انشأ النقي الكلال على العيب الثابت للمشتري بطل  
 نقي **ج** الكلال على تنازع المتبايعين في العيب او بسبب الرد فقال **من اراد**  
**مشتري ادعيت** **و** **بسماع** **زمنه كونه** **بافه** **شر** يعني ان المشتري اذا اطلع على العيب  
 واراد الرد فقال له البايع انت رايت وقت الشراء وانتي رويته فليعلم البايع  
 بعيبه فان المشتري لا يبينه يبيعه لانه ان يفسد البايع عليه الرجوع بانته راء باراه  
 بتم موافقه فان حلف رد وان نكل رد في العيب على البايع ومثله دعوى الرد  
 او اذا كان العيب هاما ان لم يبيح لا يفي ولو على غير المتامل واشهر على نفسه







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام



















39

[illegible]



ملفوظات

فولم يصرح الخ واكتفى به ان تنفي  
الامر على ما تقدمت به وعلى الامر  
بالتواضع وانما انشئت الحواش  
اصغر من

١. في قوله الموحدة والوداعة فقلت  
العبارة السابقة وحدها لا تدل على الحقيقة  
معهم فقلت انهم اشرار الحق و  
اراد الحق ضلوك في الحق  
والوداعة انهم الصالحين

المصنف

والمؤمنون



السلامة والسلامة والسلامة

[illegible]











و قوله او شدة او لولا يستلزم  
العلم بحد ذاته بما يقتضيه  
فان العلم بحد ذاته يقتضيه

فقط من الجيد فتدقيقه في الخ  
فلا ابع قولك العبد المذنب  
فليس في العبد المذنب الا في  
الاشياء والافعال والاعمال

الفرد لا يبرأ من سلبه ولا من شتمه











فيه ما لا يتصور في قوله وفي بيع حب ارجح قبل بمسألة بغيره ومما اختلف فيه ايضا  
 مع ان غير منعهما في البيع **مروا في قيمة حبيبتين وثلاثين مثقالا** والاختلاف فيه  
 بل كان متعلقا على مسأله وقات البيع كونه المشتري في الموضع الغنيمه غير الغنيمه  
 وفي المشتري مثله فان تغور الثمن بالغنيمه كثر حبات اثنائه بخلاف الغنيمه اذ الموضع  
 المشتري يحتمل وجوده لانه هناك دخل على تلك جله شئمة ملكه واباحه له بايعة وعلى  
 القول بالغنيمه مع التغور تغني يوم التغور لانه وقت اجتماع العرض والطلب فان  
 قفولة حبيبتين في غير الغنيمه فيمنع من العرض في نظاف الجمل ان حبات افضل وفي  
 قبضه واخرة الغنيمه ذلك ان كان لا يقع بها باجرة عليها جميعا لانها دخلت في البيع  
 العاشر يعني واحده **من ثمنين سوره جي شلى وعفار شري** يعني ان العوات المذكور يكون  
 يغني الشرف في العروض والحيوان دون العفار والمثل ما في تغني السور لا يقع  
 على المشهور وكما هي ولو اختلفت في غنيمه باختلفت في اسواق لان الغنم ما  
 يراى في الغنم الغنيمه فلا يطلب فيه كثر الثمن ولا قلته وبان راصلة وان اختلفت في  
 بالمثل والغنيمه كذا في جلا يجرى اليها مع امكان راصلة في قوله يغني في متعلق  
 بعات ولا يحتاج الى تغني عما هو **مروا بطول زمان حيوان شري** يعني ان حيوان الطول يبيع  
 المشتري مرغ غير غنيمه تغل ولا يغني برون او سوري معيت للحيوان لان الطول مقلته  
 التغني وان لم يكن واذا فلات مع المقلته مع المقلته اولى والحيوان يشتمل ادمى و  
 قوله **مروا في ثمن ثمنين ان واختار انه خلاص** وقال بل في شهادة شري بل في الطول انما  
 ان في حكم بانه موت اذ الطول الذي هو مقلته للتغني شري كذا في كتاب التوتيس وكتاب  
 السلم الثالث ليس الشهم ان ولا التلات بعوت اذ ان يبيع التغني واختار النجاشي  
 ان حله الكتاب خلاص عفيف بقوله وان شري احسن اذ ان يكون البيع صغيرا فان  
 المدة اليسيرة يغني فيها ويتغلف في الما لذي ليس بين الموضع خلاص عفيف  
 وانما موافق للاختلاف لعل في شهادة اذ مشاهرة اذ حضور اذ ان ما كان كل على حيوان  
 بحسب ما مشاهرة وعلا يتم منه في ردا ان بعض الحيوان ان يبعينه الشهم في سعة  
 تغني بعضي ونحوه وروى ان بعض المعير تلات لا يبعينه الشهم والشهم ان اذ التلات  
 شة لعدم ذلك فيه قال في الشهادة مثلا ما قبل الغنيم وهو حضور بقوله تغل على  
 الغنيم والشهم **مروا في ثمن ثمنين شري** يعني ان تغل العرض كالحياوان في ثمن  
 في المشتري كفتح من موضع الى اخر معيت اذ كان بثلثة مكي اذ وخره صبي او مكس  
 فيه في قيمة العرض ومثل الشري محله واخترى بثلثة من الحيوان الذي يتغلف بنفسه

فان تغل

فان تغل لا يبعينه **مروا في ثمن ثمنين** ولا مجموع اذ لم يزل ولو تغل من موضع  
 يبلد واحد جازح كذا في قاتر اذ على ثمن بثلثة والراد ما حثا في الكلفة وروى  
 بغيره وروى مثله **مروا في ثمن ثمنين** من العوات وكذا المشتري للمبيع في الغنيمه  
 ربعية او مغلثا تغل الغنيمه بالامنة الموكدة وراستغلي في الواضحة المستغلة  
 بطول الزمان المعوت في الحيوان ومع من منه ان الغنيمه عليها ليست بقوت  
 عن ابل الغنيمه في الوخيش وراستغلي اذ على عرج الوك وسوا صرفة اذ  
 او كثره واما الى بيعته فان ادعى عرض الرضى وصرفه فلا تغل ايضا ولا كثر تغل  
 ان كثره ما تغل بقوت وان قال وكذا صرفة في ابيته والوخيش وان لم يذكر شيئا فهو  
 على عرج الوك وفيها اذ حله تستغلي الوخيش ولا تغل واما الى بيعته فلا تغل ولا تغل  
 تستغلي لما علت انه اذ غاب وادعى عرج الوك وصرفه البايع اذ فلا تغل ويجب  
 استغلي في هذا جازح اذ لم يذكر شيئا وتوجيه الشارح بغير ان المعيت مروي في  
 البايع الذي يوجب الاستغلي في المطيعة واما غير فلا مان ان تكون بكي او تغلها لانه  
 من غير الزات **مروا في ثمن ثمنين شري** يعني ان كغفار ينزها بغيره واندر اسر والورع  
 معا وبنا بغيره وراى رضى بغيره وطلع الغنيم منها واما المشتري فلا يبعينه ذلك ليعطى  
 شله مقامه ومن غير الزات تغني الزات باليمن واليمن ان يغل في سمي دامته واما ان  
 دامته معيت بخلاف ما قاله في بيعته فيقف فيها كسمنه **مروا في ثمن ثمنين** واما  
 بيعته للمبيع خرجه عن بريقه بعد بعته او صرفة او عنت او بيع كسج او حبيس في  
 المشتري عن نفسه احتي اذ اعماد الاوصى المبيت بثلثة اذ اراو بستان وان يبعينه شري  
 ذلك الاوصى شري اذ جاسر ويحتمل جازح يغني على ما يروى في الرد بالبيع انه يبعينه  
 البيع العاشر تامل ان يبيع البعض فيما لا ينفق وان كل كسج الكل واما فيما ينفق  
 فان يبيع اكثر كسج كذا واكثر ما زاد على النصف وراى بغيره منه ما وقع فيه البيع  
 وان يتولى والشركة لا يحصل بها موت وفي ما قاله نكح **مروا في ثمن ثمنين** واما  
 شري ومما يبعينه البيع العاشر تغل حى غير المشتري في الغنيم ولا يفر على خلاصه ورا  
 لم يكرهنا واهل رية ولا يفر على مستغلا بتي اذ كثره في رية او كثره في رية او كثره في رية  
 مدة معينة كذا اذ اذ كذا العاشر بغيره الكى اذ الحجج ويكون الى ج في الكى اذ  
 اذ يبيع للمكتري كى اذ جاسر كذا تغل في البيع العاشر ولا يرها المكتري في المدة التي  
 اكثرى اليها على ما هو ابن الموان ونقله اربع نسخ عنه خلاصا في الظاهر في رية ان  
 اكثرى كى اذ جاسر لا تغل له لانه لا حان عليه والخارج بالهوان بخلاف البيع

٢١



[illegible]

فلو لم يكن منكم من علم  
 ما لا يحسنه الله ولا يحسنه  
 الله ولا يحسنه الله ولا يحسنه الله

بانی

قولہ اما نور علی قصہ او العاشق  
الوارث العنا سید ما تواجہوا فی  
عاشق او سید ما تواجہوا فی  
العنا سید ما تواجہوا فی  
العنا سید ما تواجہوا فی







حاد او لا او من نفل من انتم وان يكون البايغ ثانيا بعد المشتري او لا ومن  
 نفل من انتم والمثل من لمة كل واحد وكيفية سوا علم الوكيل او الموكل ببيع الا  
 او جمل او غير كل ان كان غير ما دون له او ما دون وهو يخرج للسيرة وكيفية  
 قاتل في نفسه عاز شراؤه وفيل يركب وفيل يبيع وسواء باع السيرة او اشتري  
 العير او باع العير او اشتري السيرة وان اشتري البايغ الاول لا يجنبى او لا ينسب  
 للصغير كره ذلك ومثل شراؤه رطب لا ينسب للصغير اه المحجور بشرائه غير من الاوليا لم يرد  
 جهم واما عتس وموثره (2) اجنبى للبايع الاول او شراؤه محجور فلا يجوز لان كل ان  
 يشتري له بالوكالة اياه والاولى الى ذلك لانه لما اجاز الشراء الواقع منهما له ابتداء  
 بغير بيع الفضول فكأنه وكلما على ذلك ابتداء وبغير الا يتنق مع قوله فيل ويك  
 كل غير لمة وان وارث كل يخر لمة لا كثر انش غيبى بان يكون المشتري هل ما عليه فصار  
 البايغ الاول ان وقع بغير ابتداء بغير مقت المسئلة بموته عن بيعه (2) اجل واما لو  
 مات البايغ الاول جال المسئلة باقية علم كونه مبيع (2) اجل ولا يجوز لو ارثه (2) اجل  
 جازله من شرا بيا فتاة النوادر واذ ابلغ المظارف سبعة بتمن للاجل جاز لرب السان  
 شي اوها بافلا منه اج وان يركب الشراء الثاني من صفة منه البايغ به او لا كما يات في  
 ان الصور انش عشرين صورة من صفة ثلثة صور الثم انشاه وهو اما مثله او اقل او اكثر  
 بعة صور الشراء انشاه وهو اما ثقل او للاجل الاول او الى اكثر منه وهذا  
 بل الجاني من صفة الصور ان يتصل او لا جلا وان اختلف الثمن او يتصل او لا ثمن  
 وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن والجل فانظر الى الير السابعة بالاعطاجان  
 خرج منها قليل وعاد اليها كثير ما منع وذلك في ثلاث صور بان يشتري ما باعه بغير  
 ثمانية ثقل الاول و (2) اجل او با ثلثة عشر لا يجوز من اجل الاول ان المشتري الثاني  
 وهو البايغ الاول (2) اولين يبيع ثمانية (2) اجل او بعون نصف شهر يبيع (2) اجل  
 شهر عشر والبايع الثاني ومن المشتري الاول يبيع (2) اجل بغير شهر عشر باخر  
 بغير شهر اخر ثلثة عشر فالبايع الاول مبيع (2) اولين والمشتري الاول مبيع  
 (2) اجل بغير (2) اجل من البير السابعة كثير وعاد اليها قليل فلا يجوز واذ لم يصر  
 وما ان يشتري ما باعه بغير ثلثة عشر لا يجوز ثلثة عشر ثقل او لدون (2) اجل وما لم يصر  
 الى السبعة الجاني المتفرقة مجلة الجاني تسع وهي شراؤه باعه بغير ثلثة عشر  
 ثقل او لدون (2) اجل للرجع المشتري الثاني عشر (2) اجل او بغير نصف نصف شهر باخر عشر  
 بغير شهر بغير شهر الثقل والجل ثقل مفاضة ولا بغير يبيع المشتري الاول بغير

مع بغيره او لا  
 بغيره او لا  
 بغيره او لا



شهر

شهر عشر باخر عشر ثقلها بغير شهر الثقل والجل ثقل ثمانية ثقل مفاضة  
 شهر ثمانية ويبيع له المشتري الاول (2) اجل مفاضة شهر ولا بغير شهر  
 بغير شهر عشر باخر عشر ثقلها بغير شهر الثقل والجل ثقل ثمانية ثقل مفاضة  
 اول و (2) اجل يبيع ثلثة عشر باخر عشر ثقلها بغير شهر الثقل والجل ثقل ثمانية  
 ثقل مفاضة (2) اجل ويبيع (2) اجل مفاضة شهر بغير شهر الثقل والجل ثقل ثمانية  
 المراء بالجنس من المصنف له بصفة من كجمل بغير ودي به وكمونة بغير بغير  
 فوري رطبة والردالة والجودة ومنع بزمه ووجه وبسكينة ومثل غير صفها معاملة الخ  
 وانتع بغير صفها معاملة جان المسائل (2) اجل مبيع مبيع بغير شهر ولا كذا في  
 موال التجيل الثمن كليه او ثمانية كليه وكذا ثمانية ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 على كل حال وثنا جيل المصنف البلية الى اخر اجل ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 او اخر منه وحقن ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 والمقصود ان يات عليه فكلون الصور تسع بقتع منها اربع ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
**منه الاول جمل مبيع ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة**  
 بيه الا فكل واحد من الثمن انشاه بغيره مبيع مبيع مبيع مبيع مبيع مبيع مبيع مبيع مبيع  
 صور بان ان يشتري ما بيا بية اربعة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 سلع من بيا او با ثلثة عشر خمسة ثقل وسبعة لا بغير من الاجل لانه تجيل الثقل و  
 موال عشر على بية (2) اجل يبيع شهر عشر ثلثة عشر عشر عشر عشر عشر عشر عشر عشر عشر  
 الخمسة الاول و خمسة باخر منها بغير شهر سبعة ثلثة سلع ببيعة وكذا ببيعة  
 ايضا ما تجيل فيه بغير الاول ويخرج مبيع صور بان ان يشتري ما بيا بية ثمانية  
 اربعة ثقل او اربعة للاجل لانه ثقل مفاضة اربعة عشر الثمن و باخر ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 الثقل ثقل الاول مبيع سلع ببيعة او اربعة ثقل او اربعة لا بغير من اجل المشتري  
 الاول يبيع بغير شهر عشر ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 بغير ثقل منها بغير شهر ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 جازة وموان يشتري بغير ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 او با ثلثة عشر ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة  
 بغير ما يير الى الثمن ومنتع خبي مفع وما تجيل مثله ولا يجوز ان يكون منتع  
 مثله وما بغيره جاعل على من يركب لا يشتري الا عمدا وقوله كذا بغير  
 مطلق مكرر عامه منتع او منتع كذا لا منتع السابغ بعلته وهو سلع











شأنها ما إذا كان الأول أقل من الثاني أو العكس فكل المشتري الأول  
والثاني أن يعتبر كثرة العمل بالنسبة لما يشترى من الثمن بالنسبة لجميع ثمرها  
مع ثمنها بعشرة ثم اشترى مع سلعة نفرا مطلقا أو لا بعشر بل أكثر من ثمنها إذا  
اشترى ما باعته مع سلعة أخرى من المشتري كثر أو قل أو لرون الأول كان الثمن  
الصغير مثل الأول أو أقل منه أو أكثر منه والسادس ما أكثر لا بعشر من الأول وانظر  
تعليل المنع في شيء هنا الكبير وفيه ثلاث عشرة صورة الأول الثلاث وما  
إذا اشترى ببيعته مع سلعة بمثل أو أقل لا بعشر كما سيخرج به الثمن في قوله بمثل أو أقل  
فإنه مع موعده وبما أكثر لا بعشر **صلوة خمسة** و**سلعة** على كل سلعة لا أكثر من السلعة منها  
كل المشتري ومنها ما يبيع الأول والثاني ثمنه المبيع بعشرة لشهر بأربعة أو خمسة  
أو خمسة و سلعة كغير مثلها والمودع بحاله ومنه ان الشراء الثلاثة نفرا الأول والثاني  
لا بعشر **فصله** **المنع** جواب عن البيع فيما بينهما وفي شيء أو بزيادة سلعة وعمل الثلاث أو  
المنع به من ذلك ما إذا اشترى لها خمسة و سلعة ووجه كونها ثلاثا أن يكون الشيء الثلاثة  
نفرا أو لرون الأول لا بعشر فثلاث ووجه كونها تسعا أن يبيع ثمن السلعة المشتري  
بما ثلثا مع الخمسة خمسة أو أربعة أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني في مثل الأول  
أو أقل أو أكثر فثلاثة مثله في ثمنه الثلاثة الأول ومنه النفور لرون الأول لا بعشر  
والجميع منوعة **والخمس** طان ما عدا صورة الأول منوعة سواء في ثمنها ثلاثا أو  
تسعا أو لرون خمسة جيلان سواء في صورة واحدة أو ثلاثا وانظر تعليل المنع  
في هذا الكبير وقوله **صلوة عشرة** و**سلعة** مثل مغاير خمسة و سلعة يخرج مخرجها وهو المنع  
في الجواز لا أكثر خاصة بالنفورة أنه لا أن اشترى سلعة المبيعة بعشرة لشهر بغير  
وسلعة مثلكم ثمانية نفرا أو لرون الأول لا بعشر من ثمنها لأن كل البائع له موعده  
ثلاثة وعشرة فثاني أو أكثر نفرا لا يجوز عدا عدا عشرة فثاني إلى شهر ولا خمسة غيره  
لا بعشر فيمنع ما تجل فيه الأول ولا ينبغي صورة الأول هو أن كل في ثمنه موعده الف  
منه لأن يشتري كما يغيبها ولا يتصور به هذا غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهي النفور  
ولرون الأول وللأجل فيمنع واحدة ومنه لا بعشره وأما ما يتصور به هذا غير أربع لأن  
العشرة والسلعة دأما زائدة على العشرة كما هو في المسئلة **تعميم** أن في البيع  
الأول لا بعشر العشرة تأتي جميعا الثلاثة عشر لا أكثر ثم أدخل مع خمسة و سلعة ثم عطف  
على عشرة فثلاثة وعشرين **والأجل** لا بعشر ثمنه موعده فثلاثة وعشرين فثلاثة وعشرين

بغير

بغيره أن يوزن مثله وأما آخرها عطفه على الجليل من ولو اشترى ما قبله **المنع** **رضي**  
**بالعمل** **فإن** **شرا** **من** **بعض** **أن** **الشيء** **لقد** **اشترى** **ما** **بأكثر** **من** **ثمنه** **للاجل** **أن** **يكون**  
تجديد الشيء يعمل يستمر الجواز على حاله لا سيما حيث يكون الشيء عينا كان الأول  
معه من موعده فلا تفتة أو يمنع من التجديد لا تقامها على السلعة بزيادة قولنا الشاغر  
وكذلك الخلق إذا اشترى ما أكثر لأجله ثم انضما بالتأخير أو اشترى ما أكثر نفرا أو لرون  
الأجل **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين **فصله** **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين  
ما ذكر في **كثير** **بأكثر** **من** **ثمنه** **للاجل** **أن** **يكون** **الشيء** **لقد** **اشترى** **ما** **بأكثر** **من** **ثمنه** **للاجل** **أن** **يكون**  
والعنى أن البائع إذا أضاف ما باعه لأجله عدا ولزمه في القيمة المشتري هاته قبل إذا كان  
نفرا أو لرون الأول لا بعشر البائع من الزيادة عدا الأول لا يكون له موعده مادام مع من  
القيمة إذا يتيمان على السلعة بزيادة وفوقه ثمنه أصح وأصل **فصله** **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين  
عده بعشرة لشهر مثله مع موعده ثمنه وفوقه ثمنه عدا الأول لا يكون له موعده مادام مع من  
ثمنه بالتأخير وبالأضافة **فصله** **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين  
لأكثر دلالة فيه على تعميم من ثمنه وفوقه ثمنه عدا الأول لا يكون له موعده مادام مع من  
ثمنه وفوقه ثمنه بزيادة على حظه مضافا إلى الزيادة عدا الأول لا يكون له موعده مادام مع من  
بشهر **الثواب** **ثم** **اشترى** **ثمنه** **مع** **خمس** **منه** **مطلقا** **شرا** **بعض** **أن** **الشيء** **لقد** **اشترى** **ما** **بأكثر** **من** **ثمنه** **للاجل** **أن** **يكون**  
لشهر مثله ثم قبل الأول لا بعشر في ما مثل الأول مع خمسة ثواب وأما من الخمسة الباقية  
فإنه يبيع سواء كان الخمسة التي بزيادة مع البعير مع خمسة أو موعده للشهر أو لرون أو  
لا بعشر منه للسلعة بزيادة وذلك لأن البائع إذا اشترى السلعة المشتري في مائة  
اليه ثمنه وموعده السلعة وما أخذه من الثواب بزيادة لا جمل السلعة فالسلعة منها  
البائع فلهذا في المسئلة الثانية فهو ثلاثة البائع وثلاثة المشتري **والأصل** **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين  
إذا بقيت الخمسة لأجلها كما في الخمسة بعشر ما لها ثم ما رجع اليه مثل سلعة علمها  
أنها قصدا للسلعة بخلاف ما إذا رجع عنها أو رجع عنها بنفسها أو كانها  
اشترى لها أو العير أو رد غير الجنس فخرجها عن حقيقته السلعة فإله في التوضيح  
به وهو كون القيمة على الموعود لا تقدر سلعا ثم قال وميز نفرا أم ولا يفتوح لقوله  
عشرة وبما لا ثواب وأما المراد أنه اشترى موعده كان ثمنه لا وعينه ما كانت القيمة  
بشهر أو أقل أو أكثر **فصله** **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين  
أو أقل أو أكثر أو دأما زائدة على العشرة كما هو في المسئلة **تعميم** أن في البيع  
بغير الخمسة لأجلها **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين **فصله** **المنع** **رضي** بالتأخير لا بعشر فثلاثة وعشرين



Handwritten signature or name.

في قوله الله يكون  
الجميع جنسا واحدا  
بفتح الجيم

من التسليمه ما ذكر في بيع كذا ثم المدا بالجنس الصف الصف الثاني هو التسليمه  
السكنه والتعداد الجوده والزيادة حتى لو اختلفت السكنه او الجوده والزيادة منع **صواع**  
ان يبر غير غير ويبيع بفقر لم يقض جازان **عجل المير** يعني ان ما زاد اذ كان المير مع  
الحار عينا فان كان غير عيني اذ غير متب او بصفة بل عرض او هيوان والعرض لا يباع  
تجار يقضي لاجل جازان **عجل المير** لانه باع ماء الزمة بعض حار معجلى ولا مانع منه  
تخلط ما اذا اظهر المير حصوله في البيع ليس في موخر بالتسليمه للمير وكذا اذا بيع اذ  
يذهب او بصفة ولم يقض حتى وقع التفاضل بين زيادة المشتري سواء كان المير غير عينا او  
غيره ما جازان يجوز ان **عجل المير** مع الحار **فقوله** في بيع اذ الحار بفقر لانه طلبه او بصفة  
هذا لا ينبغي ان تكون التواو يعني او مجموع مسئلة ثابته اعطاهما جوابا واحدا وموقوف  
ان **عجل المير** جازان ثابته حتى متنع لانه ان كان من جنس الشيء الاول مجموعا غير بعض الشيء  
بشركه وانه كذا سلف مفار والبيع وموا الحار المشتري بيا في الشيء وان كان من غير جنسه  
فان كان عينا والتمير غير مجموع من موخر وان كان غير غير مجموع مع ماء الزمة في مؤ  
في سواء كان الشيء الاول عينا او لا وفي غير بقوله لم يقض للاحتي از جملة اقبض  
فانه يجوز لو تنازع المير لانه باعته ثابته وفي ثابته بفقر ما اذا كان الشيء  
عينا وموقفا للاحتي از جملة اذا كان عرضا فان فيه تعصبا فان كان عينا جازان  
مطلقا وان كان غير جازان **عجل المير** وان نقل تعصبا هذه المصنعة في شيء هذا  
الشيء ثم لم او مع قوله في بيعوع (بالحال يمنع كذا منع البيع غير لانه انما كان  
يقول ان المباحثون وكان (٢٢) وهو من ذهب ابر القاسم في الحرة تحت البيع الاور وجب  
الثاني ففيه لان العساة دائر مع الثاني وهو ما عموما وبالفقهاء من مقتداه  
الطحاوي عن ابن الطحاوي ولا يفسخ الثاني رفع ذلك القول بغيره **صواع اول** **مير**  
**ع (العجل)** **فقد اش على** (٢٣) في بيع الثاني وخالف ارباب المباحثون وقالوا بفسخا مع  
وهذا الخلاف مقيد ببيع السلعة اما اذا جازت بيع المير في البيع الاول فهو ما اشار اليه  
بقوله من الا ان يفتى الثاني **في بيع** **مطلقا** وان كانت القيمة **افل** **للمير**  
شريعه ان المير اذا جازت بيع المشتري الثاني وهو البيع الاول يعقوب ويعقوب فان  
القباسر فان البيع غير معا **في بيع** **مطلقا** لانه بالقباسر في البيع الاول (٢٤) و  
مقتضى الحالك لو اخرج منه ما على الاخر لان المير في اسرافه رجوع لبايعه فليانه من  
وسيلة الشيء عن منة المشتري الاول فهو مع لبايعه والثاني الثاني في اسرافه المشتري  
الثاني العساة دائر ايه بانفاقه لذكره في البيع الثاني في البيع غير لبايعات سواء كانت















تفتی

فتنتل الأولى ان نكح السماء او الى ان تنضج زوجه البائع او المشتري ولا حمل من ان  
يستمر البساده فيما دى ولو اسفها الشريك فتكون مشاورة بغيره والزم ما في قوله  
او مدة زايده لدوالي فان معتبر بتغيرها فكونه مشاورة بغيره منقول فيه للغير وقوله  
او جهته لم ينفى فيه للغير فتغير احواله في ارض او عيية **على البائع** ما يعينه **على**  
اشترى ما لا يعي يعينه بخيار كالمكيل والموزون والمعدود وشرك البائع او المشتري  
الغيبه عليه فان ذلك موجب باسراء البيع لانه البيع بين السليبيه والغيبه لا  
يتغير الا بماء مبيع ويتغير في ذلك سلفه لا مكانه لا تقبلع به اما غيبه المشتري فمالم  
وانما غيبه البائع فيغير ان المشتري ان لم يرد واسلفه لم يبيع ان لم يرد واسلفه ان رده  
وكامه ولو مبيع عليه غلا ما لا يخفى ونفله ان عرفت عنه وفيله وانما مبيع و  
يعينه مالا يعسر شرك الغيبه عليه ولو قال على مثلي لقان اخبر وكما في النفل في بعض  
العرفه مالا يعين يعينه فيختص كلامه منع الغيبه عليه وليس كذلك قال فقلت  
قاله التوضيح به تعليل لا يفيد كمال المشتري التي م واسلفه فيكون يبعان لم يرد  
وسلفه ان رده **فقال الفاضل** يعي يغير كمال المشتري التي م به نفسه واخفاء عنه اذ  
ثم رده بعم للمبايع على وجه السلفه منه فان لم يرد المشتريه الصالح بان رده البيع فيضر  
بائع الصالحه من البائع بالتمسك الذي نفي رده منه بان ان امة او لا وان رده الصالح بان اجاز  
الشراء كان الصالحه صلاحه مود **وهو ليس له** شره وجبوا لبيع بشره ليس شره ليس  
منعوط ولا حلقه صفة للشوبه ما في بل حكم الدار والدارية والعبر كذلك وقوله ورد اجرت  
ان اجرة البعير ان ارش البعير له واذا بعير البعير في اشترى له ليس الشوبه ونقص كل على  
القباع فيتم ليس له ويحسب له كسائر البيوع العاصره اذا اصبحت لا يبيع المشتري رطل  
القله كما في ان ليس له لبيع نفلة بل نقص من غير المبيع واقتلح ان لا تقبلع  
بالبيع باختيار ان كان كثيرا فلا يجوز اشترائه ولا يعلمه بغيري شرك ولو كان الاختيار  
المبيع في كونه الدارية واستخرا العبر وسكنى الدار وهذا اذا كان بله له ولا يجوز  
اشترائه وعلمه بغيري شرك ولو لم يكن للاختيار المبيع حاله ان كان يبيعان فان كان  
لغير اختياره حال المبيع فبهمه كما في الكسب وان كان للاختيار حاله فانه يجوز بيعه  
واشترائه معاناه حيث قلنا يجوز ما يجوز بالذات ان ما ما يكون بغير علم الدار وهذا  
يعني فيما يفعل بشره وفيما يفعل بغير شرك كان يرد كونه الدارية كونه شره لم  
يشترى ذلك حال العفر فانه لا يعلمه الا بايع يتبع عليه رها ثم اشار المؤلف  
الى ما يقطع الخيار اخر امر من الرعي منه ليس رعيه فوجعل المكارزي وشي



ارضوى

[illegible]



الغايه

[illegible]

بينهم ولهم قوة واحدة لا خلاف







الاولى منهن

ان بعد از این که

219

Page







على بيع الاختيار القديم له  
وعلى بيع بقت

قصیدہ

[illegible]







جلد ۱۱

[illegible]







وہو کہوں ہا فامہ

[illegible]











موریت

[illegible]











الشركة بعرف المسافات  
جلد ١٤

970

[illegible]



جرم بصفة منها من اكثر جانبا تقصير ويكون للعامل اجرة المثل مما عمل له  
 جازا العباسية واما ما لم يرد فيه الى مسافات المثل جازا تقصير ما لم يعمل  
 على العمل على ما لم يرد في تقصير المسافات الى انقطاع امرها وكان فيما بين  
 اوقات مثله للثمن لانه لا يرد في تقصير المسافات تقصير (ما من الثمن في تقصير  
 جرم بصفة لما علمت ان المسافات كما جعل لا يستحق (ما يستحق العمل وهو تقصير  
 او حيث اجرة المثل **وعده اجرة المثل ان جازا عنما** وان اطلع على مسافات  
 رابع اعم من العمل فيجب اجرة المثل للعامل ان جازا عن المسافات الى ان جازا (العباسية او  
 بيع الثمن قبل يرد صلاحها ومثل لئلا يقول **كان ازيد عينا او عينا** لانه ان كانت  
 الى زيادة من ربه الحايطة بغير جازا عنها الى ان جازا (العباسية فكانه استاجر على ان يعمل به  
 حايطة بما اعتداه كمر اجرة المثل ولما لم يرد من الثمن واما ان كانت الى زيادة من العامل بغير جازا  
 عنها ايضا الى بيع الثمن قبل يرد صلاحها فكانه اشتري منه الجزء المستحق له في المسافات بما  
 دفع من الثمن او الثمن او العوض باجرة عمله موجب ان يرد الى اجرة مثله ولما لم يرد من  
 الثمن بفسوله كان ازيد اياه او مما لا اثر ان كان الى ازيد من العامل بغير وفاء ببيع جازا  
 وان كان ربه الحايطة بغير وفاء اجرة باسوة وار جازا عنها التقدير وبعده بغير اعم من العمل  
 تتبع الخطاب ورجع ابر على لغير الشئ وع في العمل ولا يتقيد بحقيقة مع قوله او في الشئ به  
 لانه في بيان العباسية في الشئ والعمل ومنه في بيان الواجب بغير التقصير وهو اولي الارثقي  
 في الاول يقتضي ان اجرة المثل لا تكون (ما جازا تقصير العمل وليس كذلك لانه واجبة  
 فيما يصح بغير الشئ وع في العمل وقبل تمامه وبعده تمامه حيث وجبت اجرة المثل **وما**  
**مسافات المثل** وان لم يكونا جازا عن المسافات واما جازا مع العباسية من جهة انما عفر  
 اها على عز او خذ له جان الواجب مسافات المثل والعباسية بينهما وبين اجرة المثل  
 ان اجرة المثل متعلقة بالزمن ويكون العامل اعم بالثمن في العباسية من الزمان المسافات  
 ت واما ما جازا جرم بصفة في الفاضل اجرة المثل لا يكون اعم به لانه لا يقبل تقصير واما مسافات  
 ت المثل فتختلف بالثمن ويكون العامل اعم بالثمن من الزمان في الموت والعباسية وتلك ما لم يرد  
 فيه في الفاضل المثل يكون العامل اعم في الموت والعباسية كما اشار الى ذلك في قوله عني  
 عبر الحق عر بعض شيوخ صغلية ثم ذل المولى المسائل التي يجب فيها مسافات المثل وع  
 ما تسعها فقال **مسافات مع ثمن اعم او مع بيع او اشتري عمل ربه او دابة او غلام وهو**  
**صفي او عمله لمن له او يبيع منه ثمنه** آخر **واختلاف الجرم** سبيل **حايطة** **شرا** **او** **سبيل**  
 على حايطة اعم مما فزل اعم ثم وراحي بلع او سبيل حايطة على حايطة واخر فيه ثم فزل اعم

من الدابة والدرهم  
 او درهمين او غيره  
 الثمن وذلك اجرة  
 فاسدة فوجب ان  
 يرد الى المثل بحاسبه  
 ربه حايطة بما كان  
 ان

واما حايطة حايطة حايطة

من ما هنا

على المسائل التي يجب  
 فيها مسافات المثل

وبعده

وبعده ثم لم يبيع وليس بصفة لانه يبيع ثم يحمول بصفة ويحمول لا يحمول  
 لانه يقول من جرت من ارضه لا يتناول ولا جرت على ارضه لا يتناول  
 يبيع سلعته مع المسافات ومثل البيع (ما جازا وما الشئ ذلك مما يمتنع  
 فالت فانه يفتهم بل يفت المثل لانه اذا اشتري العامل على ربه الحايطة ان  
 يفت بغيره لا يرد على حايطة واما لو كان المشتري ربه الحايطة بصفة اجرة المثل الى ابعده  
 كعمل دابة ربه الحايطة والحال ان الحايطة صغلي العباسية اذا اشتريه عمل غلام ربه الحايطة  
 فقال ان الحايطة صغلي لانه حينئذ زيادة على ربه الحايطة ويجوز ذلك اذا كان الحايطة ليس بفسوله  
 وهو صغلي في ربه الحايطة السادسة اذا اشتريه ربه الحايطة على العامل عن غير المسافات  
 ان يحيل على بغيره من الثمن من المثل الى المثل للعباسية واما اذا كان جرم بغيره ومثله  
 وراحي جازا ولا يرد ان يشتري العامل من ربه الحايطة ان يحمول بصفة الى من له او يفتي ربه الحايطة  
 يفت على العامل ذلك فله مسافات مثله قاله بكر الشئ من الجرم والشره عليه ان كان الشئ ك  
 للمساواة او فخل ان كان الشئ للمساواة كالمساواة في المسافات اذا اشتريه ربه الحايطة على  
 العامل ان يبيع منه ثمنه حايطة بغيره بغير عوض او بغيره وفاق وجازا على  
 فله عامل مسافات مثله وراحي اجرة مثله **لشأ** **منه** **اذا** **اسافا** **على** **حايطة** **واخر**  
 سمين معلومة مسافة على النصف وسبعة على الثلث وسبعة على الربع ولعل المولى اراد به  
 الجمع ما زاد على ستة واخره **لشأ** **منه** **اذا** **اسافا** **على** **حايطة** **واخره** **على** **الثلث**  
 وراحي على الثلث مثلا للاحتمال ان يتم اعمل ما دون رايه واما في بعض المسافات  
 ولو مع اختلاف الجرم كما في المولى ولعل من اذ جازا بغيره زاد على الواحد **وكانا**  
**ولم يشبهها** **شرا** **عنه** **الصورة** **المسافات** **فيها** **الحجته** **واذا** **التقدير** **في** **الرجوع** **الى** **مسافات**  
**المثل** **والعني** **انما** **اذا** **اختلعا** **بغير** **العمل** **في** **الجزم** **المشتري** **للعامل** **فعل** **او** **خلعا** **على** **النصف** **مثلا**  
 وقال ربه الحايطة دخلنا على ربه مثلا والحال انهما لم يشبهوا احد منهما فانهما يتبعان احد  
 يفت كل على ما يبيع مع نقي دعوى صاحب ربه العامل مسافات مثله ومثله اذا  
 نكلا ويختفي للمدعى على النكلا جان اشبهها معا فالقول للعامل مع يمينه وان انكر ربه  
 الحايطة بالشئ فالقول قوله مع يمينه واما ان اختلعا بغير العمل فانهما يتبعان احد ويتبع  
 ستمان ولا ينظر للشئ ولا عزمه ويحكم لهما كالمثل واما في الفاضل فانه لا خلاف فيه  
 بل العامل من د المال لمن الفاضل بغيره ان غير لانه من ربه الحايطة او ان يفتي بغيره  
 سلفا لم تقصير وبتقديراته شريفة ان من سلفا شخص حايطة او اكره داره ثم وجرو



۵۵  
حصہ

122

٦٠ ابع